



الطبعة

2

لفظ المشير



مصطفى بكري



الدار المصرية اللبنانية



لفز المشير

مصطفى بكري

لغز المشير

الدار المصرية اللبنانية

الإهداء

إلى مَنْ تحمّلوا المسؤولية
وكانوا رجالاً بمعنى الكلمة
إلى أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

يناير 2011 - أغسطس 2012

مقدمة

منذ عدة سنوات تراودني رغبة قوية في أن أكتب عن المشير حسين طنطاوي، وعن دوره الحقيقي في حماية الدولة وإنقاذ البلاد من خطر الفوضى، التي كادت تؤدي إلى حدوث الانهيار الكبير وسقوط مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى.

لقد عرفت المشير عن قرب، التقيته مرات عديدة، اقتربت منه خلال فترة توليه إدارة شئون البلاد بعد تخلي الرئيس مبارك عن الحكم، وإسناد المسؤولية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادته.

كنت أسجل مواقفه، وأرصد كلماته، وأدون محاضر اللقاء معه، وأتابع التطورات التي كانت تشهدها البلاد في هذا الوقت، وكيف تعامل معها، وكنت أنتظر اللحظة المناسبة لإصدار كتاب يحمل بين دفتيه وقائع ما جرى بأمانة ومسؤولية.

وجاءت اللحظة بعد مرور خمس سنوات على توليه مهمة المسؤولية الأولى في إدارة شئون البلاد، وبعد مُضي ما يقارب السنوات الثلاث على إعفائه من منصبه في 12 أغسطس 2012، بعد احتدام الأزمة مع الرئيس الإخواني «محمد مرسي»!!

لم تنقطع صلتني بالمشير طيلة هذا الوقت، فقد كنت ألتقيه في المناسبات الاجتماعية المختلفة، وأذهب لأداء الصلاة معه في مسجد دار المشاة القريب من منزله، أستمع إليه وإلى كلماته ورؤيته، وعندما التقيته في فبراير 2013، وتحاورت معه حول الأوضاع في البلاد، ونشرت ذلك، قام محمد مرسي، وكان رئيسًا للبلاد، باستدعاء اللواء رافت شحاتة مدير المخابرات العامة في هذا الوقت، وراح يسأله عن معنى عودة المشير طنطاوي للظهور الإعلامي من خلالي مرة أخرى.

لم يكن المشير راغبًا في السلطة، ولا في العودة إلى المسرح السياسي. لقد تحمّل ما تنوء عن حمله الجبال - وفقًا لتعبير الرئيس السيسي - طيلة السبعة عشر شهرًا التي أدار فيها شئون البلاد، بحكمة وذكاء، حتى استطاع أن ينجو بالسفينة من العواصف الجارفة، التي كانت تهدف إلى إسقاط الدولة وسيادة الفوضى وإشعال الحرب الأهلية، وإلحاقنا بدول الربيع «العربي» التي انهارت وتفتت.

كان المشير طنطاوي يعرف مبكرًا أن البلاد معرضة للمخاطر، وأن المؤامرة اكتملت حلقاتها، وأن استمرار النظام في عناده ورفضه للإصلاحات المطلوبة شعبيًا، يمكن أن يجعل منها لقمة سائغة للمتطرفين والمعادين، حذر كثيرًا، لكن أحدًا لم يستمع إلى صوته، فراح في المقابل يعد العدة لمواجهة سيناريوهات المستقبل، التي بدأت فعليًا بأحداث الخامس والعشرين من يناير.

لم يكن المشير انقلابيًا، لكنه انحاز للشعب منذ اللحظات الأولى، وترك الخيار للرئيس مبارك لاتخاذ القرار المناسب لإنقاذ الأوضاع في البلاد، وعندما تزايدت حدة المظاهرات، وتمكن الإخوان من قيادتها والمضي في مخطط التصعيد بلا نهاية، أبدى المشير مخاوفه من أن الصدام مع هذه الجماعة - في هذا الوقت - من شأنه أن يمكنهم من تنفيذ المخطط، ولذلك طلب من الرئيس أكثر من مرة ضرورة تفادي الأزمة وإنقاذ البلاد سريعًا.

وبعد تخلي مبارك عن رئاسة الجمهورية، ألقى بكرة «الذهب» في حجر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي بدأ في عملية «تبريد» واسعة وهادئة للهب المشتعل، وسعى إلى محاصرة المؤامرة عبر سياسة الاحتواء، التي سببت له وللمجلس الأعلى انتقادات شديدة، وحملات من الهجوم وصلت إلى حد الوقاحة.

لقد كنت أعرف أن كثيرًا من هذه الحملات الهجومية التي انتقلت إلى وسائل الإعلام والصحافة، والتي يقف وراءها الطابور الخامس من أصحاب شعار «يسقط

حكم العسكر»، وكنت في هذا الوقت أجد نفسي في صدام دائم مع هؤلاء، ومدافعًا عن المشير طنطاوي والمجلس الأعلى، وأنا على ثقة بأن الأيام سوف تكشف الحقائق، وترد على الخونة والمزايدين، وتقدم الصورة الصحيحة إلى البسطاء من الذين انقادوا وراء هذا المخطط.

وبالفعل بعد انتصار ثورة الثلاثين من يونيو 2013م، وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، عاد المشير ليطل على الساحة من جديد في حفلات التكريم، والمناسبات القومية وانتصارات الجيش المصري، والتي تكللت أخيرًا بافتتاح مسجد المشير في حضور رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، وقادة الجيش وكبار المسؤولين في البلاد، وكانت سعادته لا تقدر في هذا اليوم.

في هذا الكتاب حاولت قدر المستطاع أن أرصد وقائع ما جرى، وأن أجيب عن التساؤلات المطروحة وعلامات الاستفهام، التي دارت في أذهان الجماهير حول الأحداث العاصفة التي شهدتها الفترة الانتقالية، متمنيًا أن أكون قد وفقت في الإجابة عن بعضها.

والله المستعان

مصطفى بكري

القاهرة يناير 2016

خيوط اللعبة!!

عندما تلتقيه تشعر براحة نفسية غريبة، وجه أسمر، مغموس بتراب هذا الوطن، ملامح الجنوبي، القادم من جوف التاريخ، ونهاية الجغرافيا، انظر إلى عينيه، تأمل كلماته المغموسة بعطر البلاد ورحيقها، سيأخذك على الفور إلى ساحة الاطمئنان، والشعور بالأمان.

عندما قرر والده أن يترك «أبو سمبل» في جنوب أسوان، وأن يشد الرحال إلى القاهرة، كان حلمه في الوظيفة والزواج والاستقرار هو كل طموحاته، استقر «النوبي» القادم من الجنوب في منطقة عابدين، حيث الأهل والأقارب، الذين نزحوا واستقروا منذ زمن بعيد.

في 31 أكتوبر 1935 جاء «محمد» الطفل، الأسمر بلون الأرض، كانت السعادة غامرة، والأحلام عظيمة، لكن الطفل أصبح شابًا، وعاش فترة المد الثوري، وانحياز الجيش إلى الشعب في يوليو 1952م، تأثر كثيرًا بكلمات جمال عبدالناصر، التحق بالكلية الحربية، وفي عام 1956م، حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية، وشارك في مواجهة العدوان الثلاثي في العام ذاته.

كان الملازم محمد حسين طنطاوي، معروفًا وسط زملائه بالالتزام والانضباط وحسن الخلق، كانت وطنيته جياشة، مقدمًا في المعارك والحروب، إنها مسيرة تاريخية طويلة، حيث شارك في الحروب المتعددة التي خاضتها مصر دفاعًا عن الأرض، في 67، وفي حرب الاستنزاف، وفي أكتوبر 1973، حيث معركة المزرعة الصينية، التي شارك فيها، وكانت من أهم محطاته التاريخية.

كانت هذه المعركة نقطة فاصلة في تاريخ القائد الجسور، كان قائدًا للكتيبة (16)، تلك الكتيبة التي استطاعت أن تعبر قناة السويس بقيادته قبل العبور الرسمي للقوات، كانت مهمتها المقدسة هي الدفع بعناصر الاستيلاء على دبابات العدو، ورفع العلم المصري على الضفة الشرقية للقناة.

كان محدّدًا للكتيبة أن تقطع المسافة في ساعة من الزمن، لكن عزيمة القائد اختصرت مسافة العبور والزحف في نصف ساعة، استولت على رؤوس الكباري، وتصدت لتحركات العدو وهجماته، وكانت الحصيلة الأولية: تدمير خمس دبابات إسرائيلية، وعزل وحصار النقطة الأكثر تحصينًا وقوة في منطقة «الدفرسوار».

كانت أنباء الانتصارات تدوّي وسط الضباط والجنود، غير أن المعركة الأهم كانت في الانتظار، بعد أن نجح العدو في تطوير هجومه، مستهدفًا الجانب الأيمن للجيش الثاني الميداني في قطاع الفرقة 16، وتحديدًا في اتجاه محور «الطاسة والدفرسوار» مما جعل المزرعة الصينية في مرمى هدف القوات المعادية.

كان المقدم محمد حسين طنطاوي يتابع التحركات ويستعد للمواجهة، بدأت المعركة في 15 أكتوبر، قام طيران العدو بتوجيه الضربات إلى القوات المصرية، واستمرت المدفعية في هجومها، حتى غروب الشمس، ضد الكتيبة (18) المصرية، التي نجحت في تفادي الهجمات الإسرائيلية، ولم يصب في هذا اليوم سوى ثلاثة من جنودها.

في الثانية إلّا ربيع من مساء اليوم نفسه تحركت أعداد كبيرة من الدبابات الإسرائيلية قادمة من اتجاه منطقة «الطاسة»، استعدادًا للهجوم على القوات المصرية المتمركزة، وفي تمام الثامنة والنصف كان العدو يسدد ضرباته، مركزًا على الجانب الأيمن للكتيبة، حيث استخدم 3 لواءات مدرعة بقوة 280 دبابة، ولواء من المظلات الميكانيكي عن طريق 3 محاور.

كانت المعركة كبيرة، استهدفت في البداية الكتيبة (18) التي نجحت في تدمير 12 دبابة إسرائيلية، وصلت في اليوم التالي إلى 60 دبابة، مما أثار الهلع والخوف والفرع لدى القوات الإسرائيلية، وفي الواحدة من صباح اليوم التالي 16 أكتوبر، عاودت قوات العدو هجومها إلا أن الكتيبة تمكنت مجددًا من تدمير 10 دبابات و4 مدرعات نصف مجنزرة.

لم يكن أمام العدو في هذا الوقت سوى الدفع بمزيد من القوات، فامتد بهجومه إلى الكتيبة (16)، التي كان يقودها المقدم محمد حسين طنطاوي، الذي لم يكن قد ذاق طعم النوم منذ أكثر من 18 ساعة مضت، قرر المقدم طنطاوي أن ينام لبعض الوقت في الواحدة من صباح اليوم، حتى يستطيع أن يواصل المواجهة، وبعد نصف ساعة فوجئ بأحد الضباط يوقظه ويخبره بسماعه لأزيز الطائرات الإسرائيلية.

أصدر المقدم محمد حسين طنطاوي تعليماته بزيادة المراقبة، وإخطاره بأية تحركات معادية على الفور، وفي حوالي الثانية والنصف من فجر اليوم ذاته، أبلغه أحد عناصر الرؤية الليلية أنه تم رصد قوات إسرائيلية وهي تحاول عبور الألغام باتجاه الكتيبة.

أصدر أوامره للقوات بالاستعداد على الفور، كانت خطته تقوم على استدراج القوات المهاجمة واصطيادها، طلب من ضباط وجنود الكتيبة كتم أنفاسهم وحبس نيرانهم لأطول فترة ممكنة، حتى وصول القوات لمرمى الهدف، كانت كلمة السر «إشارة ضوئية حمراء» تصدر عنه في الوقت المناسب، وبعدها يتم فتح النيران بقوة على القوات المهاجمة.

بعد وصول القوات إلى النقطة الحاسمة، أطلق القائد إشارته الحمراء، فتحت قوات الكتيبة (16) نيرانها من كل اتجاه، استمرت المعركة لمدة ساعتين ونصف الساعة، استخدم فيها المقدم طنطاوي تكتيكات أبهرت الجميع، وأربكت العدو وبعثرت صفوفه، وألحقت به هزيمة نكراء سقط فيها عشرات القتلى والجرحى،

بينما لم يستشهد من الكتيبة (16) سوى المقاتل «عادل بسطلوسي»، ناهيك عن تدمير العديد من الدبابات والعربات المدرعة، التي ظلت أعمدة الدخان تنبعث منها طوال اليومين التاليين.

كانت أصداء معركة «المزرعة الصينية» مدوية وقد نالت من معنويات القوات الإسرائيلية وأربكت حساباتها، الأمر الذي أصاب قادة المنطقة الجنوبية برئاسة «إريل شارون» بالصدمة جراء هول ما حدث.

وعندما قام «موشيه ديان» برفقه شارون بزيارة مسرح المعركة قال: «لم أستطع إخفاء مشاعري عند مشاهدتي لها، فقد كانت المئات من العربات العسكرية المهشمة والمحترقة متناثرة في كل مكان، وبعضها مازال يتصاعد منه الدخان»، وقال: «كانت هناك دبابات إسرائيلية ودبابات مصرية لا يبعد بعضها عن بعض سوى بضع ياردات، وكانت هناك أيضًا عربات نقل إمدادات مهجورة، فاجأتها الغارة الجوية وقذائف المدفعية، ومع اقترابنا من كل دبابة، كان الأمل يراودني ألا أجد علامة الجيش الإسرائيلي عليها، وانقبض قلبي، فقد كان هناك الكثير من الدبابات الإسرائيلية».

وقال: «مع أن مناظر الحرب أو المعركة لم تكن غريبة بالنسبة لي، فإنني لم أشاهد على الإطلاق مثل ذلك المنظر، لا على الطبيعة ولا في اللوحات، ولا في أفظع أفلام السينما الحربية، لقد كان أمامنا ميدان شاسع لمذبحة أليمة، يمتد إلى أبعد ما تستطيع العين الوصول إليه»!!

وقال ديان: «لقد طلبت مقابلة الكولونيل «عوزي مائير»، قائد قوات المظلات الإسرائيلية، الذي حارب معركة المزرعة الصينية في ظروف صعبة، ووجدته مرهقاً، ولم أكن أتصور أن أراه على هذه الحالة من الاكتئاب، وعندما حاول الجنرال «بارليف» الذي كان يرافقني أن يهدي من حالته، رد عليه بحدة وقال: «لقد تسرعتم في تكليفي بهذه المهمة، لقد خسرت 70 رجلاً من أفضل رجالي، وأيضاً هناك ضعفهم من المصابين الذين تم إخلأؤهم».

وقد قدمت الجماعة في هذا الوقت خطابًا سياسيًا وإعلاميًا يبدو الأكثر اعتدالاً بين التنظيمات الإسلامية، يقوم على احترام الآخر ورفض الإقصاء، والاستعداد للدخول في اللعبة الحزبية، وانتهاج الديمقراطية للوصول إلى السلطة، واحترام حقوق المرأة والأقليات والاتفاقات الدولية، التي وقَّعتها مصر مع إسرائيل وأطراف أخرى ونبذ العنف ورفض التطرف.

وعندما وجدت الجماعة تجاوبًا من الغرب للخطاب الجديد، واستعداده للدعم والمساندة في مواجهة النظام، الذي كان سائدًا والذي كان يوصف بنظام «الفساد والاستبداد» كان طبيعيًا أن تستمع الحكومات الغربية إلى تقارير أجهزتها الاستخباراتية، التي أكدت لها أن جماعة الإخوان هم الفصيل الشعبي المؤهل لأن يكون بديلاً للأنظمة «القمعية»، العسكرية التي تحكم في بلاد العالم العربي، وأنهم المؤهلون وحدهم للقبول بخطة الشرق الأوسط الجديد، التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس» في هذا الوقت تحديدًا.

بدأت واشنطن في هذه الفترة، ومن خلال نواب الإخوان في مجلس الشعب، حوارات متعددة جرى بعضها داخل أركان السفارة الأمريكية، بل وداخل مؤسسات البيت الأبيض، والخارجية والأمن القومي، والكونجرس والـ«سي.آي.إيه»، وكان الهدف هو أن يبعث الإخوان برسائل طمأنة إلى الجميع.

وتنفيذًا للمخطط الجديد، كانت هناك خطة التأهيل الإعلامي لشباب الجماعة وعناصرها المتميزة، حيث تقرّر سفر مجموعات تم تدريبها في الخارج على وسائل الاتصالات الحديثة، وشن الحروب النفسية، وإطلاق الشائعات، بهدف الهيمنة على الرأي العام وخداعه، وتوظيفه لخدمة المخطط الاستراتيجي للجماعة، وكانت أكاديمية التغيير التي أسسها «هشام مرسى» صهر «د.يوسف القرضاوي»، أحد كبار كوادر جماعة الإخوان هي صورة من صور مؤسسات التدريب الإخوانية.

في هذا الوقت كان هناك ثلاثة من شباب جماعة الإخوان، هم هشام مرسى، ووائل عادل، وأحمد عبد الحكيم، قد سافروا إلى لندن، والتقوا بعدد من رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية، ودرسوا معهم فكرة التغيير في مصر والعالم العربي في ضوء المخطط الجديد.

كان هؤلاء الشباب الثلاثة قد تواصلوا في هذا الوقت مع أطروحات منظمة «أوتبور» الصربية، ونظريات المفكر الأمريكي «جين شارب» وتلميذه «بيتر أكرمان» وبدأوا تنفيذ المخطط الإعلامي بإنشاء موقع إلكتروني، في البداية للترويج للتغيير السلمي، عبر المظاهرات والإضرابات، وأنشأوا في هذا الوقت أكاديمية التغيير في لندن عام 2006، وقالوا في بيان إنشائها: «إنهم يستهدفون تطوير صناعة التغيير، وتزويد الحركات والأحزاب السياسية والحكومات بأدوات الفعل الاجتماعي والسياسي، لتكون قادرة على ممارسة التغيير والتحول الحضاري»، وبعدها تم تأسيس فرع للأكاديمية في قطر وآخر في «فيينا».

ومع تطور عمل هذه الأكاديمية، بدأت التنسيق المشترك مع مجموعات من الشباب الذين تم تدريبهم في الخارج، وأطلقوا على أنفسهم «حركة شباب 6 أبريل»، وذلك بعد نجاح هذه الحركة في إشعال المظاهرات العمالية في المحلة كبروفة أولية في أبريل 2008.

وفي 20 نوفمبر 2008 عقدت في نيويورك، «قمة تحالف الحركات الشبابية»، وشارك فيها العديد من الشباب المصري من 6 أبريل وشباب الإخوان وغيرهم، كما شارك في هذا اللقاء مسئولون من وزارة الخارجية الأمريكية، وبيت الحرية الأمريكي، وشخصيات استخباراتية للترويج لمخطط التغيير الاستراتيجي في المنطقة.

وبعد عقد هذا المؤتمر زار القاهرة وفد من منظمة «بيت الحرية الأمريكي» الممول من الكونجرس، والتقى عددًا من هؤلاء الشباب، وناقش معهم إمكانيات التغيير في مصر، ولم يكن شباب الإخوان بعيدين عن ذلك، فقد

وقال: «لقد أصدر التنظيم في هذا الوقت توجيهاته إلى جماعة الإخوان بالداخل، بالتنسيق مع حركة حماس «الفلسطينية» وحزب الله «اللبناني» «بمراقبة الأوضاع بداخل مصر واستثمار حالة الغضب الشعبي على النظام القائم آنذاك، وما تسفر عنه الأحداث لتنفيذ هذا المخطط، بإشاعة الفوضى بالبلاد وإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، بهدف الاستيلاء على السلطة بالعنف من خلال الاستعانة بعناصر قتالية من الحركة والحزب المشار إليهما، وأخرى منتمية لجماعة الإخوان سبق تدريبها في قطاع غزة بمعرفة حركة حماس».

وقال محمد مبروك: «إنه في إطار السعي لتنفيذ هذا المخطط كلف التنظيم الدولي أعضاء الجماعة بالداخل بالسعي لإيجاد صلات قوية ببعض الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم الأجنبية، والهيئات والجمعيات بالخارج، ووضع دراسات حول الأوضاع ببعض البلدان ومن بينها مصر، حيث أمكن رصد تكليف محمد البلتاجي بالسفر لمدينة اسطنبول خلال مايو 2006، ولقائه بأعضاء من مجلس شورى حماس، وخلال هذا الاجتماع أعلنت حماس مبايعتها وتبعيةها لجماعة الإخوان في مصر، وكذلك الحال تكليف محمد سعد الكتاتني وسعد الحسيني، لحضور اجتماع مكتب الإرشاد العالمي في اسطنبول بتركيا في الفترة من 30 يونيو إلى 2 يوليو 2007.

وأكد المقدم محمد مبروك في التحقيقات أنه في عام 2007 التقى الكتاتني وسعد الحسيني في تركيا للمشاركة في اجتماع مجلس شورى التنظيم الدولي بهدف إيجاد مؤسسة عالمية تعمل على تأمين الاتصالات بين جماعة الإخوان داخل مصر، والتنظيم الدولي للإخوان تجنباً للرصد الأمني.

وقال «إنه تم ضبط محضر ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات الكادر الإخواني محيي الدين حامد في القضية رقم 909 لسنة 2010 حصر أمن الدولة العليا».

وأكد مبروك «إنه تمكن من رصد لقاء آخر بتاريخ 21/9/2008 التقى خلاله سعد الكتاتني، وسعد الحسيني بأعضاء التنظيم بعدد من الدول العربية والأوربية وآسيا الوسطى، وشمال القوقاز تحت مسمى «رابطة الإخوان المصريين بالخارج».

وقال «إنه تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع، ضمن مضبوطات الكادر الإخواني عصام الحداد في القضية رقم 404 لسنة 2009 حصر أمن الدولة العليا».

وقال «إنه تم تكليف سعد الحسيني عضو مكتب الإرشاد بمرافقة أيمن على عضو التنظيم الدولي، وممثل لجنة التربية باتحاد المنظمات الإسلامية بأوروبا، في عام 2009 بالسفر إلى تركيا للمشاركة في اجتماع اللجنة العليا لاتحاد المنظمات الطلابية العالمي، والذي تم من خلاله استعراض خطة عمل التنظيم الدولي بالأقطار الداخلية، ومنها مصر، وتوسيع دائرة الاستقطاب بين العناصر الطلابية، وقد تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات المتهم العاشر عصام الحداد في القضية ذاتها».

وقال محمد مبروك «إن تحرياته أكدت قيام التنظيم الدولي الإخواني في غضون عام 2008 بالتنسيق مع جماعة الإخوان بالداخل، وحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» لتشكيل تنظيمات إرهابية للتدخل المسلح داخل البلاد، حال اندلاع الفوضى، ولذلك كان لقاء حازم فاروق مع القيادي بحركة حماس «أبو هشام» حيث جرى الاتفاق على قيام حماس بتقديم الدعم اللازم لجماعة الإخوان، وتمكينها من الاستيلاء على السلطة في مصر، من خلال تدريب وتأهيل كوادر الجماعة عسكرياً بمعرفة حزب الله اللبناني وحماس»، وقال «إنه تنفيذاً لذلك قام حزب الله بارسال خلية تم ضبطها في عام 2009 كانت مكلفة بإحداث حالة من الفوضى باستخدام العنف في مصر، وحرر عنها القضية رقم 284 لسنة 2009 حصر أمن الدولة العليا».

وقال المقدم مبروك في التحقيقات: «إن التنظيم الدولي للإخوان كلف «خالد مشعل» رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ومسئول الجناح الإخواني في فلسطين بقاء «على أكبر ولايتي» مستشار خامنئي في نوفمبر 2010 بدمشق، واتفقا على استثمار أوضاع الغضب من نظام مبارك، والدفع بالعناصر السابق تدريبها بقطاع غزة عبر الأنفاق غير المشروعة الموجودة في الحدود الشرقية للبلاد، للقيام بعمليات عدائية داخل البلاد، واقتحام السجون وتهريب المساجين، على أن يتزامن ذلك مع قيام جماعة الإخوان في الداخل بإثارة الجماهير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وفتح قنوات مع النظام القائم آنذاك لإيهامه بعدم مشاركة الجماعة في المخطط التأمري.

وأكد مبروك «إن التعاون العسكري بين هذه المجموعات بدأ منذ عدة أعوام، وأنه تأكد من صحة تحرياته من خلال ما تم ضبطه في القضايا أرقام 500 لسنة 2008 1414 لسنة 2008، 404 لسنة 2009 237 لسنة 2009، 909 لسنة 2010 حصر أمن الدولة العليا، والقضية رقم 2 لسنة 2007 جنايات عسكرية.

وقال إن أوراق القضية رقم 500 لسنة 2008 حصر أمن الدولة العليا شاهدة على بدء ذلك التعاون، إذ تضمنت أوراق القضية قيام عناصر من جماعة الإخوان في الداخل بالترويج لهذه الأفكار بين العناصر الطلابية بجامعة الأزهر، ودفعهم إلى السفر لفلسطين تحت زعم الجهاد، وتلقيهم تدريبات عسكرية بمعرفة عناصر من حركة حماس، ثم إعادة دفعهم إلى البلاد لتغيير الأوضاع القائمة بالقوة في الوقت المناسب.

وقال «إن تلك الأوراق حوت تشكيل لجنة باسم «لجنة المهمة بمدينتي رفح والعريش» لإدارة حركة التنظيم على الحدود المصرية الفلسطينية وتوفير الدعم المادي لحركة حماس، وإيفاد عناصر من جماعة الإخوان بشكل فردي إلى قطاع غزة لتلقي التدريبات».

لعام 2010، وإقصاء المعارضين وزيادة حدة السخط الشعبي، ولذلك حذر في هذا الوقت مجددًا من خطورة تأزم الأوضاع.

وعندما حضر المشير الجلسة الافتتاحية للبرلمان في ديسمبر 2010، واستمع إلى خطاب الرئيس مبارك الذي رفض فيه الاعتراف بتزوير الانتخابات، واستهان بالبرلمان الموازي وقال «خليهم يتسلوا» أدرك أن الرئيس لم يعد يستمع إلا لصوت واحد وأن البلاد تمضي نحو الانفجار الكبير.

كانت الدعوات قد تزايدت في هذا الوقت بهدف حشد الجماهير للتظاهر في الخامس والعشرين من يناير، وكانت المخابرات الحربية قد بدأت ترصد هذه التطورات وتحذر منها، إلا أن دوائر صنع القرار لم تعط اهتمامًا لمثل هذه التقارير وغيرها، التي قدمت رويضة الإصلاح لإجهاض مظاهرات 25 يناير، ومن بينها التقرير الخطير الذي رفعه اللواء «حسن عبد الرحمن» رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، وطالب فيه بإعادة تشكيل الحكومة وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وحل بعض المشكلات المزمنة وبعث الأمل في نفوس الشباب.

كان هذا التقرير الذي تم رفعه إلى الرئيس في 18 يناير تحديدًا بمثابة جرس إنذار أخير، إلا أن أحدًا لم يكلف خاطره بتفعيل أي من الاقتراحات التي تضمنها في هذا الوقت.

لقد تزايدت حدة القلق لدى المشير، لا سيما بعد أن أدرك أن تدهور الأوضاع سيؤدي حتمًا إلى تدخل الجيش لحماية الدولة ومؤسساتها من الانهيار، لكنه ظل حتى اللحظة الأخيرة يأمل في أن يتغلب صوت العقل على سياسة العناد، فيتم إفساد المخطط الذي يراد من ورائه إسقاط الدولة، وأن يدرك الرئيس أن الخطر قادم لا محالة!!

كان المشير قلقًا، يراقب الأوضاع ويحذر من خطورتها، لكنه كان يعرف أن هناك من يعتمد الصدام، وأن الرئيس يتجاهل الكثير من النصائح التي كان يستمع إليها من قبل.

كان مبارك يثق في أن المشير طنطاوي لا يسعى إلى السلطة، ويرفض التآمر، ولذلك كانت ثقته فيه كبيرة. وقد سبق أن رفض عزله من منصبه مرتين، الأولى في عام 2007، والثانية في عام 2009، وتحدى كل المناوئين والراغبين في إبعاده.

مضت الأحداث سريعاً، وظل «المشير» على يقين بأن الأيام المقبلة ستشهد تطورات خطيرة، استعداد لها، وأدرك أن الجيش هو الذي سيتحمل المسؤولية الكاملة، وأنه سيواجه تحديات خطيرة، وراح يكلف الجهات العسكرية بإعداد تقدير موقف استراتيجي للتعامل مع الأحداث المتوقعة.

هذه المظاهرات، وعندما سأل حبيب العادلي وقال له: ماذا ستفعلون، رد العادلي بأن الداخلية جاهزة، وأن الشرطة قادرة على تفريق المتظاهرين بالمياه والغاز، وإذا لم تتمكن فالجيش موجود!!

ساعتها قال المشير طنطاوي بلغة حاسمة «ابعدوا عن الجيش لا تضعوه وجهًا لوجه مع الشعب، أعداؤنا هم خارج الحدود وليس داخلها، دعونا نتبين أولاً، إلى أين سوف تمضي الأحداث ثم بعد ذلك نناقش الأمر مرة أخرى!!

لم يكن هناك «عمار» بين المشير وحبيب العادلي، كان دائماً يبيدي استياءه من بعض الأمور التي يراها أحد أسباب زيادة الاحتقان في البلاد، وكان يعيب على الرئيس مبارك اعتماده الكلي على وزير الداخلية والشرطة في مواجهة الجيش، وهو ما كان يرفضه!!

وفي الثالث والعشرين من يناير شارك المشير طنطاوي في احتفالية الشرطة بحضور الرئيس مبارك، وفي هذا اليوم لاحظ المقربون وجود جفوة عميقة بين المشير طنطاوي والوزير حبيب العادلي، وتردد المشير كثيراً في الدخول إلى صالون الأكاديمية بعد انتهاء الحفل استعداداً لتناول الغداء في وجود الرئيس مبارك، وظل منشغلاً بالحديث مع اللواء «أمين راضي» الذي كان يترأس لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان في هذا الوقت.

في هذا اليوم وصلت تقارير خطيرة إلى جهاز المخابرات العامة، حول اتصالات سرية جرت بين عناصر من المخابرات الأمريكية في تركيا، وبين جماعة الإخوان، جرى فيها الاتفاق على متابعة التطورات المتوقعة، والتدخل في الوقت المناسب لضمان السيطرة على الأوضاع في البلاد.

اتصل عمر سليمان بالوزير حبيب العادلي، وأبلغه بخطورة الموقف والمعلومات التي وصلت إلى جهاز المخابرات العامة، وطلب منه عقد لقاء ثلاثي بحضورهما وحضور المشير طنطاوي، لم يعط حبيب العادلي إجابة على طلب اللواء عمر

لم ينتظر المشير كثيرًا، أصدر أوامره على الفور بنزول القوات، بعد أن عقد اجتماعًا قصيرًا مع القيادة العامة للقوات المسلحة، وقبيل الخامسة بقليل كانت طلائع قوات الجيش قد بدأت تصل إلى ميدان التحرير، كما أن قوات من الحرس الجمهوري بدأت تطوّق مبنى الإذاعة والتلفزيون لحمايته، بعد أن وصلت معلومات عن احتمال اقتحامه، كما تم إعلان حظر التجول ليبدأ في هذا اليوم من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة صباح اليوم التالي.

وعندما تقدمت بعض السيارات العسكرية المدرعة إلى ميدان التحرير في هذا الوقت، قام عدد من المتظاهرين بإحراق ثلاث منها على الأقل، ظنًا منهم أنها من قوات الحرس الجمهوري، وأنها جاءت لإمداد رجال الشرطة بالأسلحة والذخائر. وعندما اتصل اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية بالمشير ليبلغه بما حدث قال له: لا يجب التصدّي لأحد، اتركوهم، ولا تنجروا إلى الصدام مع المتظاهرين بأي حال من الأحوال.

قال اللواء الرويني: ولكن هناك سيارة عسكرية تم اختطافها! رد المشير: ليس مهمًا، حتمًا سيتمكن رجالنا من إعادتها مرة أخرى المهم تفويت مخطط جر الجيش إلى الصدام مع المتظاهرين!!

في مساء اليوم نفسه جرى عقد اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة، تم خلاله تدارس الأوضاع، كانت الصورة الماثلة أمام الجميع تقول: «إن النظام بات في خطر شديد»، وأن حركة الاحتجاجات سوف تتزايد، خصوصًا بعد نزول عناصر الإخوان بكامل قوتهم وارتكابهم أعمال عنف واسعة في البلاد.

كان السؤال المطروح في هذا الاجتماع: ماذا نفعل؟ وأي طريق سوف نسلك؟

جاءت الإجابة على لسان المشير طنطاوي: نحن مع الشعب ولن نستخدم العنف أبدًا ضده مهما كان، ومهما حدث!!

من جنسيات متعددة أمريكية وبريطانية وألمانية وإسرائيلية، وتونسية وقطرية وحمساوية، كلها موجودة في ميدان التحرير، وبعض الميادين الأخرى، وأنها تلعب دورًا مهمًا في التحريض والإثارة.

وكانت لدى القيادة العسكرية معلومات تقول: إن عناصر الإخوان والتنظيم الخاص، تمتلك الأسلحة التي يمكن استخدامها في أي وقت، لإحداث سيناريو كالذي شهدته سوريا أو ليبيا فيما بعد، وأنها ستجد في هذا الوقت رد فعل شعبيًا مؤازرًا لهذه التحركات.

عندما وصل النائب عمر سليمان والفريق أحمد شفيق إلى مبنى وزارة الدفاع، كان الزحف الجماهيري قد حاصر القصر الجمهوري، لقد رفض المشير وضع حواجز في الطرق المؤدية إلى القصر الجمهوري؛ لأنه كان يعرف أن ذلك حتمًا سيقود إلى الصدام، ولذلك طلب رفع الأسلاك الشائكة التي كانت قد وضعت بالقرب من رئاسة الجمهورية، وكان رهانه في هذا الوقت، أن ذلك من شأنه أن يهدئ الأوضاع، ويمنع الصدام بهدف الوصول إلى القصر الرئاسي.

كانت المعلومات التي لدى المشير والتي أفصح عن بعضها قبل الثورة تقول: إن هناك عاصفة شديدة في الطريق، وإن التعامل مع هذه العاصفة بالحكمة والموضوعية، هو الذي سيؤدي إلى إنقاذ الوطن وحماية الجيش وتماسكه.

ومع تصاعد الأحداث، كانت تعليمات المشير طنطاوي لقوات الحرس الجمهوري، يجب حماية المتظاهرين، وعدم التصدي لهم أو إطلاق الرصاص عليهم.

وبالفعل خلال لقاء المشير وعمر سليمان والفريق أحمد شفيق بمقر وزارة الدفاع، طرح الفريق أحمد شفيق ضرورة أن يتولى اللواء عمر سليمان الطلب من الرئيس مبارك التنحي عن السلطة إنقاذًا للبلاد من خطر الفوضى.

لقد كان من رأي المشير طنطاوي أن الرئيس قد لا يوافق على هذا الاقتراح، مما يعرض أمن البلاد للخطر، إلا أن عمر سليمان عندما تحدث معه وأحاطه علمًا بالتطورات، فوجئ بأن الرئيس يبدي موافقة سريعة، أذهلت الحاضرين، عندما قال مبارك: «أنا لا أريد المنصب، المهم إنقاذ البلاد»، ولكنه اشترط ضرورة أن يتضمن قرار «التخلي» عن السلطة إسنادها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي.

كان القرار مفاجئًا للمشير، لكنه كان متوقعًا من قبل البعض، فالرئيس كان على ثقة بأن إنقاذ البلاد لن يتم إلا عبر الجيش، وأنه يثق تمامًا أن القوات المسلحة هي وحدها القادرة على مواجهة التحديات وامتصاص الغضب الجماهيري، الذي ي موج به الشارع في هذا الوقت.

انتظر الحاضرون عدة ساعات لحين رحيل جمال مبارك والسيدة حرمه إلى شرم الشيخ، وقام السيد عمر سليمان بوصفه نائب رئيس الجمهورية، بتسجيل إعلان التنحي لإذاعته في وسائل الإعلام، وقد كان ذلك وحده رسالة تؤكد أن ما يجري في مصر ليس انقلابًا عسكريًا، وإنما هو نقل طبيعي للسلطة جاء استجابة لمطالب الجماهير في الشارع.

لم يكن أمام المشير من خيار سوى تحمل المسؤولية مهما كانت فدايتها، والتمن الذي يتوجب تقديمه، كان بإمكانه أن يقدم استقالته ويمضي أو يرفض التكليف، وينأى بالقوات المسلحة بعيدًا عن الصراع السياسي، إلا أنه تصدى بشجاعة، وقبل بتحمل المسؤولية، ذلك أن الخيار البديل كان يعني الفوضى والقفز على السلطة بواسطة جماعة الإخوان التي كانت سوف تسعى في هذا الوقت إلى احتلال المشهد، وإسقاط الدولة ومؤسساتها، وإسالة الدماء في الشوارع والمضي في هذا الطريق بلا نهاية.

كرة اللهب

بعد إذاعة البيان الذي تضمن تخلي الرئيس مبارك عن السلطة رسميًا في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011، انصرف اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق إلى خارج وزارة الدفاع، كان الاتفاق هو أن يحضرا في صباح اليوم التالي للتشاور حول اقتراح تشكيل مجلس رئاسي لإدارة شئون البلاد.

بعد قليل وصل إلى مبنى وزارة الدفاع، كل من المستشار ممدوح مرعي وزير العدل، والمستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا، بعد أن جرى استدعاؤهما على عجل.

صعد الرجلان إلى مكتب المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى، وزير الدفاع، كان المشير يجلس متابعًا تطورات الأحداث من شاشة التلفزيون، وإلى جواره كان هناك عدد من أعضاء المجلس العسكري.

كانت التقارير الواردة من القادة الميدانيين تعرض عليه على عجل، كان المشير ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ومدير المخابرات الحربية «اللواء عبد الفتاح السيسي»، يتابعون الأوضاع أولاً بأول.

كان اللواء ممدوح شاهين المسئول عن الشؤون القانونية والدستورية في المجلس الأعلى حاضراً هذا اللقاء، إلى جانب آخرين، طلب المشير طنطاوي من وزير العدل، ورئيس المحكمة الدستورية الرأي في إمكانية إصدار إعلان دستوري

مؤقت، دار حوار مطول، كان اللواء ممدوح شاهين قد أعد المسودة الأولية التي كانت ستعرض بعد قليل على أعضاء المجلس العسكري.

تحدث المشير طنطاوي عن قرار الرئيس «السابق» - وقتها - حسني مبارك بتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وقال «إنها مسئولية خطيرة، جاءت في ظرف تاريخي صعب».

طرح المشير طنطاوي على المستشار فاروق سلطان أن يتولى منصب رئيس الجمهورية المؤقت، فوجيء المستشار سلطان بطلب المشير، قال له على الفور: «هذا أمر مستحيل».

- قال المشير: ولماذا هو مستحيل؟ أنت رئيس المحكمة الدستورية العليا والشارع سيتقبل ذلك، ثم إننا لن نتركك وحدك، المجلس العسكري سيتولى المسئولية إلى جانبك.

- قال فاروق سلطان: ولكن سيادتك المسئول الأول الآن، وأنت تدير البلاد بحكم الشرعية الثورية وبقرار من الرئيس السابق.

- قال المشير: لكنني أطلب أن تتولى هذه المهمة.

- قال فاروق سلطان: أنا لا أريد أن أتولى أي منصب تنفيذي، كما أن اختياري لهذا المنصب يعني العودة إلى دستور 71، وقال إنه لو قبل بهذا المنصب، فوفقاً للدستور يجب أن تجري انتخابات رئاسية في مدة لا تزيد على 60 يوماً، كما ينص هذا الدستور، وهذا يعني أننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة؛ لأن الدستور يضع عقبات عديدة أمام ترشيح المستقلين، ذلك أنه وفقاً للمادة 76 من الدستور ذاته، فإن المرشح يحتاج إلى تأييد 250 عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى، كما أنها تضع قيوداً على مرشحي الأحزاب.

وقال: إلى جانب ذلك فإن المادة 78 نصّت على بدء الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد، قبل انتهاء مدة الرئيس بستين يومًا على الأقل، ولن تتمكن من تغيير مواد الدستور بهذه الطريقة.

اقتنع المشير طنطاوي بوجهة نظر المستشار فاروق سلطان، وبدأ بعدها على الفور حوارًا معه ومع وزير العدل، حول تشكيل لجنة لإجراء التعديلات الدستورية المرتقبة.

كان هناك رأي يقول بوجوب إجراء التعديلات الدستورية مع الإبقاء على دستور 71، إلا أن الرأي الذي كان مرجحًا في هذا الوقت، هو الاستجابة لمطالب النخبة والمتظاهرين بوقف العمل بهذا الدستور لحين إعداد دستور جديد للبلاد. كان أمام المشير أحد خيارين:

- إمّا البدء في تعيين جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، وكان هذا الأمر مستحيلًا، باعتبار أن الشارع كان رافضًا لمبدأ التعيين، كما أن التعيين كان سيجر على البلاد مشكلات عديدة بسبب عدم التوافق الذي يمكن أن ينشأ حول من سيتم تعيينهم.

- وإمّا الاستجابة لاقتراح مُقدّم يقضي بفتح باب الترشيح لعضوية الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، وإجراء الانتخابات في شهر أبريل 2011، وكان هذا الاقتراح سيؤدي بالقطع إلى فوز قائمة الإخوان والتيارات الدينية، مما يمكنهم من الانفراد بإعداد الدستور، وهذا أمر سيدفع البلاد إلى مزيد من الاحتقان.

كانت هناك مخاوف أيضًا من أن تأتي الانتخابات بأعضاء غير قانونيين، لن يكون لهم هدف سوى إصدار دستور جديد يؤسس لدولة دينية في البلاد.

لم يكن أمام المشير في هذه اللحظة سوى البحث في تشكيل اللجنة القانونية لإعداد الإعلان الدستوري للبلاد، كان الاقتراح المقدم من اللواء ممدوح شاهين

اللجنة اعتذر عن المشاركة، وبذلك تم الاتفاق على التشكيل المكون من ثمانية أعضاء، بالرغم من أن الاتفاق كان على تسعة أعضاء، فإن اعتذار ممثل اليسار تسبب في إعلان التشكيل خاليًا من تمثيل اليسار، الذي كانت له قوته ونفوذه الجماهيري في هذا الوقت.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد عقد اجتماعًا برئاسة المشير حسين طنطاوي، بعد تخلي الرئيس مبارك عن السلطة. وكان السؤال المطروح في هذا الاجتماع.. وماذا بعد؟!

استمع المشير إلى آراء عدد ليس بالقليل من أعضاء المجلس العسكري، حول مقترحات الفترة الانتقالية والمدى الزمني الذي يمكن أن تستغرقه، وطريقة إعداد الدستور الدائم للبلاد.

كان المشير قد أنهى منذ قليل اجتماعه بكل من المستشار ممدوح مرعي، والمستشار فاروق سلطان، وقرر مناقشة سيناريوهات المرحلة الانتقالية مع المجلس العسكري.

في هذا الاجتماع ناقش المجلس الأعلى اقتراح تشكيل مجلس رئاسي برئاسة المشير طنطاوي، على أن يتولى السيد عمر سليمان منصب نائب رئيس المجلس، إضافة إلى ثلاثة آخرين يجري ضمهم لعضوية هذا المجلس.

كان من رأي بعض أعضاء المجلس، أن هذا الاقتراح سوف يجر على البلاد مشاكل عديدة، حيث سيعتبره البعض امتدادًا لنظام الرئيس «السابق» حسني مبارك، ويتخذون منه مادة للتصعيد، ولذلك تم الاتفاق على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحده إدارة شئون البلاد لحين تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب من الشعب، وكان المشير يصر منذ البداية على أن الرئيس المقبل يجب أن يكون مدنيًا، واتفق مع أعضاء المجلس على عدم ترشح أي منهم للانتخابات الرئاسية المقبلة..

تأكد عمر سليمان أن الأمر قد حسم وانتهى، ولم يعد له مكان في نظام الحكم الجديد، وعندما عاد إلى بيته فوجئ أيضًا بأن الخط الساخن قد سحب من منزله دون إخطار، بعد ذلك بقليل زار القاهرة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، التقى في هذا الوقت بالمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ناقش مع التطورات التي تشهدها مصر في هذا الوقت، وقبيل نهاية اللقاء قال الأمير سعود الفيصل «لقد علمت من بعض المصادر أن هناك من يرغب في ترشيح السيد عمر سليمان لمنصب رئيس الجمهورية عندما يحل الموعد، فهل يمكن أن يكون لديكم مانع؟

- قال المشير طنطاوي وقد أخذته الدهشة والمفاجأة: وما المانع نحن لسنا طرفًا، كل من يرغب في أن يرشح نفسه يوم أن يحل الموعد سيكون المجال مفتوحًا للجميع.

- قال الأمير سعود الفيصل: أنا لا أ تدخل إطلاقًا في الشؤون المصرية وأنت تعرف سياسة المملكة، ولكن الحقيقة سمعت هذا الكلام من أكثر من مصدر، وأظنك تتذكر معي عندما انتشرت صور السيد عمر سليمان في العديد من المناطق تطالبه بالترشح لرئاسة الجمهورية.

- قال المشير: المجلس العسكري أخذ على عاتقه الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، ولن يكون له مرشح في الانتخابات المقبلة، وإذا أراد السيد عمر سليمان أن يرشح نفسه فهذا قراره، ونحن لن نقف عقبة أمام ذلك، لكننا لن ننحاز لأحد.

- قال الأمير سعود: كل ما نتمناه لمصر هو الاستقرار والأمن، والمملكة معكم في الخندق نفسه بكل إمكانياتها.

انتهى الاجتماع، وعندما علم السيد عمر سليمان بما حدث تخوف من أن يكون المشير قد ظن أنه وراء ذلك فطلب مقابله، وبالفعل حدثت المقابلة على الفور.

وقبيل إجراء الاستفتاء على الإعلان الدستوري الجديد، ثار جدل كبير حول التعديلات، إلا أن جماعة الإخوان والتيارات الأصولية الأخرى، شنت حملة تحريضية من على منابر المساجد ودور العبادة في مواجهة كل من كانوا يرفضون هذه التعديلات، بل ويتهمونهم بأنهم معادون للمادة الثانية من الإعلان والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

في 19 مارس، كانت الأجواء مهيأة للإعلان الدستوري الجديد، وقد جرى الاستفتاء الذي شارك فيه أكثر من 14 مليون ناخب مصري بطريقة أذهلت الكثيرين، وكانت النتيجة هي الموافقة على الإعلان بنسبة تزيد على 77 في المائة، في حين عارض التعديلات ما يقارب الـ23% من الناخبين.

أدرك المجلس العسكري أن هناك مواد دستورية عديدة يتوجب إضافتها، لسد الفراغ الناشئ عن الأوضاع الجديدة في البلاد، ولذلك جرى تكليف اللجنة المعنية بالتعديلات باستكمال الإعلان المستفتى عليه، والذي تم إصداره في الثلاثين من مارس 2011 من مادة 63.

كان من بين هذه المواد الجديدة، المادة 60 من الإعلان والتي نصت على أن: «يجتمع الأعضاء غير المعيّنين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد، في موعد غايته ستة أشهر من تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء».

وأوكلت المادة 61 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الاستمرار في مباشرة التخصيصات المحددة في هذا الإعلان، وذلك لحين تولي كل من مجلسي الشعب والشورى لاختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كل في حينه.

التيار السلفي، جرى حوار مطول حول وثيقة السلمي، ورغم إبداء د. علي السلمي استعداداً للاستجابة لمطالب المعارضين على بعض المواد المتعلقة بسلطات الجيش في الوثيقة، فإن الطرفين كانا يستهدفان بالأساس تغيير المواد المتعلقة بتشكيل الجمعية التأسيسية، ودور المحكمة الدستورية وحقوقها في الاعتراض على بعض أو كل المواد التي تتصادم مع ثوابت المجتمع والدولة.

بعد فشل هذا اللقاء، بفعل إصرار الإخوان والسلفيين على موقفهم، أعلنت جماعة الإخوان انضمامها إلى مليونية (18 نوفمبر) التي كان أبرز أهدافها إسقاط الوثيقة وسرعة تسليم السلطة للمدنيين قبل أبريل 2012.

لقد ضمت هذه المليونية عشرات الآلاف من المشاركين، وتحول ميدان التحرير، وشارع محمد محمود إلى ساحة للحرب، كما انضم إليها 39 حزباً وحركة، وتحولت منابر المساجد إلى منصات تطالب المجلس العسكري بإلغاء الوثيقة وتسليم السلطة.

في هذا الوقت أعلن المهندس سعد الحسيني عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، رفض جماعة الإخوان للوثيقة جملة وتفصيلاً، وقال: «إن التعديلات مرفوضة، لأننا نرفض الوثيقة من الأساس، شكلاً وموضوعاً، وعلى الدكتور السلمي أن يجلس في منزله، ويكفي خيره شره، فليس له دخل في هذا الأمر»، وتساءل: «من هو حتى يقوم بمهمة التشريع؟» وقال «لن نسمح أبداً بإصدار هذه الوثيقة»!

كانت الحشود في ميدان التحرير تتزايد، وقد تصاعدت أحداث العنف في شارع محمد محمود، وأشعل الإخوان وحلفاؤهم النيران في العديد من أقسام الشرطة، وحاولوا اقتحام مبنى وزارة الداخلية، مما أدى إلى سقوط وجرح العشرات، اجتمع المجلس العسكري في هذا الوقت برئاسة المشير طنطاوي، تم تدارس الأمر من جميع اتجاهاته، ولم يكن أمامه من خيار سوى القبول باستقالة الحكومة واستقالة د. علي السلمي والتراجع عن الوثيقة.

كانت الضغوط على المشير طنطاوي عنيفة، وكان سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى مصدر قلق شديد، لقد سعى إلى تجاوز الأزمة بأي ثمن، لم يكن أحد مستعدًا أن يستمع إلى صوت العقل، لقد استخدم الإخوان كل أنواع الحروب النفسية والإعلامية والميدانية، لإجبار المشير على التراجع والتسليم بإلغاء الوثيقة، والقبول باستقالة حكومة عصام شرف.

بعد الحادث بفترة من الوقت، التقيت لساعات طوال بالدكتور على السلمي في منزله، كان يتحدث بمرارة شديدة، وكان على ثقة من أن جماعة الإخوان سوف تستمر في ضغوطها على المجلس العسكري، في ظل غيبة جماهيرية، وعدم إدراك من القوى السياسية بحقيقة المخطط وأهداف الإخوان.

لقد قال لي: «أعرف أن المشير مع الوثيقة وما تضمنته، لكن لم يكن أمامه من خيار، فقد استطاع الإخوان استقطاب الشارع ودفعه للوقوف معهم، ولم يكن أمام المجلس العسكري في نهاية الأمر سوى تفويت الفرصة»، وكان إحساس المرارة لديه عاليًا.

كان المشير طنطاوي مُصِرًّا على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد، (28 نوفمبر 2011) وقد رفض كل التحذيرات الأمنية، بما فيها تحذيرات اللواء «منصور العيسوي» وزير الداخلية نفسه الذي طالب علانية بتأجيل إجراء الانتخابات في ظل الظروف التي كانت تعيشها البلاد.

كان المشير طنطاوي يعرف أبعاد المؤامرة، ويدرك أهدافها، وكان يعرف أن من بين هذه الأهداف، عدم إجراء الانتخابات البرلمانية، وتصعيد الموقف لإجبار المجلس العسكري على تسليم السلطة، وإبعاد الجيش عنها، حتى ينفردوا بالإدارة الجديدة ويسعوا إلى توظيفها لخدمة أهدافهم.

كان المشير يقول إنه اضطر لإلغاء وثيقة السلمي رغم أنها الضمانة الحقيقية لإعداد دستور يؤكد الثوابت المجتمعية، ويحمي البلاد من خطر الوقوع في قبضة الإخوان.

بالسلطة ولا يحكم، وإنما يدير البلاد لحين إعداد الدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأكد المشير في خطابه في ذكرى ثورة 23 يوليو من العام نفسه، أنه يعتزم الماضي قدمًا في بناء مصر دولة مدنية حديثة، قوية بشعبها وجيشها ومؤسساتها الأمنية والقضائية الساهرة على مصلحة الوطن والشعب، وعلى الماضي على طريق ترسيخ أركان الدولة الديمقراطية التي تعزز الحريات وحقوق المواطنين، من خلال انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، ووضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس جمهورية يختاره الشعب طبقًا لما سبق وأعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

كان المشير صادقًا في تعهداته، وهو ما أثبتته الأيام بعد ذلك، ولكن في هذا الوقت كانت محاولات التشويه والإساءة تستهدف إرغامه على الاستقالة وترك البلاد لحالة الفوضى، إلا أنه صمد وتحمل من أجل أن يصل بسفينة الوطن إلى بر الأمان.

وقد بدأنا حوارًا مع ممثلي هذه الجماعات، وتمكننا فقط من فتح الطريق البري الذي يربط بين القاهرة وأسوان، واستمر قطع طريق السكة الحديد، ولم يستطع المحافظ القبطي الحضور إلى مكتبه وممارسة مهامه، وظل الوضع معلقًا إلى أن تم تغييره فيما بعد، مما اعتبره البعض رضوخًا من الدولة، ولكن المشير كان يقول دومًا لم يكن أمامنا خيار آخر!!

اللعب مع الذئاب

لم تكن أركان المؤامرة على مصر تتمثل فقط في التدريب والتحريض، والضغوط التي مورست ضد النظام لإحداث الفوضى في البلاد، بل اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على «المال الفاسد» الذي قُدِّم بشكل كبير قبل وأثناء وبعد أحداث 25 يناير، إلى عدد من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني ذات الطابع الحقوقي والسياسي، بهدف إسقاط الدولة.

كانت البداية معروفة، منذ عام 2004، حيث أميركا تقطع جزءًا من المعونة وتقدمه إلى منظمات المجتمع المدني، الحقوقية والسياسية، في مخالفة صريحة لاتفاقية المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، حتى بلغت قيمة التمويل المقدم طيلة السنوات العشر التي سبقت ثورة يناير للمنظمات حوالي 60 مليون دولار، اقتُطعت من قيمة المعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر.

بعد انطلاق ثورة الخامس والعشرين من يناير، أصبح الحديث عن التمويل الأجنبي تتردد أصداؤه في كل مكان، هذه المرة دخلت قطر على الخط بكل قوة، غير أن كل من كان يسعى إلى كشف هذا التمويل ومخاطره كان يقابل بالسخرية من هذه العناصر ومن الجمهور بشكل عام.

كانت المخابرات الحربية والمخابرات العامة، تتابعان في هذا الوقت عملية الاختراق الأجنبي للعديد من المنظمات والنشطاء، خصوصًا بعد إصرار واشنطن على فتح مكاتب لثلاث من المنظمات الحقوقية الأمريكية، هي: «المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي»، و«المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي»، و«منظمة بيت الحرية الأمريكي»، وغيرها.

كانت مصر قلقة من دور هذه المنظمات، كانت تتابعها عن كثب، وترصد تواصلها مع العديد من نشطاء المظاهرات والمنظمات الحقوقية المصرية في هذا الوقت.

كانت تعليمات المشير طنطاوي إلى الأجهزة المعنية تقضي بضرورة متابعة دور هذه المنظمات، في عملية التمويل لمخطط الفوضى وإسقاط الدولة.

في شهر مايو 2011، تم الإعلان عن تفاصيل جلسة لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي التي شهدت إدلاء السفارة الأمريكية «آن باترسون»، المرشحة كسفيرة للولايات المتحدة في مصر بشهادتها أمام اللجنة.

لقد أكدت «باترسون» أثناء جلسة الاستماع أن الولايات المتحدة قدمت في الفترة من فبراير 2011 إلى مايو 2011 مبلغًا يزيد على 40 مليون دولار لدعم الديمقراطية في مصر، وأن هناك 600 منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح مالية أمريكية.

في هذا الوقت عقد مجلس الوزراء برئاسة د. عصام شرف، اجتماعًا غاية في الأهمية، قرّر خلاله تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق حول قضية التمويل الأجنبي لهذه المنظمات، برئاسة وزير العدل «محمد عبد العزيز الجندي»، وعضوية عدد من الوزراء والمسؤولين، كان أبرزهم «د. فايزة أبو النجا» وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، كان ذلك في يونيو 2011.

لقد باشرت اللجنة أعمالها من خلال مخاطبة الجهات المعنية، وتلقت المعلومات والأدلة حول مصادر التمويل وآليات صرفه، والدور السياسي لهذا

لقد كشفت التحقيقات، التي أسفرت عن إحالة 43 متهمًا لمحكمة الجنايات، من بينهم 19 أمريكيًا، عن أن هذه الأموال المقدمة تم اقتطاعها من المبالغ المخصصة من قيمة المعونة والمساعدات الأمريكية لمصر.

وكشفت د.فايزة أبو النجا، في شهادتها أمام جهات التحقيق، التي استمرت لنحو 6 ساعات خلال شهر أكتوبر من عام 2011، «أن أحداث ثورة 25 يناير، كانت مفاجأة للولايات المتحدة وخرجت عن سيطرتها، حيث تحولت إلى ثورة للشعب المصري بأكمله، وعندها قررت الولايات المتحدة تجنيد كل ما لديها من إمكانيات وأدوات لاحتواء الموقف وتوجيهه في الاتجاه الذي يحقق مصالح أمريكا وإسرائيل معًا».

قالت د.فايزة أبو النجا: «إن كل الشواهد كانت تدل على رغبة واضحة، وإصرار على إجهاض أية فرصة لكي تنهض مصر كدولة حديثة ديمقراطية ذات اقتصاد قوي، حيث سيمثل ذلك أكبر تهديد للمصالح الإسرائيلية والأمريكية، ليس في مصر وحدها، وإنما في المنطقة ككل».

وذكرت «أن ثورة 25 يناير، خلقت الفرصة المواتية للنهضة المصرية لتبوء مصر مكانتها، إلا أن السبيل لإجهاض هذه الفرصة، كان عن طريق خلق حالة من الفوضى، وبحيث تتمكن القوى المناهضة لمصر إقليميًا ودوليًا من إعادة ترتيب أوراقها في التعامل مع التطورات في مصر بعد ثورة يناير».

وقالت د.فايزة أبو النجا في التحقيقات: «إن الهدف الأمريكي للتمويل المباشر للمنظمات خلال الفترة من 2005 إلى 2010 كان يقتصر على مضايقة النظام السابق، والضغط عليه بدرجة محسوبة لا تصل إلى حد إسقاطه، حيث كان الوضع في علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بالنظام السابق مثاليًا وبالتالي لم يكن أي منهما يرغب في إسقاطه».

وقالت د.فايزة أبو النجا «إن أمريكا وإسرائيل يتعذر عليهما القيام بخلق حالة الفوضى، والعمل على استمرارها في مصر بشكل مباشر، ومن ثم استخدمت التمويل المباشر للمنظمات، خصوصاً الأمريكي منها، كوسائل لتنفيذ تلك الأهداف، مشيرة إلى إصرار الجانب الأمريكي على تقديم التمويل المباشر، لمنظمات المجتمع المدني المصرية والأمريكية العاملة على الأراضي المصرية».

لقد تضمنت التحقيقات التي أجراها قاضيا التحقيق «سامح أبو زيد» و«أشرف العشماوي» اتهام 43 مصرياً وأجنيباً في هذه القضية، على رأسهم «صموئيل آدم لحود»، المدير الإقليمي للمعهد الجمهوري الأمريكي لدى مصر، ونجل وزير النقل الأمريكي، ووجهت إليه وإلى الآخرين اتهامات بتأسيس منظمات دون ترخيص، وتلقي الأموال من جهات أجنبية، لتنفيذ أهداف معادية لمصر. وتقرر منعهم من السفر، وإحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة.

قرر المكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة، إحالة القضية إلى دائرة المستشار محمد شكري، خصوصاً أنها كانت الدائرة الوحيدة التي تعمل خلال شهر فبراير 2012، وذلك لنظر الطعن على قرار قاضي التحقيق بمنع المتهمين من السفر.

وعملًا بالمادتين 166، 167 من قانون الإجراءات الجنائية، كان يجب الفصل في الشق المستعجل من القضية في خلال ثمانٍ وأربعين ساعة من تقديم التظلمات، وهو ما أكد عليه المستشار محمد شكري

غير أن المكتب الفني للمحكمة قام بتحديد جلسة 26 فبراير 2012، إلا أن المستشار محمد شكري أجل نظر القضية بكاملها إلى جلسة 26 أبريل 2012، قامت الدنيا ولم تقعد، احتشد المحامون المدافعون عن المتهمين أمام مكتب رئيس محكمة استئناف القاهرة، وقدموا مذكرة قالوا فيها: إن الدائرة بذلك خالفت

جانب المشير كل من الفريق سامي عنان رئيس الأركان واللواء ممدوح شاهين مسئول الشؤون الدستورية والقانونية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

في هذا اللقاء، تحدث المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم»، عن قضية التمويل الأجنبي، وأكد أن القضاء المصري هو قضاء مستقل، وأن الحملة التي تستهدف النيل من القضاء تُلَقَّى استياءً كبيراً في جميع الأوساط، وأن قضية التمويل الأجنبي شأنها شأن غيرها من القضايا، وأن الحملة لا تقتصر على مواقف دول الغرب فقط، وإنما امتدت إلى مصر أيضاً.

قال المشير طنطاوي: نحن نعتز بقضائنا، ورغم جميع الضغوط التي تمارس والتهديد بمنع قطع الغيار، وزيارة رئيس الأركان الأمريكي وغيره، لكننا نرفض أي تدخل في شئونه، ولا نسمح لأنفسنا أبداً بأي مواقف مناقضة لقناعاتنا. وقال إن: المجلس العسكري أخذ على نفسه عهداً بعدم التدخل أبداً في شئون القضاء، والأحداث السابقة التي عاشتها مصر تؤكد ذلك.

لقد استمر الاجتماع لفترة من الوقت، خرج بعدها المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم» من الاجتماع، إلى مكتبه في دار القضاء العالي، بينما راحت الاتهامات تلاحقه وتحمله مسئولية إصدار هذا الحكم الذي اعتبره البعض مخالفاً ويمثل اعتداء على محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد شكري.

كان المحامون عن المتهمين ينتظرون عقد الجلسة والقرار الذي يمكن أن يصدر عنها، بدأت الأنباء تتردد في كل مكان، وصلت معلومات لوزارة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» التي أكدت أن الأزمة في طريقها إلى الحل.

وكانت السفارة «آن باترسون» تواصل استفساراتها واتصالاتها بجميع الجهات المعنية، وقد تلقت تحذيراً من وزارة الخارجية المصرية بعد قيامها بإرسال خطاب باسمها إلى المستشارين «سامح أبو زيد» و«أشرف العشماوي» قاضي التحقيق، تطالبهما بالسماح لواحد وعشرين أمريكياً ممنوعين بالسفر إلى بلادهم.

...أول هذه الأسباب هو أحقية هذه الدائرة في نظر أي طلبات تعرض عليها، طبقاً لقرار الجمعية العمومية، بالإضافة للعمل بالمكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة.

وقد أكد البيان تفاصيل ما جرى، وأسباب قرار تنحي الدائرة السابقة عن نظر القضية، وقرار الإحالة إلى الدائرة الجديدة.

وقال رئيس الدائرة إن جلسة النظر في قرار إلغاء المنع من السفر، التي نظرتها الدائرة الجديدة برئاسة برئاسته، قد عُقدت قرابة الساعة الرابعة والنصف عصر ذلك اليوم 28 فبراير 2012، عقب ورود القضية من مأمورية شمال القاهرة بالعباسية، وتبين أن الدائرة المتنحية هي التي عجلت نظر الطلب من جلسة الأربعاء 29 فبراير 2012 إلى جلسة الثلاثاء 28 فبراير 2012.

وأكد أن مرافعة محامي المتهمين الأجانب، استمرت لنحو ساعتين تقريباً، وأنصبت المرافعة على طلب رفع منع السفر أسوة بالمتهمين المصريين، الذين لم تصدر ضدهم قرارات بالمنع من السفر، كما أن أيًا من المتهمين المصريين أو الأجانب ليس محبوساً على ذمة القضية.

وقال المستشار مجدي عبد الباري: إن الدائرة المتنحية لم تصدر قراراً بشأن منع سفر الأجانب، مع إخلاء سبيل المتهمين المصريين منذ الجلسة الأولى، بالرغم من وجوب صدور قرار في طلب رفع المنع من السفر، خلال ثمان وأربعين ساعة، كما لم يسبق حبس أي منهم احتياطياً أثناء فترة التحقيق.

وأكد رئيس الدائرة الجديدة بعد نظر القضية، أنه استقرّ في وجدان المحكمة منذ الوهلة الأولى لمطالعة الأوراق، دون أي تأثيرات خارجية، أن قرار رفع منع سفر المتهمين مقدمي الطلبات، يتفق وصحيح القانون إعمالاً لأحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض والقانون.

وقدّم رئيس الدائرة للرأي العام المواد القانونية والأحكام التي صدرت من المحاكم المختلفة، والتي تؤيد وقف قرار المنع من السفر للأسباب المبينة تفصيلياً.

وقد انتقد رئيس الدائرة في ختام بيانه رئيس مجلس الشعب د. محمد سعد الكتاتني، ورد على تصريحه الذي اتهم فيه بعض القضاة بالتورط في قرار رفع منع السفر عن هؤلاء المتهمين الأجانب بالقول: «إن بيانه لا سند له من الدستور أو القانون، وكان يجب عليه قبل إصدار هذا التصريح مراجعة القانون خصوصاً قانون الإجراءات الجنائية، ومدى مطابقة قرار رفع منع السفر لهذا القانون، ولحكم المحكمة الدستورية الذي أوضح جلياً عدم دستورية منع المتهم من السفر، بعد أن تقاعست السلطة التشريعية حتى الآن في إقرار هذا الإجراء، وتنظيمه تشريعياً، وتخلّت عن مسئوليتها في هذا الخصوص وتركته للسلطة التنفيذية.

لقد ظلت الحملة في هذا الوقت تتصاعد ضد المجلس العسكري، وضد المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم» الذي بلغ سن التقاعد في 30 يونيو 2012، ولم يسأله أحد حتى هذا الوقت عن شيء.

وبعد تولّي الإخوان الحكم أصدر المستشار «أحمد أبو المعاطي» (رئيس محكمة استئناف القاهرة) قراره بنذب المستشار عاصم عبد الحميد (الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة) لمباشرة التحقيق في هذه القضية.

وقد باشر القاضي تحقيقاته في البلاغات المقدمة، وسأل كل مَنْ رأى ضرورة لسؤاله، واطلع على الأوراق كاملة، ولم يجد منها دليلاً واحداً لاستدعاء المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم، أو الدائرة التي أصدرت القرار، بعد أن جاءت خالية من أدلة ثبوت أي من الجرائم أو المخالفات التي توجب السؤال.

لقد حدث ذلك في زمن حكم الإخوان، الذين لم يجدوا دليلاً واحداً يستدعي التحقيق مع مَنْ وُجِّهت إليهم السهام من رجال القضاء، كذلك الحال بالنسبة للمشير طنطاوي الذي حمّله المسؤولية الكاملة عن سفر الـ 17 أجنبياً إلى الخارج.

لقد لعب الإعلام دورًا خطيرًا في هذه القضية، كما أن الإخوان سعوا إلى «صب الزيت على النار»، كانت ثقتي في المجلس العسكري كبيرة، وأنا شخصيًا شعرت بإهانة بالغة جرّاء القرار قبل اتضاح المواقف كاملة.

وعندما قلت في هذا التوقيت «إن مَنْ لا يستطيع أن يتحمل مسئولية حكم مصر، فليترك السلطة لغيره» غضب المشير طنطاوي، وأبلغني اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية، في هذا الوقت أن المشير كان غاضبًا، وقال إن الأيام ستثبت حقيقة ما حدث.

وفي أول لقاء لي مع المشير طنطاوي، خلال مناقشة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور قلت له: لا بد من بيان يوضح حقيقة ما جرى، حتى تتبدد الشكوك، لدى الكثيرين.

قال المشير: اترك الأيام تكشف الحقائق، نحن لم نتدخل ولا يمكن أن نتدخل في شئون القضاء، رغم أن الأمريكيين وصل بهم الأمر إلى حد التهديد، وأثاروا حملة إعلامية معادية في كل أنحاء العالم.

لم يكن بإمكان المشير أن يعترض، خصوصًا أن الدلائل القانونية والحيثيات كانت فاصلة في الأمر، لقد كان بإمكانه أن يُصدر قرارًا بالعفو، أو يطلب إصدار قرار يسمح لهم بالسفر لدواعي الأمن القومي للبلاد، لكنه لم يفعلها، وترك القضاء يُصدر قراره استنادًا إلى القانون والأحكام السابقة.

لقد مارست أمريكا ضغوطًا شديدة، من أجل أن يسمح المشير بممارسة هذه المنظمات الأجنبية عملها مرة أخرى على أرض مصر، إلا أنه كان يقول دائمًا: «هذا مستحيل.. لقد أغلقنا الصنبور وانتهى الأمر».

كان المشير يدرك تمامًا، أن الهدف قد تحقق، وأن المليونيات قد تراجعت بعد وقف تدفق المال السياسي إلى جيوب النشطاء والبلطجية، وكان ذلك هو غاية المراد.

كان المشير يقول دومًا: أعرف أن المعركة صعبة، وأن التصدي للمخطط ليس سهلاً، وسيجر المتاعب علينا جميعًا، لكن المهم هو تفويت الفرصة، وساعة أن ننجح في إغلاق صنبور المال، فحتمًا ستراجع حدة الفوضى كثيرًا!!
وسواء كان المشير طرفًا أم لم يكن فيما حدث، إلا أن الأهم كان هو إغلاق هذا الملف إلى غير رجعه، وهذا هو ما حدث.

اللهو الخفي!!

سافرت إلى قرية «الماريناب» الواقعة بالقرب من مدينة «إدفو» في محافظة أسوان، حيث كانت القرية قد شهدت أحداثًا طائفية في نهاية شهر سبتمبر من عام 2011 بعد أن قيل إن بعض المواطنين اعتدوا على كنيسة «الماريناب»، وأحرقوا الصليبان الخشبية وأشعلوا النيران فيها.

ذهبت إلى هناك والتقيت المواطنين ورجال الكنيسة والمسؤولين، وأدركت أن الأيدي الخفية تسعى إلى إشعال الفتنة، ولكن هذه المرة انطلاقًا من الجنوب.

كانت بعض وسائل الإعلام قد لعبت دورًا مشبوهاً في هذه الأحداث، وكانت الأخبار الواردة من الجنوب قد زادت الأوضاع احتقاناً في القاهرة.

وبالرغم من أن الأنبا «هيدرا» أسقف أسوان قد أدلى بحديث لقناة «الكرمة القبطية» أكد فيه عدم صحة ما ينشر في الداخل والخارج، فإن الحرب الإعلامية لم تتوقف، الأمر الذي مهد لأحداث ماسبيرو، حيث قررت ائتلافات الشباب القبطي التجمهر في مظاهرة سلمية أمام ماسبيرو، لإعلان رفضهم لهذه الأحداث، والمطالبة بإقالة محافظ أسوان، وإصدار قانون بناء دور العبادة والتحقيق في أحداث «الماريناب».

احتشد الآلاف في التاسع من أكتوبر 2011م، وحدثت المأساة المروعة التي راح ضحيتها 28 شخصاً منهم جندي وسبعة وعشرون مسيحيًا، علاوة على

321 من الجرحى، وراحت الحرب المكشوفة تشن ضد «المشير طنطاوي»، وتحمل الشرطة العسكرية وقائدها اللواء حمدي بدين المسؤولية عن الأحداث.

وأمام اللغط والجدل وغياب الحقيقة، قرر المجلس الأعلى لحقوق الإنسان تشكيل لجنة تقصّر للحقائق في العاشر من أكتوبر 2011، ضمت عددًا من الشخصيات المعروفة برئاسة الحقوقية المعروفة «منى ذو الفقار»، وضمت اللجنة كلاً من د. أسامة الغزالي حرب، د. إسكندر غطاس، إنعام محمد علي، جورج إسحاق، د. درية شرف الدين، د. سمير مرقس، عمرو الشوبكي، د. عمرو حمزاوي، د. فؤاد رياض، محسن عوض، ناصر أمين، يوسف القعيد أعضاء المجلس.

وقد استمعت اللجنة إلى شهادات ميدانية تم تجميعها من موقع الأحداث، وتقارير بعض المنظمات المصرية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومتابعة المصادر الإعلامية المرئية والمكتوبة والمسموعة حول الأحداث، إضافة إلى جلسات استماع شملت الكثيرين من الشهود والمصابين وأهالي الضحايا، والمجموعات التي شاركت في المظاهرات والإدارات المتخصصة في المستشفيات التي استقبلت الجثامين وغيرها.

ويروي التقرير تطورات الأحداث وفقاً للمعلومات والشهادات التي توافرت لديه على الوجه التالي:

في الساعة الرابعة عصرًا خرجت مظاهرة تضم نحو خمسين ألفاً من المتظاهرين، واتجهت مباشرة إلى مبنى ماسيرو، حيث قطعت المسافة البالغة نحو 6.5 كيلو متر في ساعتين تقريبًا.

وأكد التقرير أن المظاهرة كانت سلمية، وأنها ضمت إلى جانب المواطنين والمواطنين والأطفال المسيحيين، العديد من المواطنين والمواطنين المسلمين، وأن المتظاهرين لم يحملوا سوى الصلبان الخشبية أو البلاستيكية والأعلام

المصرية، واللافتات التي تندد بهدم الكنائس، وتطالب بقانون موحد لبناء دور العبادة، وتندد بالحكم العسكري وتطالب بسقوطه.

وأكد التقرير أن ائتلافات شباب ماسبيرو، هي التي تولت الدعوة للمظاهرة قبلها بثلاثة أيام، وذلك إثر أحداث مساء الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 في ماسبيرو، حيث استخدمت الشرطة العسكرية كما يقول التقرير القوة المفرطة لفض المظاهرة ومحاولة الاعتصام بجوار ماسبيرو، والتي كانت من الأسباب الدافعة لمظاهرة الأحد 9 أكتوبر 2011.

وقال التقرير إن المظاهرة تعرضت للقذف بالحجارة والزجاج من أعلى نفق شبرا، من قبل بعض المدنيين المجهولين القادمين من منطقة السبتية مردين هتاف «إسلامية إسلامية»، بالإضافة لإطلاق الأعيرة النارية عليهم من مصدر مجهول، حيث استطاعت المظاهرة استئناف مسيرتها بعد أن نجح الشباب المشارك في المظاهرة (لجنة النظام) في الصعود لأعلى النفق ومطاردة هؤلاء الأشخاص المعتدين.

وقال التقرير: إنه عند كوبري 26 يوليو، تعرض المتظاهرون مجدداً إلى القذف بالطوب والحجارة والزجاجات الفارغة، من مجاميع المدنيين المجهولين في منطقة بولاق أبو العلا، وتم إطلاق أعيرة نارية دون أن تحدث إصابات للمشاركين في المظاهرة، ثم استأنفت المظاهرة خط سيرها، ثم توقفت أمام مبنى الأهرام منددة بالإعلام الفاسد ثم تم احتواء الموقف واستمر المتظاهرون في مسيرتهم.

وقال التقرير: إنه في حوالي السادسة والرابع بعد وصول مقدمة المظاهرة السلمية الموجودة أصلاً منذ الساعة الخامسة بمنطقة ماسبيرو، تحركت قوات الشرطة العسكرية لتوقف تقدم المظاهرة، وألقى الأفراد الحجارة وزجاجات المياه البلاستيكية على قوات الشرطة العسكرية المتقدمة صوبهم، وقامت قوات الشرطة العسكرية بتفريق المتظاهرين باستخدام الدروع والضرب بالعصي الخشبية، كما

أطلقت الرصاص «الفشنك» لتفريق المتظاهرين، مما أثار الرعب لديهم، فتسبب ذلك في تراجعهم للوراء بعيداً عن مبنى الإذاعة والتلفزيون بسرعة للهروب من هجمة قوات الشرطة العسكرية.

وقال التقرير: إنه مع الازدحام والأعداد الكبيرة واستمرار اعتداء قوات الشرطة العسكرية، تساقط الكثيرون من المتظاهرين بعضهم فوق بعض، وأصيبوا بإصابات مختلفة، وحاول بعض المتظاهرين إثر ذلك ملاحقة بعض أفراد الشرطة العسكرية، في أماكن تركزهم مستخدمين العصي والحجارة.

وقال التقرير: إنه في نفس وقت إطلاق الشرطة العسكرية لطلقات الصوت «الفشنك» لتفريق المتظاهرين جرى إطلاق نار حي من مصادر لا يمكن تحديدها بدقة، وسقط عدد 7 من القتلى والعديد من المصابين من المتظاهرين، وكذلك سقط أحد القتلى وعدد من المصابين من أفراد القوات المسلحة (الشرطة العسكرية).

وقال التقرير: رغم اتهام البعض للشرطة العسكرية بالمسئولية فإن الشهادات التي تم الاستماع إليها، أكدت أن الشرطة العسكرية استخدمت طلقات «الفشنك» ولم تستخدم الذخيرة الحية.

وقال تقرير اللجنة: إن عدداً من الشهود أكدوا أن بداية إطلاق النار كانت من خلال عدد من المدنيين المعجولين، الذين اندسوا على المتظاهرين، واختلطوا بالمظاهرة بدراجات بخارية في الاتجاه المعاكس لماسبيرو، وقاموا بإطلاق النار على المتظاهرين، وعلي قوات الشرطة العسكرية، ويؤيد ذلك شهادة أخرى أكدت رؤية قناص مسلح على مطلع كوبري أكتوبر المواجه للمبنى المجاور لفندق رمسيس هيلتون، يطلق الرصاص على المتظاهرين والشرطة العسكرية، وحوله مجموعة تساعده، والعديد من الشهادات التي أكدت تعرض المظاهرة لإطلاق الرصاص الحي مرتين أثناء مسيرتها من شبرا إيلي لماسبيرو.

ويقول التقرير: إن العديد من الشهود أكدوا في شهادتهم وقوع المصابين والقتلى نتيجة إطلاق الأعيرة النارية الحية، ولكنهم لم يتمكنوا من تحديد القائم بإطلاقها، ووفقاً لروايات البعض، كان من أول ضحايا إطلاق النار الشهيد «مينا دانيال» أحد شباب ثورة 25 يناير، كما أشارت شهادة أخرى إلى أن أول القتلى نتيجة إطلاق الأعيرة النارية الحية كان أحد أفراد الشرطة العسكرية، وهو ما يؤيد أن المدنيين المجهولين أطلقوا النار علي المتظاهرين والشرطة العسكرية.

ويقول التقرير: من الشهادات الأخرى المتعلقة بإطلاق النار، قيام أحد المدنيين بالاستيلاء علي بندقية آلية بها طلقات فشك وهروبه، إلا أنه وفقاً لبيان وزارة الداخلية فإن أحد الضباط تمكن من استردادها والتحفظ عليها، بالإضافة لبندقية آلية أخرى وخزان طلقات استخدام الشرطة العسكرية لطلقات الفشك.

وفي شهادة أخرى أكد صاحبها علي إصابته برصاص مطاطي، من قبل قوات الأمن المركزي، في محاولة لتفريق المتظاهرين أسفل كوبري 6 أكتوبر.

وتحدث التقرير عن المركبات المدرعة التي بدأت التحرك بعد دقائق قليلة من بداية استخدام الشرطة العسكرية للقوة لتفريق المتظاهرين، ومنعهم من التقدم للمنطقة المحيطة بمبنى ماسبيرو، فتحركت ثلاث مركبات مدرعة الواحد تلو الأخرى، بشكل متلاحق وسريع في شارع كورنيش النيل في اتجاه كوبري أكتوبر، ثم تبع ذلك تحرك مركبتين مدرعتين في الاتجاه نفسه لكوبري أكتوبر، وكانت حركة المدرعتين الأولى والثانية بين المتظاهرين بالغة السرعة ودائرية، فغيرت خط سيرها من الاتجاه صوب كوبري أكتوبر، إلى الاتجاه المعاكس صوب ماسبيرو، ونتيجة للسرعة الشديدة التي كانت تسير بها المدرعتان الأولى والثانية قامتا بدهس عدد من المتظاهرين، ليسقط 12 من القتلى بالإضافة إلى حوالي خمسة من الجرحى بإصابات بالغة.

ويقول التقرير: إنه نتيجة لذلك قام بعض المتظاهرين برشق بعض أفراد الشرطة العسكرية بالحجارة، واستخدموا العصيَّ ضدهم، وذكرت بعض الشهادات أن بعض المتظاهرين كانوا يحملون أسلحة بيضاء (السيوف والمطاوي والسكاكين) تم استخدامها ضد أفراد الشرطة العسكرية، وأكد بعض الشهود أن المجموعات التي تستخدم السيوف والأسلحة البيضاء كانت من المدنيين المجنولين والبلطجية المأجورين من المناطق المجاورة لماسبيرو.

وأكد التقرير قيام بعض المتظاهرين بالقفز علي إحدى المركبات المدرعة، كما قام آخرون بإضرار النار في المركبة المدرعة التي عُطِّلَتْ نتيجة اصطدامها بحائط خرساني، وقد حاول سائقها الهرب منها، إلا أن المتظاهرين أمسكوا به وتم ضربه بعنف، فتدخل أحد القساوسة لحمايته وتم إنقاذه حتى تم تسليمه إلي الشرطة العسكرية.

وأكد التقرير قيام أحد المدنيين باستقلال ناقلة للجنود وحاول قيادتها، ثم قفز خارجاً منها، مما أدَّى لاصطدامها بعريتين جيب من مركبات الشرطة العسكرية، والتي كادت أن تدهس بعض المتظاهرين.

وأشار التقرير إلي إنه تم إشعال النيران في أحد الأتوبيسات التابعة للشرطة العسكرية، وأيضاً بعض السيارات الخاصة بموقع الحدث من قبل بعض المدنيين، وذلك وفقاً لبعض الشهادات، كما قام أحد المدنيين بالصعود إلى إحدى ناقلات الجنود التي شاركت في الدهس وقذف الجندي الموجود بها بحجر ضخم.

ووجه التقرير انتقادات إلى معالجة التليفزيون المصري، وقوله إن الأقباط يعتدون على الجيش، مما نتج عنه وقوع بعض الاعتداءات ضد الأقباط.

تلك هي الرواية التي جسدها تقرير لجنة تقصي الحقائق المكلفة من المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهي رواية كافية للتأكيد على براءة الشرطة العسكرية، وأفراد القوات المسلحة، مما ألصق بهم من اتهامات، وهو الأمر الذي أكدّه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الصادر في 11 أكتوبر من العام نفسه.

لقد قال البيان: «لقد تابع شعب مصر بقلق شديد الأحداث المؤسفة التي شهدتها البلاد مساء أمس، والتي حولت التظاهرات السلمية إلى تظاهرات دموية، أدت إلى وقوع ضحايا ومصابين من أبناء هذا الشعب».

وأكد المجلس «حرصه علي عدم التجاوب مع محاولات الوقيعة بين القوات المسلحة والشعب المصري، والتي أكد مرارًا ضرورة الحذر منها ومن آثارها الخطيرة علي أمننا القومي».

وشدد المجلس العسكري «علي استمراره في تحمل المسؤولية الوطنية والحفاظ علي مقدرات الشعب ومكتسباته بعد ثورة 25 يناير، وتنفيذ خارطة الطريق التي التزم بها حتى نقل المسؤولية إلي سلطة مدنية منتخبة، وذلك بالرغم من بعض المحاولات التي تهدف إلي هدم أركان الدولة ونشر الفوضى للحيلولة دون إجراء عملية التحول الديمقراطي المنشود».

وأكد المجلس «أنه سيقوم باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضبط الموقف الأمني للحفاظ علي أمن البلاد وسلامتها».

كانت المعلومات التي لدى المجلس العسكري في هذا الوقت تقول: «إن الطرف الثالث هو الذي يقف وراء تلك الأحداث»، وكان الطرف الثالث هو جماعة الإخوان وبعض السلفيين وعناصر من 6 أبريل.

لم يكن المشير مستعدًا للصدام في هذا الوقت، ذلك أن أطرافًا في الشارع كانت مشحونة ضد المجلس العسكري وضده شخصيًا، بسبب الادعاءات والشائعات والأكاذيب الإعلامية، خصوصًا الدور الذي لعبته «إحدى القنوات الخاصة في حملة الإثارة والأكاذيب».

لقد أدلى البابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريك الكنيسة المرقسية، بتصريحات لشبكة «سكاي نيوز» التلفزيونية في 2 يناير 2015، حمل فيها جماعة

الإخوان مسئولية مذبحة ماسبيرو وقال «إن حادث ماسبيرو كان خدعة من الإخوان للشباب المسيحي، استدرجوهم لمواجهة الجيش ثم تركوهم!»

أما الناشط السياسي د. عمار علي حسن فقد قال في شهادته عن هذه الأحداث: «إنه شاهد خزائن أسلحة جنود الشرطة العسكرية فارغة من الرصاص الحي، وإنهم لا يحملون سوى طلقات صوت فقط، وأنه شاهد أشخاصاً على كوبري 6 أكتوبر يطلقون النار على المتظاهرين، لكنه لم يتمكن من تحديد هويتهم».

أما موقع العربية «نت» فقد نقل عن شهود عيان من موقع الحادث «أن قوات الجيش لم تكن تحمل ذخيرة حية في خزائن أسلحتهم، وأنهم شاهدوا أشخاصاً يرتدون ملابس شبه عسكرية وليست زيًا عسكريًا كاملاً كانوا يطلقون النار على المتظاهرين وجنود الجيش».

أما الدكتورة بثينة عبد الرؤوف مدرس أصول التربية بجامعة القاهرة فقد أكدت لـ «بوابة الأهرام» وجود عدد من المواطنين العاديين كانوا يقفون أسفل وأعلى كوبري 6 أكتوبر، وقت اندلاع الأحداث، وأنها رأت بعض المواطنين يرتدون ملابس شبه عسكرية، عبارة عن جاكيت عسكري وبنطلون جينز أسود اللون، مما يؤكد أنهم ليسوا تابعين للقوات المسلحة، وأن الجنود أنفسهم كانوا يلاحقونهم ويطاردونهم أعلى الكوبري وأسفله، قبل اندلاع الأحداث بدقائق بين الأقباط وقوات الأمن».

وقالت «كنت قريبة من مبنى ماسبيرو وأول القتل في هذه الاشتباكات كان من جنود القوات المسلحة، وكان الدور السادس من مبنى التلفزيون يعج بالمصابين من قوات الجيش».

وقالت «لقد سألت أحد ضباط الجيش عما حدث فقال: إن جميع أسلحة الضباط والجنود الموجودين أمام التلفزيون خالية تمامًا من الرصاص»، وقال «إحنا عاهدنا الشعب إننا منضربش رصاص ولا نرفع سلاح في وجه أي مصري».

ويقول أحد كبار الضباط الذين تواجدوا أمام المبنى في هذا الوقت «إنه بالمعينة وجدت طلقات أعلى كوبري 6 أكتوبر، مما يدل على إن إطلاق الرصاص، كان يتم من أعلى الكوبري بواسطة عناصر مجهولة، كان لها هدفها في إثارة الفوضى والسعي إلى الفتنة وصولاً إلي إسقاط الدولة، وأشار الضابط هنا إلى جماعة الإخوان وعناصرها المدربة تدريباً جيداً».

وقال الضابط إن سبب قيام بعض المدرعات بدهس بعض المتظاهرين هو حالة الارتباك التي سادت وإشعال النيران في إحداها ومحاولة بعض السائقين الهروب من مكان الحدث، نافياً أن يكون هناك تعمد في ذلك».

وقال «إن أول الشهداء الذين سقطوا في هذه الأحداث كان أحد جنود الشرطة العسكرية إضافة إلي إصابة العشرات الآخرين».

أما عن التحريض التلفزيوني فقد قال أسامة هيكل وزير الإعلام في هذا الوقت «إن هناك أخطاء مهنية قد حدثت في تغطية أحداث ماسبيرو، ولم يكن هناك تحريض»، وقال «محتاجين نفهم الحقيقة ومن الذي يعيث بأمن الوطن، بدلاً من توجيه الاتهامات لبعضنا والأخطاء المهنية التي حدثت فرضتها الظروف».

أما الإعلامية رشا مجدي التي اتهمت بالتحريض الإعلامي فقد قالت، إنها ظهرت علي الشاشة لمدة نصف ساعة أثناء الأحداث قالت خلالها «اتقوا الله في وطنكم، أين عقلاء مصر لوقف نزيف الدم»، وقالت إنها «تحدثت دون النظر لهوية الدم ودون تحريض»، وقالت «إن كل المعلومات التي قلتها كتبت لي وأنا محبوسة داخل الاستوديو لا أعلم من يضرب في من، وبعد الأحداث جميعنا مستاءون من العمل ولا أريد أن يصبح الإعلاميون شماعة الآخرين».

تلك كانت حقيقة هذه الأحداث التي شهدتها مصر في هذه الفترة، والتي سعت بعض القوى المعادية والمتربصة في الداخل والخارج إلى محاولة إلصاق تهمة

القتل بالجيش المصري، ونسوا أو تناسوا في هذا الوقت حقيقة دور جماعة الإخوان «الإرهابية» في إشعال النيران وقتل الأبرياء من الجيش والمتظاهرين على السواء. ولذلك عندما أقسم الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في شهر فبراير 2013، بأن الجيش المصري لم يقتل ولم يخن. كان صادقاً لأنه كان يعرف الحقيقة جيّداً!

ممنوع الغضب

في 17 فبراير 2012، تصاعدت حدة الانتقادات ضد المشير وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووصلت إلى ذروتها عندما شن «زياد العليمي» عضو مجلس الشعب وعضو ائتلاف شباب الثورة، هجوماً بذيئاً ضد المشير طنطاوي في ندوة عقدت في مدينة بورسعيد حيث قال: «إن جرائم المجلس العسكري تزيد يوماً بعد يوم، وإنه لن يكون هناك خروج آمن «للمجرمين» بعد اليوم، وإن كل من أخطأ سيلقى عقابه. وأكد أن المتهم الأساسي في الجريمة التي وقعت في بورسعيد، ليس مدير الأمن ولا المحافظ ولا وزير الداخلية ولكنه المشير طنطاوي.

وتمنى العليمي أن يحتفل الشعب قريباً بسقوط المجلس العسكري الذي قال عنه: «إنه المتسبب الرئيسي في كارثة بورسعيد، وأدعى أن هذا المجلس يسعى إلى تفتيت مصر وتقسيمها وراح يشبه المشير بأوصاف يعف اللسان عن ذكرها».

لم يكن زياد العليمي وحده في هذه الندوة، إنما كان إلى جواره «نواره نجم» و«أسماء محفوظ» و«بثينه كامل» والفنان «عمرو واكد» وغيرهم.

لقد أثارت هذه الادعاءات حالة شديدة من الغضب في الشارع المصري، وفي أوساط جميع العسكريين، بعدها أجرى برنامج «محطة مصرية» على فضائية «مودرن حرية» اتصالاً هاتفياً بالنائب «زياد العليمي» حول أسباب واقعة سبه المشير بأوصاف يعاقب عليها القانون فقال: إن السباب ليس من عادته، وإنه فقط استخدم اللغة الأقرب لوجدان المصريين، مما يتطابق مع المثل الشائع «نسيب الحمار ونمسك في البردعة» حسب وصفه!!

في هذا الوقت نشر أدمن الصفحة الرسمية للمجلس العسكري رسالة معنونة بـ «حالة فهم» عبر فيها على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» عن انتقاده لتصريحات زياد العليمي، عضو مجلس الشعب عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

وتساءل الأدمن في رسالته: هل هي أزمة أخلاق أم أزمة تربية؟ أين لجنة القيم في مجلس الشعب من تصريحات العليمي؟

ووجه أدمن الصفحة حديثة إلى العليمي بالقول: «لا عتاب عليك» والثورة بريئة منك ومن أمثالك، لأنك لم تسيء إلى رئيس المجلس الأعلى، وهو أكبر من أن تصل إليه أو يصل إليه أشباهك ومؤيدوك، وهم أصبحوا معروفين للشعب المصري كله، وإنما أنت عبرت عن أخلاقك وطبيعة تربيتك التي نشأت عليها، والتي تسمح لك بإهانة من هم أكبر منك سنًا.

واستنكر الأدمن حديث زياد العليمي عن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتباره يحمل صفة رئيس الجمهورية، متهمًا العليمي بسب المشير طنطاوي وقذفه على الملأ.

واختتم الأدمن حديثه بالقول: لم نعتد في مؤسستنا العريقة أن نرد أو نلتفت إلى هذه المهاترات من أي من كان، ولكن ما أجبرنا على الرد هو صفة الشخص المتحدث وقال: لم يبق لك لدينا، إلا المثل المصري الشهير «لو طلع العيب من أهل العيب ميقاش عيب».

في هذا الوقت رفضت لجنة القيم في مجلس الشعب تحويل قضية النائب زياد العليمي إلى مجمع اللغة العربية للبت فيما نسب إليه من سب المشير طنطاوي وكان ذلك أمرًا غريبًا.

والغريب في هذا الوقت أن يخرج علينا الدكتور كمال بشر نائب رئيس مجمع اللغة العربية ليقول: «إن المثل الذي ضربه العليمي، هو عبارة شعبية تقال عند

الإشارة إلى المسئول الأول عن خطأ ما، ولا يقصد بها السب أو القذف، أما إشارته إلى سيادة المشير فهي مرتبطة بسياق تفسير المثل وشرحه، ولو كانت هذه الإشارة منفصلة عن هذا السياق لكانت سبًا.

أما الدكتور حسن الشافعي رئيس المجمع، فقد نفى ما تناوله وسائل الإعلام حول تبرئة مجمع اللغة لزياد العليمي من تهمة سب المشير طنطاوي أو حتى إدانته، حيث قال: إن المجمع لم يدرس القضية أو يبدي فيها الرأي لأنه لم يتلق أوراق القضية رسميًا.

وفي يوم الأحد 19 فبراير، كان مجلس الشعب قد بدأ في عقد جلساته الأسبوعية، وفي هذا الوقت طلبت الكلمة من رئيس المجلس «محمد سعد الكتاتني» وقد منحني إيّاها بعد إلحاح، حيث استعرضت في كلمتي ما ذكره زياد العليمي في ندوة بورسعيد عن المشير طنطاوي، وطالبت بالتحقيق معه بواسطة لجنة القيم بالمجلس والتي كنت أنا عضوًا فيها.

وقلت تحديدًا: «إن كلام النائب زياد العليمي عن المشير طنطاوي ينقص من كرامة المجلس، وإنه يتوجب محاسبته على الفور وتحويله إلى لجنة القيم».

لم يكن زياد العليمي موجودًا في هذه الجلسة، وعندئذ حاول بعض الأعضاء مقاطعتي والرد عليّ، إلّا أن د. سعد الكتاتني رفض السماح لأحد بالحديث نيابة عن زياد العليمي مؤكدًا أنه سيسمح له بالكلمة حال حضوره.

بعد إثارة القضية تحت قبة مجلس الشعب، سادت حالة غضب شديدة في أوساط الشارع المصري والعسكريين، وبدأ نشطاء في تدشين حملة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» طالبوا فيها بضرورة تحويل زياد العليمي إلى لجنة القيم بالمجلس، وكان نص الدعوة يقول: «إلى كل مصري شريف، غيور على وطنه وجيشه، ارفع الآن سماعة الهاتف واتصل بـ 124 واطلب إرسال برقية هذا نصها:

- المرسل إليه: د. سعد الكتاتني

- العنوان: مقر مجلس الشعب بشارع القصر العيني

- الرسالة: أطالب بتحويل النائب زياد العليمي إلى لجنة القيم بالمجلس ورفع الحصانة عنه وإسقاط عضويته، وذلك بعد تلفظه بالسب على شخص القائد الأعلى للجيش المصري في مؤتمر عام.

وفي هذا الوقت بدأ أهالي دائرة زياد العليمي في جمع توقيعات من بعضهم البعض، بهدف إسقاط عضويته، كما تقدم عدد من العسكريين القدامى ببلاغات إلى النائب العام ضد زياد العليمي، ونظموا وقفة استنكار أمام دار القضاء العالي.

في اليوم التالي وبعد أن نجحنا في إحالة زياد العليمي إلى لجنة القيم، كانت المؤامرة قد اكتملت أركانها، فقام نحو 32 عضوًا من أعضاء المجلس بتقديم طلب إلى سعد الكتاتني لإحالي إلى لجنة القيم ردًا على اتهامي لمحمد البرادعي بالخيانة ورعاية عملاء الأمريكان في مصر، وهو البيان الذي كنت قد ألقيته أمام البرلمان متهمًا فيه البرادعي بالتآمر على مصر، وطالب النواب بإحالي إلى لجنة القيم إسوة بإحالة زياد العليمي.

في هذا الوقت طلبت من الكتاتني قراءة ما قلته تحت قبة البرلمان حرفيًا، و عما إذا كان يشكل سبًا وقذفًا أمام انتقادًا موضوعيًا، بالفعل طلب الكتاتني نص المضبطة من سامي مهران أمين عام المجلس، فجاء بها على الفور وكانت تحمل رقم (12) وقرأ الكتاتني نص ما قلته، وطلب مني التعليق فقلت: «إن هناك فارقًا بين الاتهام بالعمالة ومساعدة هذه المنظمات المتهمه بالعمالة» وقدمت في هذا الوقت تقارير مكتوبة وفيديوهات واسطوانات مصورة، تتضمن أحاديث البرادعي الصحفية والتليفزيونية، والتي انتقد فيها الحملات ضد منظمات المجتمع المدني، التي كانت متهمه بالتمويل الأجنبي وقيامها بدور مشبوه في صناعة الفوضى في مصر.

وقلت في هذا الوقت: إنني لم أتهم البرادعي بالخيانة أو العمالة مباشرة، وإنما هو يرعى ويدافع عن الخونة والعملاء»، وعلق البعض عليّ بالقول «إذن من يرعى الخونة فهو خائن»، هكذا أنت قصدت. وفي هذا الوقت كانت الخلافات بين الإخوان والبرادعي قد وصلت إلى مداها، وكان الإخوان يتخوفون من ترشح البرادعي لرئاسة الجمهورية، وانقلبوا عليه بعد أن كانوا حلفاءه من قبل، وسبق لهم أن جمعوا له نحو 800 ألف توقيع تطالبه بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ولكن يبدو أن الصدام قد بدأ مبكرًا، ولذلك عندما طرح الكتاتني أمر إحالتي للجنة القيم للتصويت على البرلمان كانت الأغلبية ترفض ذلك، ليس حبًا فيّ أو محاولة لتبرئتي، ولكن نكاية في البرادعي.

وعندما جاء زياد العليمي إلى مجلس الشعب رفض الاعتذار للمشير طنطاوي، وقال: «أنا لم أتجاوز في حق أي شخص وإنما استخدمت مثلًا شعبيًا شائعًا».

وقتها أصدرت حركة شباب «6 إبريل» بيانًا طالبت فيه بتحويلني إلى لجنة القيم أسوة بالنائب زياد العليمي، وتساءلت الحركة: «لماذا لم يتم تحويل النائب مصطفى بكري إلى لجنة القيم وقد شوه (6 إبريل) في وسائل الإعلام واتهمهم بالعمالة وتلقي تمويل، دون دليل، وقام كذلك بسب واتهام الدكتور البرادعي بالعمالة تحت قبة البرلمان، وهو ما يعتبر تصرفًا غير أخلاقي لسبب الآخرين وتخوينهم؟» وقالت الحركة: «إذا كان مجلس الشعب عادلاً وغير متحيز للسلطة، وليس لخدمة من في السلطة فعليه تطبيق العدالة وتطبيق الإجراءات على الجميع».

لم تنعقد لجنة القيم في هذا الوقت ولا مرة واحدة، وكانت تؤجل اجتماعاتها بالرغم من إلحاح الكثير من الأعضاء، وكان زياد العليمي يقول إنه لن يخضع للتحقيق أمام هذه اللجنة بسبب كوني عضوًا بها، وعندما أعلنت أنني لن أحضر اجتماعات اللجنة ضمانًا للحياة باعتباري طرفًا في المشكلة، أعلن تصميمه على الخضوع للتحقيق أيًا كان الأمر.

في هذا الوقت استجاب المشير طنطاوي لمطلب «سعد الكتاتني» بالعفو عن زياد العلمي، وقد وجد الكتاتني في استجابة المشير وإنسانيته ضالته المفقودة، لينهي هذه الأزمة ويغلق الملف نهائياً.

لقد رفض المشير طنطاوي في هذا الوقت إحالة البلاغات المقدمة ضد زياد العلمي إلى القضاء العسكري، وقال: «لا داعي للمحاكمات العسكرية، اتركوا الأمر لمجلس الشعب دن تصعيد».

كان ذلك هو أسلوب المشير طنطاوي في التعامل مع الإساءات المتكررة، والإساءات التي كانت توجه إليه في ميدان التحرير والكتابات المسيئة على الجدران. وفي هذا الوقت كنت التقى مع المشير طنطاوي بحضور الفريق سامي عنان، وقلت له: إلى متى الصمت على ما يجري ضدك يا سيادة المشير.

- قال: أنا لا أهتم بكل ذلك.

- قلت: ولكن ذلك يسيء إلى شخصك، وإلى القوات المسلحة، وأنا مستعد أن أحضر عددًا من العاملين لمحو هذه الإساءات من على الجدران.

- قال: لا.. لا تفعل شيئاً.. اترك لنا الأمر.

انتظرت عدة أيام، لكن شيئاً لم يحدث، وكان المشير أراد أن يقول: «اتركهم وشأنهم». كنت أدرك أن المشير طنطاوي أقوى من أن تؤثر فيه هذه الإساءات، وأنه قادر على تحمل ما هو أشد من ذلك، لكنني ظللت ألح عليه أكثر من مرة ولم أكن أتلقي ردًا إيجابيًا.

كان في إمكان المشير أن يصدر تعليماته لأحد أجهزة القوات المسلحة بمحو هذه الإساءات والقبض على كل من يتعمد كتابتها على الجدران، لكنه رفض ذلك، وكان يقول دومًا: سيأتي يوم يعرف فيه الناس حقيقة ما جرى، ويبدو أن توقعاته كانت صحيحة!!

الصفقة المشبوهة!

بعد الإعلان عن انتخاب الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور الدائم للبلاد، زادت حدة الانتقادات في الشارع المصري، وأعلنت العديد من الأحزاب وقوى المجتمع المدني رفضها للطريقة التي جرى بها انتخاب الجمعية، وهددوا بالمقاطعة ورفض الدستور الذي سيعد بواسطتها.

في هذا الوقت دعا المشير طنطاوي إلى اجتماع للقيادة العسكرية، حيث تمت مناقشة تداعيات هذا الحدث، وخطورة انفراد الإخوان والسلفيين بتشكيل الجمعية التأسيسية، استمر النقاش عدة ساعات، تم فيها بحث الخيارات المطروحة، وجرى الاتفاق على دعوة الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، وعدد من النواب المستقلين للاجتماع ببعض قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

تم الاتفاق في حينه على أسماء رؤساء 19 حزبًا ممثلين في البرلمان، وثلاثة من النواب المستقلين هم «مصطفى بكري» و«ياسر القاضي» و«مريام ملاك»، وتم تحديد السابع والعشرين من مارس 2012 موعدًا للاجتماع في مبنى وزارة الدفاع.

كان وفد المجلس العسكري مكونًا من المشير طنطاوي رئيس المجلس، والفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس ورئيس الأركان، وعدد من أعضاء المجلس، مساعدى الوزير، أبرزهم اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية واللواء «محمد العصار»، واللواء «سامح صادق»، واللواء «ممدوح عبد الحق»، واللواء «ممدوح شاهين»، واللواء «عادل عمارة» واللواء «أحمد أبو الذهب»، مدير الشؤون المعنوية.

وفي هذا اللقاء تحدث المشير طنطاوي مطولاً عن ضرورات التوصل إلى اتفاق حول سبل الخروج من أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية، وأكد المشير أنه يحترم البرلمان كمؤسسة شرعية، ولكن نظراً لأن الدستور الجديد هو دستور لكل المصريين، لذا لزم التوافق حوله من أبناء الأمة جميعاً.

وقال المشير: إن عنصر الزمن عامل مهم في تلك المرحلة، والتوقيتات الزمنية تحكمنا، خصوصاً أن المجلس العسكري مصمم على تسليم السلطة في الموعد المحدد سلفاً آخر يونيو المقبل.

وتحدث في هذا اللقاء عدد من رؤساء الأحزاب، وممثلو المستقلين، والذين أبدوا قلقهم من تشكيل الجمعية التأسيسية، وطالبوا بأن يتم التشكيل بالتوافق وتحت رعاية المجلس العسكري.

انتهت الجلسة في هذا اليوم بعد نحو ست ساعات من انعقادها، وقد طلب من المشير طنطاوي في هذا الوقت، أن اتولى إعلان البيانات الصادرة عن الاجتماعات، وعقد المؤتمرات الصحفية لشرح حقائق ما جرى.

وقبيل عقد الاجتماع الثاني يوم الخميس 29 مارس 2012، جمعني لقاء مطول مع الفريق سامي عنان، لدراسة آخر تطورات الموقف وتقييم الجلسة السابقة.

وبالفعل مع بدء عقد الجلسة الثانية التي استمرت لنحو أربع ساعات تقريباً، طلب المشير طنطاوي من الحاضرين ضرورة التوصل إلى اتفاق سريع في هذه الجلسة وقال: «إن الشعب كله ينتظر موقفكم وأتمنى أن تكونوا عند مستوى التحديات التي تواجه البلاد».

ورغم المناقشات المطولة لم ينجح قادة الأحزاب في الوصول إلى حلٍ ينهي هذه الأزمة، وجرى الاتفاق فقط على ما سبق أن أكدته الأحزاب والقوى السياسية من مبادئ عامة، لصياغة الدستور، والمطالبة بتشكيل لجان نوعية فنية تكون مهمتها مساعدة الجمعية التأسيسية، وتقديم خبراتها في إعداد وصياغة ومراجعة النصوص الدستورية.

في العاشر من أبريل، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا يقضي بحل الجمعية التأسيسية للدستور، بسبب عدم مراعاتها لأحكام المادة 60 من الإعلان الدستوري، والإصرار على انتخاب نصف أعضائها من نواب مجلسي الشعب والشورى.

وقد أثار الحكم ردود أفعال واسعة، مما استدعى من المجلس العسكري أن يدعو مرة أخرى إلى عقد لقاء جديد في الخامس عشر من أبريل، بحضور الأحزاب ذاتها وممثلي المستقلين.

وقد حدثت مشادات متعددة في هذا اللقاء، خصوصًا عندما قال المشير طنطاوي إنه لن تجري انتخابات رئاسة الجمهورية دون دستور دائم للبلاد، وقد تم التوافق في هذا الاجتماع على ضرورة تحديد موعد لعقد اجتماع يحضره رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان، وبعض النواب المستقلين، مع رؤساء الهيئات البرلمانية للأحزاب داخل مجلسي الشعب والشورى، لعقد اجتماع مع رئيس مجلس الشعب، بهدف الاتفاق على قواعد تشكيل الجمعية التأسيسية، ثم العودة مرة أخرى للاجتماع مع المشير طنطاوي، ووفد المجلس العسكري، يوم الأحد 21 أبريل 2012، ومن بعدها يتم توجيه الدعوة إلى مجلسي الشعب والشورى للانعقاد وانتخاب الجمعية التأسيسية على الفور.

وقد طلب د. محمد مرسي خلال الاجتماع أن أتولى شخصيًا هذا الأمر، وأن ألتقي بالدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، وأبلغه بما تم الاتفاق عليه للبدء فورًا في عقد الاجتماع المرتقب.

وبعد انتهاء الاجتماع، طلب مني محمد مرسي أن أعد له لقاء مع المشير طنطاوي، حتى يمكن تصفية آثار الأزمة الناشبة بين الإخوان والمجلس العسكري التي حدثت بعد اتهام الإخوان للمجلس بالإعداد لتزوير الانتخابات الرئاسية، ورد المجلس الحاد على الجماعة.

كنت أجلس دومًا على المائدة الرئيسية مع المشير والفريق عنان، ومعنا د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد، وفي هذا الوقت أبلغت المشير برغبة محمد مرسي في الاجتماع معه جانبًا، إلا أن المشير، قال إنه مرتبط بموعد مسبق وليس لديه وقت، وهنا طلب المشير من اللواء عبد الفتاح السيسي، واللواء محمد العصار، واللواء ممدوح شاهين الجلوس مع محمد مرسي، وطلب منّي الحضور لأكون شاهدًا على هذا الموقف.

وبالفعل جلسنا ومعنا محمد مرسي في الصالون الملحق بقاعة الاجتماعات، وقد قلت في بداية اللقاء إن د. محمد مرسي لديه بعض الإيضاحات لموقف الإخوان يريد إبلاغها، ثم استأذنت وانصرفت لعقد المؤتمر الصحفي الدوري في أعقاب كل اجتماع في حديقة وزارة الدفاع.

هبطت إلى الدور الأول حيث ينتظر الصحفيون عقد المؤتمر الصحفي، وظل المؤتمر مستمرًا لأكثر من نصف ساعة، وكان السؤال الأهم ماذا يعني المشير بمقولة إن الانتخابات الرئاسية لن تجري إلا بوجود دستور جديد للبلاد؟

وقبيل نهاية المؤتمر الصحفي بقليل جاء إلينا د. محمد مرسي، وبعد انتهاء المؤتمر طلب منّي أن نتجول معًا في حديقة الوزارة، لأنه يريد أن يبلغني بما جرى خلال اللقاء مع أعضاء المجلس العسكري الذين التقى بهم.

وبالفعل بدأ محمد مرسي يحكي لي باختصار ماذا حدث، فقال إن اللواء «عبد الفتاح السيسي» شخصية واعية جدًا، وأنه رجل مُسيّس، وشعر بالصدق في كلامه، وأنه مرتاح جدًا لهذا اللقاء، وقال.. أعتقد إن الأزمة انتهت وسأبلغ إخواننا بما حدث، ثم بادرني بالسؤال..

«وهل تعتقد أن أصحابك جادون فعلاً في تسليم السلطة، وكان يقصد بذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة»!!؟

فقلت له: ألم تسمع ما قاله المشير أكثر من مرة، أعتقد أنهم جادون تمامًا، وأنا على ثقة من ذلك.

قال: ولكن ما معنى الأزمات التي يفتعلونها مع جماعة الإخوان بين الحين والآخر؟

قلت له: يا دكتور المجلس العسكري ليس هو الذي يفتعل الأزمات ولكن لديكم عناصر في الجماعة تتعمد الاستفزاز، ومن بينها حكاية تدخل المجلس العسكري في الانتخابات الرئاسية المقبلة.. المجلس العسكري ليس صاحب مصلحة في نجاح هذا الشخص أو ذاك، لقد قالوها أكثر من مرة إنهم على مسافة واحدة من الجميع.

قال: ولكن مجريات الأحداث يمكن أن تغير الأوضاع وتغير موقفهم!!

قلت له: أريد أن أحكي لك حكاية يا د. مرسى، لتعرف أنه ليس هناك تربص بكم، «أثناء انتخابات مجلس الشورى، كنت في اليوم التالي ألتقي بالفريق سامي عنان في مكتبه، وسألته في هذا الوقت عن توقعاته بمن الذي سيفوز في الانتخابات فقال لي دون تفكير: «الحرية والعدالة طبعًا»، ليست هناك قوى أخرى يمكن أن تنافسهم في الوقت الحالي.. وأكمل حديثه معي بالقول «لقد سألتني ابنتي أثناء ذهابها للإدلاء بصوتها عن الحزب الذي يمكن أن تعطيه صوتها، فقلت لها على الفور.. «الحرية والعدالة طبعًا».

اندهش د. محمد مرسى ونظر إلى غير مصدق وقال: معقولة هذا الكلام؟!

قلت له: هذه الحقيقة لا أحد لديه موقف مسبق منكم.

تواعدنا على التواصل من أجل إنهاء أزمة الجمعية التأسيسية، ولكن في اليوم التالي كان محمد البلتاجي يشن هجومًا شرسًا على المجلس العسكري، ويطالبه

بالتوقف عن التدخل في تشكيل الجمعية التأسيسية، ويحذر من أن اشتراط المجلس العسكري ضرورة وضع الدستور أولاً قبل انتخابات الرئاسة، لأن ذلك المجلس يهدف إلى تأجيل الانتخابات والاستمرار في التمسك بالسلطة كما قال!!.

ولم يكن البلتاجي وحده الذي يتبنى وجهة النظر تلك، ففي يوم الثلاثاء 17 أبريل 2012 كان موعدي مع د. سعد الكتاتني وأبلغته بما اتفقنا عليه مع المجلس العسكري وبحضور د. محمد مرسي، الذي كان في هذا الوقت مرشحاً احتياطياً لرئاسة الجمهورية، واقرحت عليه عقد لقاء الأحزاب ورؤساء الهيئات البرلمانية 18 أبريل، إلا أنه طلب مني تأجيل الاجتماع إلى الحادية عشرة من صباح الخميس 19 أبريل بسبب انشغاله في جلسات المجلس.

وفي اليوم التالي أجريت اتصالاً «بسامي مهران» أمين عام مجلس الشعب للاتفاق معه على استعدادات عقد الاجتماع داخل المجلس، إلا أنه أكد لي أن رئيس المجلس سعد الكتاتني لم يعطه أية تعليمات بذلك، أبديت دهشتي، أجريت اتصالاً آخر مع الكتاتني، وشعرت أنه يتهرب من وعده.

في تمام الساعة العاشرة من صباح الخميس 19 أبريل 2012، كان هناك موعد لي للقاء مع المشير طنطاوي، حضرت مبكراً، التقيت بالفريق سامي عنان، وأطلعته على رفض الإخوان عقد الاجتماع المقرر للأحزاب ورؤساء الهيئات البرلمانية، للاتفاق على تشكيل الجمعية التأسيسية، وسألته عن موقف المجلس العسكري من تلك التطورات؟ فقال لي الفريق عنان، هذه مراوغة، ولكن بالقطع سنبحث ذلك تفصيلياً مع المشير.

وبالفعل في الموعد المحدد صعدنا، وحضر المشير ومعه اللواء ممدوح شاهين، المسئول عن الشؤون القانونية والدستورية بالمجلس الأعلى.

قال المشير: بعد موقف الإخوان، هل ترى ضرورة بعقد لقاء 21 أبريل للأحزاب مع المجلس العسكري؟!

قلت: الموقف في مجلس الشعب أوضح كل شيء، الحقيقة أن الإخوان لا يريدون دستورًا على الإطلاق

وبعد استبعاد «خيرت الشاطر» من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أصبحوا في مأزق شديد، ولا أظن أن لديهم أملًا في الفوز. الناس يسمون محمد مرسي «الاستب» ويتهمون عليه، وكل استطلاعات الرأي تؤكد أنه في مركز متأخر بين المرشحين.

هنا قال سامي عنان: وأنا حفرك، المسألة محصورة فقط في اثنين، «محمد مرسي» و«عبد المنعم أبو الفتوح» أحدهما سوف يفوز في انتخابات الرئاسة. استبعد المشير حدوث ذلك وقال استبعد فوز أحدهما..

قلت له: ولماذا لا يدعم المجلس العسكري أحمد شفيق أو عمرو موسى؟ قال: الشعب هو اللي يختار، نحن سنقف على الحياد.

قلت: أنا أرى من الواجب أن نعقد الاجتماع المقرر مع الأحزاب يوم 21 أبريل.

قال الفريق عنان: يوم 21 أبريل، هناك اجتماع مقرر مع حوالي ثلاثين من أساتذة القانون، لبحث الموقف من الدستور وتشكيل الجمعية التأسيسية ياريت نختار موعد آخر.

قال المشير: وهل تعتقد أن هناك جدوى من اللقاء مع الأحزاب مرة أخرى؟

قلت: يجب عقد الاجتماع حتى يتحمل كل منهم مسئولية ما يحدث، الشارع المصري غاضب، ويعرف تمامًا أن جماعة الإخوان لا تريد دستورًا، وما حدث بيني وبين الكتاتني، والهجوم الذي شنته اللجنة التشريعية على المجلس العسكري، بدعوى تدخله في تشكيل الجمعية التأسيسية هي محاولة هدفها البحث عن مبرر.

قال المشير: نحن لا ناقة لنا ولا جمل في كل ذلك، لقد طلبنا منهم الاتفاق، وقد رأيت بنفسك كيف وافق محمد مرسي على القرار في الاجتماع السابق، ولكن للأسف هناك قرارات أخرى تلزم الجميع.

قلت: ولماذا لا يصدر إعلان دستوري للمادة «60» من الإعلان الصادر في 30 مارس 2011، يحدد تشكيل الجمعية التأسيسية ويلزمها إصدار الدستور قبيل انتخابات الرئاسة؟

قال المشير: صعب إصدار إعلان دستوري جديد الآن، ومجلس الشعب لن يسمح، أنت تعرف الموقف وتعرف الهدف.

قلت: إذن كيف سيكون التصرف؟

قال المشير: نحن عازمون على تسليم السلطة في الموعد المحدد 30 يونيو، أيًا كان الأمر، نحن لن نبقي يومًا واحدًا بعد الموعد.

قال الفريق عنان: بل إن الانتخابات إذا حسمت يوم 24 مايو، وفاز المرشح الرئاسي من أول مرة، فسوف نسلم له السلطة على الفور دون تردد.

قلت للمشير: هناك مخاوف من حل مجلس الشعب!

قال: دي تبقى مصيبة، إحنا مش ناقصين، نعمل انتخابات وندفع فلوس ثاني، مين، البلد أحوالها صعبة.

قال ممدوح شاهين: لقد سبق أن حذرنا من أن قانون الانتخابات قد يتعرض للطعن الدستوري، خلينا نشوف بكره حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية المرفوعة، والتي تطعن في عدم دستورية قانون الانتخابات.

قلت: إذا حدث ذلك فهل معنى هذا أن الطعن يؤثر في قانون الانتخابات الرئاسية الذي أقره مجلس الشعب؟

قال ممدوح شاهين: لدينا سوابق عديدة، وقرارات مجلس الشعب محصنة ولا تجيز بطلان ما اتخذ من قرارات سابقة، ولكن الأمل كبير في أن يستمر مجلس الشعب في أداء مهامه.

قال المشير: أيّا كان الأمر، لا بدّيل عن تسليم السلطة في موعدها للرئيس المنتخب.

قلت: الموقف غامض، والناس قلقون في الشارع، وكلام الفريق عنان عن احتمال فوز مرسي أو أبو الفتوح يقلق، ويجب أن يؤخذ مأخذ الجد، فلماذا لا تتحدث للشعب المصري، أنت لك فترة طويلة لم تخاطب الشارع.

قال المشير: أنا موش عاوز ومبحش الكلام

قلت: الاستاذ محمد حسنين هيكل أبلغني برسالة أبلغها لك

قال: خير

قلت: يطلب منك أن تتواصل مع الجماهير من خلال الأحاديث التلفزيونية والصحفية.

قال: أتكلم فين؟

قلت له: أي مكان تريد، التلفزيون المصري أو الفضائيات. وبعد جدل طويل تمكنت من إقناع المشير بإجراء حوار تلفزيوني للتلفزيون المصري وعدد من الفضائيات.

قال: مين حيعمله معاك.

قلت: أنا أقترح ياسر رزق.

قال: وكمان صلاح منتصر

قلت له: ياريت

قال: خلاص نتفق على إجراء الحوار فوراً، يوم السبت 21 أبريل الساعة السابعة بنادي الجلاء، ودلوقتي انزل مع سيادة الفريق سامي، واتفقوا على النقاط والمحاور الرئيسية للحوار.

انصرفنا من مكتب المشير إلى مكتب الفريق سامي عنان
قال لي الفريق: جميل إنك أقنعت سيادة المشير، لقد حاولنا جميعاً في المجلس العسكري ولم نتمكن من إقناعه بالحديث.
قلت: أعرف أن المشير عازف عن الحديث، وأتمنى أن يحدث اللقاء المنتظر.
جلسنا معاً لأكثر من ساعة، اتفقنا على المحاور الرئيسية، ثم أرسلها الفريق إلى اللواء «يسري زكي» مدير مكتب المشير.

خرجت من مبنى وزارة الدفاع، اتصلت بالزميل ياسر رزق فوافق على الفور، ثم اتصلت بالأستاذ صلاح منتصر، وقال إنه يريد فرصة للتفكير، وما إن وصلت ميدان العباسية، حتى وجدت اللواء يسري يحدثني هاتفياً ويقول «المشير يطلب منك تأجيل موعد الحوار وسيتصل بك لإبلاغك بالموعد الجديد».

في هذه اللحظة تأكدت أن المشير لن يجري الحوار على الإطلاق، وقلت لن أفتح هذا الموضوع مرة أخرى معه، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

كان الحديث عن قرب حل مجلس الشعب يتردد في الكثير من الأوساط السياسية والشعبية والقضائية، خصوصاً بعد صدور حكم المحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار «مجدي العجاتي» والذي قضى بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخاب مجلس الشعب، وانتفاء شرط المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وإحالة الحكم الصادر إلى المحكمة الدستورية العليا.

عقد مكتب الإرشاد اجتماعًا خصص لبحث كيفية التعامل مع هذا الحكم، ودراسة مخاطر احتمال صدور حكم من الدستورية يقضي بحل البرلمان، دار حوار مطول بين أعضاء المكتب والمرشد، تم الاتفاق فيه على التحرك السريع لمواجهة تداعيات هذا الحكم.

في هذا الوقت، طلب وفد مكون من خيرت الشاطر، ومحمد مرسى الالتقاء بالمشير طنطاوي، ووافق المشير على اللقاء، وحضر الوفد في الموعد المحدد. استقبل المشير وفد جماعة الإخوان في حضور عدد من أعضاء المجلس العسكري، وكان محمد مرسى هو أول المتحدثين.

قال مرسى: لقد جئنا إليك سيادة المشير باحثين عن حل للأزمة الاقتصادية الراهنة، نحن نعرف أن معدلات النمو قد تراجعت، وأن الجيش قد دعم الدولة بالمليارات، ولكن استمرار الأحوال بهذه الطريقة سيؤدي إلى انهيار اقتصادي كبير، ويدفع الناس إلى التمرد وإحراق البلد.

قال المشير: وما هي مقترحاتكم التي طلبتم إبلاغها؟

قال مرسى: لقد اتفقنا على توفير مبلغ (200 مليار دولار) كاستثمارات من الخارج، تضخ إلى الخزانة المصرية على الفور، وستنعش الاقتصاد، وتحسن مستوى دخل المصريين وتحدث طفرة كبيرة في البلاد.

قال المشير: والله ده اقتراح رائع، وإيه المانع؟

قال محمد مرسى: هذا لن يتم إلا بتولي المهندس خيرت الشاطر رئاسة الحكومة، وإعادة تشكيلها من رجال متخصصين.

قال المشير: يعنى حكومة من الإخوان!!

قال خيرت الشاطر: القضية ليست إخوان أو غير إخوان يا سيادة المشير، البلد على حافة الانهيار، ونحن نبحث عن حلول ناجحة، ليس معقولاً أن نستجلب مليارات من الخارج، ثم تبدها حكومة العنزوري التي لا نثق في أدائها.

قال المشير: لقد كتتم من أنصارها حتى وقت قريب، بل أنتم أيدتم ترشيح الجنزوري لرئاسة الحكومة منذ البداية!!

قال مرسى: كان ظننا بها حسناً، ولكن مع الأسف الممارسات كشفت عن الكثير من أوجه القصور، نحن على ثقة من أن تشكيل حكومة جديدة برئاسة المهندس خيرت الشاطر، سيؤدي إلى تحقيق إنجازات كبرى، ومبلغ الـ 200 مليار دولار جاهز لسيادة المشير، ولكن لا أحد يريد أن يستثمر في ظل وجود هذه الحكومة.

قال المشير: طالما أنتم جادون في هذا العرض، فأنا لا أستطيع أن أرفضه، ولكن قرار تشكيل حكومة برئاسة خيرت الشاطر، هو قرار خطير ستكون له ردود أفعال عديدة، ولذلك أنا لا أستطيع أن اتخذ هذا القرار وحدي، أنا سأشكل لجنة من تسعة من أعضاء المجلس العسكري للاجتماع مساء اليوم، لمناقشة العرض وإبلاغكم بالقرار الذي سيجري الاتفاق عليه.

انتهى الاجتماع الذي استمر لأكثر من ساعة ونصف الساعة، قرر المشير بعدها تشكيل لجنة من تسعة من أعضاء المجلس، وطلب منهم دراسة العرض جيّداً، وإبلاغه بالنتيجة صباح غد.

وفي مساء اليوم ذاته اجتمع أعضاء اللجنة المكلفة، وظلوا مستمرين في اجتماعهم حتى وقت متأخر من المساء، وكل منهم أدلى برأيه وفي نهاية الاجتماع تم التصويت على القرار.

في صباح اليوم التالي وقبل أن يصعد المشير إلى مكتبه، قام بالمرور على مكتب اللواء ممدوح عبد الحق، عضو المجلس وأحد أعضاء اللجنة.

سأله: ماذا فعلتم؟

قال اللواء ممدوح: ناقشنا العرض حتى وقت متأخر من المساء.

قال المشير: والنتيجة إيه؟

قال اللواء ممدوح: خمسة وافقوا على تولي الشاطر تشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة وأربعة رفضوا العرض.

أبدى المشير دهشته وقال: وأنا صوتي بكام؟!

قال اللواء ممدوح: سيادتك المرجح لأي قرار.

قال المشير: لازم يعرف الجميع، طول ما أنا موجود على رأس المجلس العسكري أنني لن أسمح للإخوان بتشكيل الحكومة، أو حتى أن يكون لهم وجود داخلها، هذا العرض مرفوض، والقوات المسلحة لن تسمح بانهيار البلد، ونحن لن نقبل بتشكيل الإخوان للحكومة ولو كان المقابل ألف مليار وليس مائتي مليار.

صعد المشير إلى مكتبه، كان غاضبًا، وطلب إبلاغ الدكتور محمد مرسي برفض المجلس العسكري للعرض الإخواني، وإغلاق هذا الملف نهائيًا.

أدرك الإخوان أن المشير يقف عقبة أمام تشكيلهم للحكومة، فسعوا إلى التصعيد ضد الدكتور الجنزوري، واتهموا المجلس العسكري بمساندته ودعمه في مواجهة مطالب الإخوان.

في هذا الوقت، أجرى المذيع الإخواني أحمد منصور حديثًا مع رئيس مجلس الشعب «سعد الكتاتني»، تم بثه على شاشة قناة الجزيرة مساء الأربعاء 25 أبريل 2012، وفي هذا الحوار شن الكتاتني هجومًا شديدًا ضد الجنزوري ووجه إلى حكومته انذارًا شديد اللهجة وقال «إنني أمهل الحكومة موعداً لا يتجاوز الأحد 29 أبريل 2012 لكي تقدم استقالتها، وإذا لم تقدم هذه الاستقالة فيجب على المجلس العسكري أن يقلل هذه الحكومة، وإلا فإن البرلمان سوف يبدأ بعد هذا اليوم إجراءات سحب الثقة منها، وهدد بأن المجلس لن يتعامل معها أبدًا».

وفاجأ الدكتور الكتاتني الرأي العام برواية غير صحيحة: «إذ أعلن أن الجنزوري هددته خلال لقائهما مع الفريق سامي عنان، بأن قرار رحيل مجلس الشعب موجود في درج المحكمة الدستورية، ومن الممكن أن يصدر في أي وقت».

كانت تلك هي المرة الأولى التي يكشف فيها النقاب عن اللقاء الثلاثي الذي جرى يوم 22 مارس، وحاولنا تكتّم أمره بعيداً عن الصحافة ووسائل الإعلام، لكن الأخطر من ذلك هو قول الكتاتني «إنه لا يعتبر هذا الأمر تهديداً من الجنزوري وإنما استقواء منه بالمجلس العسكري».

وفي مساء اليوم ذاته حدثني الدكتور الجنزوري عن تفاصيل هذه المقابلة التي لم أكن قد شاهدتها، وقال لي: «إن ما رددته الكتاتني في هذه المقابلة عن تهديده بحل مجلس الشعب غير صحيح، ثم دعاني إلى اللقاء يوم الجمعة 27 أبريل 2012 للمشاركة في لقائه مع «الاتحاد العام لعمال مصر الذي كنت قد أعددت له».

وفي هذا اللقاء أكد الجنزوري مرة أخرى، نفيه لما أثاره الكتاتني وقال: «إن ما تحدث به أمر لا يقبله عقل أو منطق، وأنا استشهد في ذلك بالفريق سامي عنان، الذي كان قد نفى لي حدوث ذلك جملة وتفصيلاً».

في الثامن والعشرين من أبريل 2012 تم عقد الاجتماع الرابع للأحزاب الممثلة في البرلمان، وبعض النواب المستقلين مع المشير طنطاوي، والفريق عنان، وعدد من أعضاء المجلس العسكري لبحث آخر تطورات الموقف بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيسية.

حدّر المشير في بداية اللقاء من خطورة عدم إنجاز الدستور قبل الانتخابات الرئاسية، وقال للحاضرين: «أنا أسألكم ماذا فعلتم، وهل أنجزتم وما وعدتم به في المرة الماضية؟».

وفي هذا الاجتماع الذي استمر ساعات طوَالاً، جرى بحث النقاط الخلافية، وتفاصيل الاجتماعات التي أجرتها بعض الأحزاب، في أحد فنادق القاهرة، للاتفاق على صيغة تشكيل الجمعية التأسيسية.

وتحدث «حسين إبراهيم» ممثل الأكثرية الإخوانية في البرلمان وقال «إن الجمعية التأسيسية هي وحدها التي ستحسم وضع الدستور، ولا يجب العجلة بغض النظر عن انتخابات الرئاسة، بل علينا أن ننتهي أولاً من تشكيل الجمعية التأسيسية».

وهنا قال المشير: ليس لدينا وقت، وأنا لا أريد أن ألجأ إلى أي وسيلة أخرى لتشكيل الجمعية التأسيسية.

وكان المشير يقصد بذلك التهديد باستخدام سلطته في إصدار إعلان دستوري ملحق بالمادة 60 من الإعلان الدستوري، الصادر في 30 مارس 2011.

كنت أتابع الموقف عن كثب، وأدوّن كلمات المتحدثين حرفياً، حيث ثار جدل كبير بين المشاركين في هذا الاجتماع، بينما كان المشير ينصت بصبر غريب لمحاولات الاستفزاز التي كان يصطنعها مندوب الإخوان «عصام العريان» و«حسين إبراهيم».

عندما تحدثت وقلت «إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتراخى في إصدار بعض القرارات التي يمكنها أن تحسم الأمور وتضع حداً للمراوغة في تشكيل الجمعية التأسيسية، وأن المجلس العسكري يتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، وجدت المشير يخرج عن هدوئه المعتاد، وشعرت أن صبره قد نفذ عندما قال «أنا أعرف مسئولياتي جيّداً، وأعرف رأيك الذي قلته في الفضائيات أكثر من مرة، ولكن أريد أن أقول لك وللجميع إنني عندما اتخذ قراراً اتخذه بوعي وحرص شديد وأراعي فيه مصالح مصر والمصريين».

وقال المشير: «أنا أعرف تاريخ هذا الشعب من أيام رمسيس حتى الآن، هذا شعب عظيم، صاحب حضارة، ولا يمكن أبدًا أن ننسى مواقفه».

وقال: «أنا اختلف مع الذين يتهمون الشعب المصري باتهامات غير صحيحة، هذا كلام كذب وغير صحيح، الشعب المصري شعب يعرف دوره، ونحن معه ونعمل لأجله، ولا يمكن أن نياس أو نتردد، بل سنعمل حتى اللحظة الأخيرة لصالحه ولنفويت المؤامرة التي تستهدفه».

وقال المشير: «أريد أن أطمئنكم أن قواتكم المسلحة ستبقى وفية لهذا الشعب، وهي تتحمل من أجله الكثير، لقد استشهد لنا كثيرون في الحرب دفاعًا عن مصر، وتحملنا الكثير منذ ثورة 25 يناير من أجل الشعب، ولكننا سنظل نحافظ على البلد مهما أساء إلينا البعض، أنا أقرأ على الحوائط بعض الكلمات التي تسيء إليّ شخصيًا وإلى القوات المسلحة، ولكننا أبدًا لن نتخلى عن هذا الشعب، وضباطنا وجنودنا في قمة الانضباط، والشعور بالمسؤولية، لأنهم وطنيون ومنضبطون ويعرفون قيمة هذا البلد العظيم، ومستعدون للتضحية من أجله بكل شيء».

وقال أنا حسين طنطاوي مصري ابن مصري، وأعرف مسئولياتي، وأنا أعرف جيدًا ماذا أفعل ومتى أتدخل، ومتى أصدر القرار، يطالبني البعض بالتدخل وحسم الأمور، وأنا أقول لكم، من يعرف أبعاد المؤامرة على مصر، ومن يتولى المسؤولية في هذه الظروف الصعبة، عليه أن يتصرف بحكمة وغدًا ستعرفون معنى هذا الكلام، أسهل شيء أن أتدخل، ولكن اسألوا أنفسكم عن ردود الأفعال الداخلية والخارجية حال حدوث ذلك».

وقال: لقد أخذنا على أنفسنا في القوات المسلحة عهدًا يتماشى مع عقيدتنا الوطنية، بأن نحمي هذا الشعب وأن نتحمل كل التجاوزات، ولن نطلق رصاصة واحدة على أحد، لأن ذلك لو حدث لا تقولوا لي ليبيا أو سوريا، بل سيكون الموقف أخطر ومصر مستهدفة، وكلكم تعرفون ذلك».

وقال المشير: ليس أمامكم إلا أن تتوافقوا الآن. مصر تحتاج إلى جهد الجميع، لا نريد أن نصوم ونفطر على بصلة، نريد أن يفطر المصريون على «تورته» تليق بهم وبتاريخهم.

وقال: أنا أحدثكم من القلب وأقول لكم، حافظوا على مصر، مصر حاضيت، إن لم نحافظ عليها ونتصرف بحكمة، أنتم لا تتخلون يا سادة لو ضاعت مصر إيه اللي كان ممكن يحدث، لن يكون هناك فائز ولا مغلوب، بل مصر هي التي ستعاني، وشعبها هو الذي سيدفع الثمن».

وقال: إن كل آمياتنا في القوات المسلحة هي أن نعبّر لبر الأمان، ليس لدينا مطامع خاصة، ونريد أن نسلم السلطة لرئيس منتخب في 30 يونيو المقبل، ساعدونا على أن نحقق حلم المصريين، أنا لست ثقة كبيرة أننا سنعبّر لبر الأمان، نحن لا نعرف اليأس، مصطفى كامل قال في يوم ما بعد أن شعر بالإحباط وحدة الأزمات «لا يأس مع الحياة، ولا حياة مع اليأس».

الموقف نفسه وقفه سعد زغلول الذي قال: «الحق فوق القوة»، نعم الحق سينتصر مهما كانت الصعوبات، وهناك كثيرون قالوا الكلمات نفسها في فترات تاريخية متعددة، ونحن لن نياس.

وقال المشير: «أرجوكم لا تُخبطوا ولا تيأسوا، ولو كان الأمر كذلك، لكان من باب أولى أن أكون أنا أول المحبطين، ولكنني لن أترك المسؤولية ولن أترك مصر إلا منتصراً أو شهيداً، فالوطن في دمي كما هو في دمائكم، وأنا لا أريد شيئاً سوى حماية مصر للعبور من هذه العاصفة الخطيرة».

وقال المشير: «لقد نصحني البعض وقالوا لي إيه اللي دخلك في المشكلة دي، ولماذا تركت البعض يتناول عليك، وعلى القوات المسلحة، وقالوا هذا شعب فيه وفيه، فقلت لهم «أنتم لا تعرفون شعب مصر، هذا شعب عظيم وأنا أحترمه، وحتماً سيتوحد ويخرج بلاده من أزمتها».

وقال: «صدقوني أنا لا أتكلم كلامًا رومانسيًا، أنا أتكلم من القلب وللقلب».

وقال المشير: «لم يعد لدينا وقت وأنا أريدكم أن تتفقوا، عاوزين بلدنا تقف على رجليها، عاوزين شعبنا يشعر بالتغيير للأفضل، فقط نريد أن نحافظ على مصر متماسكة، لأن البديل خطير».

وقال: «نحن لا نأخذ قراراتنا في الجيش إلا بعد نقاش طويل، والقرارات تكون دائمًا لمصلحة مصر، وليس لمصلحة أحد آخر، نحن لا نريد أن نتكلم، ولكن حتمًا سيأتي يوم تعرفون فيه الدور الحقيقي للقوات المسلحة، نحن لا نمن على أحد، هذا البلد وهذا الشعب له في رقابنا دين كبير، ونحن أبناؤه وسنبقى مخلصين له حتى اليوم الأخير».

وقال: «أحيانًا يأتيني البعض ويقول لي: لماذا تصمت على المظاهرات التي تسيء إليكم وتتطاول على القوات المسلحة؟ وكنت أقول: لهم من المستحيل أن ننجر إلى الصدام مع أبناء شعبنا مهما حدث من تطاول، لأننا نعرف الشعب المصري وأصالته وتاريخه، وقلت لهم سأتحمل كل شيء وأدعوكم أن تتحملوا معي».

وقال المشير: «البعض كان يتهمنا بالضعف والتردد، وكنت أقول لهم «غداً ستعرفون، أن ما ترونه ضعفًا سترونه غداً قوة وحكمة في إدارة الأمور، وقلت لهم لن يستطيع أحد أن يدفعني إلى أي تصرفات قد تدفع مصر ثمنها غاليًا».

وبعد أن أنهى المشير كلمته، ساد الصمت بين جميع الحاضرين، وبدأنا النقاش مجددًا، وتم الاتفاق في نهاية الاجتماع، على أن يقوم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بدعوة مجلسي الشعب والشورى للانعقاد لاختيار الجمعية التأسيسية وفقا للقانون، وفي ضوء ما تم الاتفاق عليه بين الأحزاب بخصوص طريقة وآلية تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، واتفقنا على الانتهاء من وضع الدستور قبل إجراء انتخابات الرئاسة المقررة في 23 و24 مايو 2012.

غير أن جماعة الإخوان كان لها مخطط آخر، فقد اجتمعت اللجنة التشريعية في مجلس الشعب يوم 29 أبريل 2012، ورفضت الاتفاق الذي أبرمته الأحزاب مع المجلس العسكري، وبدأت حملة الهجوم داخل البرلمان، تتهم الجيش بالتدخل في أمور هي من صلاحيات اللجنة المكلفة من قبل مجلس الشعب لوضع معايير تشكيل الجمعية التأسيسية.

بعدها مباشرة جرى تشكيل لجنة من البرلمان، التقت بالمشير طنطاوي والفريق عنان، وعدد من أعضاء المجلس في العاشرة من صباح الأحد 6 مايو 2012، وبعد انتهاء الاجتماع دعينا إلى اجتماع للجنة العامة للمجلس للإطلاع على فحوى اللقاء، والذي كان أبرز نتائجه تأكيد المجلس العسكري تسليم السلطة في موعدها المحدد، وضرورة وضع الدستور قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

وقد قوبل موقف المجلس العسكري برفض شديد من غالبية أعضاء اللجنة العامة لمجلس الشعب، وتم رفض أن يصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً يحدد صلاحيات رئيس الجمهورية حال الفشل في إنجاز الدستور قبل انتخابات الرئاسة.

وعاد الموقف مجدداً إلى نقطة «الصفير» واستمرت جماعة الإخوان تراوغ وتحاور وتناور، دون الوصول إلى نتيجة محددة، فقط ركزوا هدفهم في هذا الوقت على إجراء تغيير في حكومة الجنزوري بعد أن فشلوا في إقالتها.

وقد حدثني الجنزوري في لقاء معه صباح الاثنين 30 أبريل 2012 عن مضمون اللقاء الذي حدث بينه وبين المشير طنطاوي، والفريق سامي عنان، والذي استمر من الساعة الثانية والنصف إلى الساعة الرابعة من عصر اليوم السابق 29 أبريل 2012.

سؤال محير

عندما قرّرت جماعة الإخوان ترشيح محمد مرسي لرئاسة الجمهورية (احتياطيًا في البداية)، تساءل الكثيرون: كيف يسمح له من الأساس بالترشح في الانتخابات الرئاسية، وهو شخص كان مقبوضًا عليه في قضية تخابر يوم 27 يناير 2011.

والحقيقة. أن محمد مرسي بالفعل كان متورطًا في قضية التخابر، التي قيدت فيما بعد برقم 2925 لسنة 2013 كلي شرق القاهرة، والتي أصدرت فيها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار «شعبان الشامي» حكمًا تاريخيًا ضده بالسجن المؤبد، كونه تخابر مع آخرين يعملون لمصلحة منظمة مقرها خارج البلاد، للقيام بأعمال إرهابية داخل مصر، وضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها، بغرض إشاعة الفوضى وإسقاط الدولة المصرية، وصولاً لاستيلاء جماعة الإخوان على الحكم، بأن فتحوا قنوات اتصال مع جهات أجنبية رسمية وغير رسمية، لكسب تأييدهم لذلك، وتلقّوا تدريبات، وقاموا بالتحالف والتنسيق مع منظمات جهادية في الداخل والخارج.

صدر قرار القبض على «محمد مرسي» وآخرين في 27 يناير 2011 بهدف التحقيق معه في التسجيّلات التي رصدت بينه وبين أحمد عبد العاطي، مسئول التنظيم الدولي للإخوان في تركيا في هذا الوقت، وهي تسجيّلات تكشف عن جريمة تخابر مع الأمريكيين والأتراك والألمان وحماس، والحرس الثوري الإيراني، وحزب الله وأطراف أخرى، بهدف إسقاط الدولة المصرية.

وفي 30 يناير، كان قد تم الهجوم عبر عناصر أجنبية وإخوانية على سجن وادي النطرون بالقرب من مدينة الإسكندرية، وتم الإفراج عن محمد مرسي وآخرين، لبدأوا منذ هذا الوقت إعادة تنظيم صفوفهم، وتأسيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان، والذي ترأسه محمد مرسي منذ بداية تأسيسه في أبريل 2011، وقد ظل مرسي يتولى رئاسة هذا الحزب حتى قيامه بالترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية في 8 أبريل 2012، كاحتياطي للمرشح الرئيسي خيرت الشاطر.

كان الإخوان قد صرّحوا أكثر من مرة بأنهم لن يُقدّموا على الدخول في انتخابات رئاسة الجمهورية، إلا أنه وبعد فشلهم في إقالة حكومة الجنزوري، وتشكيل حكومة إخوانية جديدة، وأيضًا توقعهم حل مجلس الشعب، كل ذلك جعلهم يفكرون جدًّا في الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية.

في هذا الوقت كانت هناك مجموعة من شباب الإخوان، قد أنشأت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، تحت عنوان «أنا إخوان وهانتخب مرشح إسلامي»، حيث أعلنت هذه المجموعة رفضها لتصريحات المرشد العام للجماعة د. محمد بديع، والتي أكد فيها اعتراضه على ترشح الإخوان على منصب رئيس الجمهورية؛ حيث أكدت مجموعة الشباب رفضها لتوجّه المرشد، واستشهدوا في ذلك بكلمات لمؤسس الجماعة «حسن البنا» التي قال فيها: «إن القول بأن الجهر بالعودة إلى نظام الإسلام يخيف الدول الأجنبية، والأمم الغربية، فتألب علينا، وتتجمع ضدنا، ولا طاقة لنا بها، ولا قدرة لنا عليها، هذا منتهى الوهن، وغاية الفساد في التقدير وقصر النظر، لأنه لن يجدينا شيئًا عندهم أن نتصل من الإسلام، ولن يزيدهم فينا بغضًا أن نعلن تمسكنا به والاهتداء بهديه».

كانت المؤشرات كلها في هذا الوقت تشير إلى أن خيرت الشاطر بات هو الخيار الأقرب ليكون مرشح الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية.

كان الاتجاه لدى مجلس شورى جماعة الإخوان في هذا الوقت، يتجه إلى رفض الغالبية للدخول في الانتخابات الرئاسية، لعدة اعتبارات من أبرزها، أن

الجماعة كانت ترى أن الوقت الراهن ليس مناسبًا للترشح على منصب رئيس الجمهورية، وأن الجماعة تفضل أن يكون المرشح في هذا الوقت شخصية توافقية، لا تنتمي للتيار الإسلامي، كما أن الجماعة لا يجب أن تظهر أمام الرأي العام على أنها تستهدف السيطرة على جميع المناصب الرئيسية في الدولة.

في هذا الوقت، يوم الجمعة 23 مارس 2012، رفض مجلس شورى الجماعة هذه الفكرة، إلا أن اجتماعًا آخر عقد يوم الثلاثاء 27 مارس، وافق فيه المجلس نفسه على ترشح خيرت الشاطر بنسبة 56 ضد 52 صوتًا.

كان القرار صادمًا للجماهير والقوى السياسية، إلا أن «محمود حسين» الأمين العام لجماعة الإخوان، برر هذا الموقف بالقول: «إن تراجع الجماعة عن قرارها السابق جاء بسبب أن الوضع في مصر أصبح مقلقًا، مع محاولات عرقلة عمل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، والدفع بمرشحين محسوبين على النظام السابق، بالإضافة إلى رفض المجلس العسكري إقالة الحكومة».

وأضاف: «إن الجماعة لاحظت خلال الأيام الماضية وجود تهديد لإجهاض الثورة المصرية، وأنها حاولت التواصل مع جميع التيارات السياسية، وتشاورت مع العديد من الشخصيات غير المنتمية لها بشأن الترشح، لكنهم اعتذروا لظروف خاصة بهم، وأنه من خلال شعور الجماعة بمخطط إجهاض الثورة كان قرارنا الدفع بمرشح للرئاسة».

أما الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، الذي لم يكن قد أعلن ترشحه كاحتياطي لخيرت الشاطر حتى هذا الوقت، فقد قال «إن هذا الموقف ليس تغييرًا لمبادئ الإخوان، ولكن هذا القرار جاء وفقًا للمستجدات الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة لاتخاذها».

في اليوم الأخير، وقيل إغلاق باب الترشح للانتخابات الرئاسية الأحد 8 أبريل 2012، تقدم محمد مرسي كمرشح احتياطي لخيرت الشاطر بأوراقه،

بعد أن فشل في الحصول على العفو العام بعد أن تم الإفراج عنه من السجن، وعبثًا حاول الإخوان الحصول على تصديق من المشير طنطاوي بالعفو العام عنه وتمكينه من الترشح في الانتخابات الرئاسية، إلا أن المشير كان يقول دومًا إن القانون واضح ولا يقبل التأويل، ولا يمكن أن يحصل الشاطر أو غيره على عفو بخلاف ذلك.

فجأة وجد محمد مرسي «الاستين» نفسه أمام اللجنة الرئاسية للانتخابات، تقدم بأوراقه، لم يكن هناك ما يمنع ترشحه، صحيح أنه متهم بالتخابر، وصحيح أنه هرب من سجن وادي النطرون في إطار مؤامرة شاركت فيها حركة حماس، ولكن حتى هذا الوقت لم يكن محمد مرسي قد قُدم للمحاكمة.

كان المشير طنطاوي يتحاشى الصدام مع جماعة الإخوان، كان يعرف قوتها جيّدًا، وكان يدرك أنها قادرة على زعزعة استقرار البلاد، ولذلك كان يضع الأولوية لحماية تماسك الدولة المصرية.

صحيح أن ذلك تسبب في أزمات كثيرة، ولكن في المقابل كان التبكير بالصراع مع جماعة الإخوان، في وقت كانت فيه الدولة رخوة وجهازها الأمني قد سقط، بينما كانت لدى الشارع ثقة كبيرة في جماعة الإخوان، ولديه أيضًا حالة من التربص تجاه المؤسسة العسكرية، كل ذلك كان سببًا رئيسيًا في عدم قدرة المجلس العسكري، على فتح معارك مع جماعة الإخوان، والقوى التي كانت تقف معها في الخندق ذاته وتحديدًا السلفيين، ومجموعات ما سُمّي بائتلافات شباب الثورة ومجموعة 6 أبريل في ذلك الوقت.

عندما عرضت أوراق ترشح محمد مرسي على لجنة الانتخابات الرئاسية، تم تدارس الأمر والاطلاع على الفيش والتشبيه، فتقرر قبول الأوراق من حيث المبدأ ودراستها تفصيليًا بعد ذلك.

ومع تصاعد المنافسة الانتخابية خصوصًا بين عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى، جاءت المناظرة التليفزيونية بينهما لتحدث نتائج سلبية لكلا الطرفين، وكان المستفيد من ذلك مرشحون آخرون.

لم يكن أحد حتى هذا الوقت يتنبأ بصعود محمد مرسي، فقد كانت جميع استطلاعات الرأي تضعه في المؤخرة، وتتعامل معه كمرشح احتياطي ليس أكثر.

كان الإخوان في هذا الوقت مشغولين بالمشروع المقدم من النائب عصام سلطان، والذي يقضي بالعزل السياسي لرموز النظام السابق بعد أن طلبوا منه ذلك.

ففي يوم الاثنين 10 أبريل 2012، تم طرح مشروع القانون فجأة على الجلسة المسائية للمجلس دون إنذار، وكان يترأس الجلسة النائب «محمد عبد العليم داود» وكيل المجلس، والذي أحال المشروع المقدم إلى اللجنة التشريعية لمناقشته في صباح اليوم التالي.

يومها كنت قد دخلت في مشادة حامية مع نواب الإخوان والسلفيين وآخرين من القوى المدنية، حيث حذرت من خطورة هذا المشروع، وقلت إنه يستهدف الحيلولة دون ترشح اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق، لانتخابات الرئاسة، ومن ثم فهو مشروع انتقائي ولا يهدف إلى المصلحة العامة.

كانت جماعة الإخوان قد أصيبت بحالة من السعار الشديد، والذعر الرهيب بسبب ترشح عمر سليمان لمنصب الرئيس، فراحت تعد مشروع العزل السياسي وتدفع بعصام سلطان تارة وعمر وحمزاوي تارة أخرى للتقدم بمشروع القانون أمام البرلمان.

كان «عمر سليمان» قد حسم أمره وقرر الترشح لرئاسة الجمهورية، وأصدر بياناً مساء الجمعة 6 أبريل أكد فيه ذلك، وقال إنه سينزع العمامة من فوق رأس مصر، ويعيد للدولة هيبتها من جديد.

وفي جلسة الخميس 16 أبريل 2012، كان الإخوان قد نجحوا في دفع مجلس الشعب إلى الموافقة على قانون العزل السياسي المقدم، وفي هذا الوقت دعت الجماعة إلى تظاهرات حاشدة في ميدان التحرير والميادين الأخرى، للتصدي

لترشح عمر سليمان وأحمد شفيق، وكانت هذه المظاهرات ترفع شعار «حماية الثورة» وتتهم المجلس العسكري بأنه يقف وراء ترشيح عمر سليمان تحديداً.

وقد أثار الاستطلاع الذي أجرته صحيفة المصري اليوم، في هذا الوقت قلق الجماعة حيث تفوق عمر سليمان على جميع المرشحين بفارق كبير يليه د. عبد المنعم أبو الفتوح.

كان الجدل مستمراً في مجلس الشعب، والمجتمع المصري، حول هذا القانون الذي حذرت من عدم دستوريته، ولم يكن يقف معي في هذا الموقف سوى عدد محدود من النواب.

في هذا الوقت كانت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، قد أنهت مراجعة ملفات جميع المرشحين للانتخابات، وقررت استبعاد عشرة من بين المرشحين أبرزهم «عمر سليمان»، وخيرت الشاطر، وحازم أبو إسماعيل.

وكان استبعاد عمر سليمان قد لقي ارتياحاً واسعاً في صفوف الإخوان وحلفائهم، ويومها قيل إن استبعاد عمر سليمان، جاء مبرراً لقرار اللجنة باستبعاد حازم أبو إسماعيل وخيرت الشاطر، إلا أن الأسباب كانت مختلفة. صحيح أنه تردّد في هذا الوقت أن المشير لم يكن راغباً في ترشح عمر سليمان، أو أحمد شفيق، إلا أنه أكد أكثر من مرة أنه يقف على مسافة واحدة من الجميع.

في هذا الوقت بدأ الإخوان يركزون جُلَّ غضبهم على الفريق أحمد شفيق، لقد أرادوا أيضاً إبعاده عن الترشح للانتخابات الرئاسية، حتى تنهياً لهم الأجواء للفوز الساحق من الجولة الأولى.

عندما قدم البرلمان مشروع العزل السياسي إلى المجلس العسكري في 16 أبريل، وهو المشروع الذي طال القيادات الرئيسية للحزب الوطني (المنحل) والسلطة التنفيذية لنظام مبارك، لم يكن أمام المشير من خيار سوى تقديم المشروع إلى المحكمة الدستورية العليا لتبيان مدى دستوريته.

كان حكم المحكمة الدستورية يقضي بعدم الاختصاص، استنادًا إلى أن الأصل في الرقابة الدستورية، أنها لاحقة وليست سابقة، بما يعني عودة المشروع مرة أخرى إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي هذا الوقت عاد مجلس الشعب مرة أخرى للتباحث حول رد المحكمة الدستورية، خصوصًا أن هذا القانون يتعارض مع نص المادة 19 من الإعلان الدستوري والتي تنص على أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون». وعندما عرض القانون على المجلس العسكري، انحاز المجلس للرأي القائل بالموافقة على القانون، ونشره في الجريدة الرسمية، فصدر القانون في 23 أبريل، ووجب العمل به اعتبارًا من اليوم التالي.

وفي 24 أبريل كانت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تعقد اجتماعًا مفاجئًا، حيث قررت في هذا الاجتماع استبعاد المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق، على اعتبار أنه فقد شرطًا من شروط الترشح بسبب خضوعه لقانون العزل السياسي باعتباره عمل رئيسًا للوزراء في ظل نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

بعدها بساعات قليلة قام الفريق أحمد شفيق بالتظلم أمام اللجنة العليا للانتخابات، حيث طلب إلغاء القرار الذي أصدرته باستبعاده من الترشح للانتخابات الرئاسية، وبعد جلسة عاجلة للجنة قررت قبول التظلم وأحالت الأمر للمحكمة الدستورية.

وفي الثاني عشر من مايو كانت المحكمة الإدارية العليا تصدر حكمًا بإجماع الآراء، يقضي بوقف تنفيذ قرار استبعاد أحمد شفيق من الانتخابات، وأحالت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا، التي أصدرت حكمًا في 14 يونيو يقضي بعدم دستورية قانون العزل السياسي.

كانت البلاد في هذا الوقت، تموج بتطورات عديدة، وكان الإخوان قد صعدوا من حدة انتقاداتهم ضد المجلس العسكري والمشير طنطاوي، حيث اتهموه بأنه يقف وراء حكم المحكمة الدستورية العليا، برفض قانون العزل السياسي، وحملوه مسئولية الإبقاء على ترشح الفريق أحمد شفيق. في هذا الوقت طلب المشير طنطاوي من الأحزاب السياسية عقد جلسة مشتركة مع المجلس العسكري يوم الأربعاء 2 مايو 2012 لتدارس الأمر.

وفي هذا اليوم تغيب العديد من رؤساء الأحزاب، الذين تمت دعوتهم، في الوقت الذي كانت فيه مجموعات حازم صلاح أبو إسماعيل تحاصر منطقة ميدان العباسية بهدف اقتحام مبنى وزارة الدفاع، وقد شاركها في هذا اليوم عدد من شباب 6 أبريل، وكذلك عناصر من جماعة الإخوان وتنظيم السلفية الجهادية الذي يقوده «محمد الظواهري».

كان الحصار قد بدأ منذ السابع والعشرين من أبريل 2012، وكانت التهديدات جادة، وكان المجلس العسكري يرغب في معرفة رأي الأحزاب السياسية في كيفية إنهاء هذا الحصار دون إراقة دماء، لا سيما بعد أن بدأت الاشتباكات تتصاعد ابتداء من يوم الاثنين، الثلاثين من أبريل بين عناصر مجهولة والمعتصمين في الميدان، الذين سعوا إلى محاولة الاحتكاك برجال القوات المسلحة، الذين وضعوا الأسلاك الشائكة بالقرب من النفق المؤدي إلى مبنى وزارة الدفاع.

وعندما تزايدت حدة الاشتباكات بين هذه العناصر المجهولة والمعتصمين، وأدت إلى مقتل ستة أفراد وإصابة 239 شخصاً، وجد المجلس العسكري أنه من الضروري التشاور مع الأحزاب، حول هذه التطورات الخطيرة.

وقد ترأس هذا اللقاء الفريق سامي عنان رئيس الأركان، بعد أن اعتذر المشير عن الحضور لارتباطه بموعد سابق مع السيناتور الأمريكي جون ماكين، وقد جرت مناقشات حادة في هذا اللقاء بين الحاضرين، حيث طرح أبو العلا ماضي، رئيس

حزب الوسط، اقترحاً يقضي بتشكيل وفد للحوار مع المعتصمين من الأحزاب ورجال الدين، وإصدار بيان يؤكد إبداء الأسف لسقوط الضحايا، والتأكيد مجدداً على تسليم السلطة قبل 30 يونيو.

وعندئذ رد الفريق سامي عنان بعنف وقال: «لقد أصبحنا شماعة لكثير من المشاكل التي نحن لسنا مسئولين عنها، نحن، لا نرغب في الاستمرار في السلطة وننتظر تسليمها اليوم قبل الغد».

وقال: «نحن نتمنى أن تحسم الانتخابات الرئاسية من أول جولة، وأن نعود إلى ثكناتنا في 24 مايو المقبل، وهو موعد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية».

الغريب في الأمر أن أربعة من المرشحين الرئاسيين، علقوا حملاتهم الانتخابية في هذا الوقت، للإعراب عن تضامنهم مع المعتصمين وهم: عبد المنعم أبو الفتوح، حمدين صباحي، وخالد علي، وأبو العز الحريري.

كان الهدف من وراء هذا التصعيد، هو تأجيل انتخابات رئاسة الجمهورية، بالضبط كما حدث خلال أحداث شارع محمد محمود، التي استهدفت تعطيل إجراء الانتخابات البرلمانية، ولكن هذه المرة كان التصعيد قد استهدف مبنى وزارة الدفاع.

عقد المشير طنطاوي اجتماعاً مع أعضاء المجلس العسكري في هذا الوقت، وتم تدارس الموقف، وكان من رأي المشير التحلي بالصبر، مع كشف الحقائق أمام الشعب، ولذلك جرى تكليف ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري لعقد مؤتمر صحفي لمناقشة الأمر.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد أصدر قبل عقد هذا المؤتمر الصحفي بياناً، أكد فيه أن القوات المسلحة هي ملك للشعب، ولن تكون أبداً أداة

لقهره، وحذر البيان من أي تجاوزات ترتكب ضد المنشآت العسكرية، ومبنى وزارة الدفاع وقال: «إن الشرف العسكري يلزم القوات المسلحة بحمايتها».

وخلال المؤتمر الصحفي أكد اللواء «محمد العصار»، عضو المجلس، أن البلاد تتعرض لمؤامرات متعددة، وأن هناك محاولات لعرقله إجراء الانتخابات الرئاسية، التي قال إنها ستتم في موعدها المحدد وأن القوات المسلحة لا تدعم أيًا من المرشحين الرئاسيين.

أما اللواء ممدوح شاهين، فقد انبرى في توضيح الهدف من وراء تحصين المادة (82) من الإعلان الدستوري والتي تم استفتاء الشعب عليها، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وهيبة منصب رئيس الجمهورية.

وكان اللواء «مختار الملا» الأكثر تحديدًا، وعندما قال بوضوح «إن الاقتراب من مقر وزارة الدفاع ممنوع، وسنلجأ إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس في المواجهة»، وقال «إن البلد لا يحتمل أي تصرفات متهورة»، ولن نسمح بأن يعتدي أحد أبدًا على القوات المسلحة، بل سنحامي المهاجمين من أنفسهم»، في هذا الوقت كان المشير يناقش تقريرًا حول خطورة الوضع في ميدان العباسية، والسبل الكفيلة بردع أي عدوان على وزارة الدفاع، في حال حدوث محاولة لاقتحامها من قبل العناصر المتطرفة.

وبعد أداء صلاة الجمعة من يوم 4 مايو 2012، كانت أعداد المعتصمين قد تزايدت، وعمليات التحريض بلغت أوجها، وفي هذا الوقت، زحفت أعداد كبيرة من مسجد النور باتجاه حاجز الأسلاك الشائكة الذي يفصل بين المعتصمين وجنود الجيش.

واستعرض «محمد الظواهري» في هذا اليوم قوة تنظيمه الإرهابي، عندما قاد عشرات الملتزمين في استعراض استفزازي أمام القوات المحتشدة، وكأنه يبعث برسالة واضحة لقادة الجيش والشرطة.

بدأت الاشتباكات بإلقاء الأحجار على الضباط والجنود، على الجانب الآخر، وعندما رأى الجنود إصابة أحد الضباط تحركت قوات فرقة الـ(999) وفرقة الـ(777) من قوات المظلات لمطاردة المعتصمين، ويا للعجب فقد هربوا جميعا كالفئران المذعورة، وتم إخراج الشيخ «حافظ سلامة» من داخل مسجد النور بصعوبة، وما هي إلا دقائق معدودة، حتى كانت القوات تطارد المعتصمين في شوارع غمرة والعباسية، كما أن الخيام التي أقامها أعضاء من جماعة الإخوان والسلفيين في ميدان التحرير تم هدمها بواسطة، وغادر الكثيرون الميدان لمجرد أنهم سمعوا بالمطاردات التي حدثت في ميدان العباسية.

لم تكن هناك أية أوامر عسكرية بالهجوم، وعندما علم المشير طنطاوي، أحال الأمر للتحقيق، وطالب بعودة القوات سريعاً، والتوقف عن مطاردة المعتصمين، الذين اختفوا سريعاً من المنطقة بأسرها.

مضت الأحداث سريعاً، وفي يومي 23 و24 مايو 2012، كان موعد المصريين مع الانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها 13 مرشحاً، ينتمون إلى مختلف الاتجاهات السياسية، حيث جرت الانتخابات في أجواء من الحيادية والنزاهة أشاد بها الجميع.

وقد جاءت نتائج انتخابات المرحلة الأولى لتؤكد حصول محمد مرسي على 24.8٪، من مجموع الأصوات، في حين حصل الفريق أحمد شفيق على 9.23٪، بينما تراجعت مراكز الآخرين، وانحصرت المنافسة في انتخابات الإعادة بين مرسي وشفيق، وفي هذا الوقت سعت جماعة الإخوان إلى خداع العديد من القوى السياسية والاجتماعية، فقد دعا محمد مرسي إلى اجتماع مع عدد من الأحزاب والشخصيات العامة، يوم السبت 26 مايو 2012، حيث تحدث عن الشراكة المتوقعة مع الفاعليات الأساسية، ويومها تمادى في الخداع عندما قال «إنه من الممكن أن يكون هناك نائب أو أكثر في الرئاسة، وأنه ليس بالضرورة أن يكونوا منتمين إلى

حزب الحرية والعدالة»، بل قال «إن رئيس الحكومة المقبلة من الممكن أن يكون من خارج الحزب أيضًا».

كانت الأصوات التي حصل عليها كل من أحمد شفيق وحمدين صباحي وعمرو موسى قد بلغ مجموعها 55.6٪ من مجموع الأصوات، وكان الإخوان يتخوفون من توحيد هذه الأصوات في انتخابات الإعادة وبذلك يتمكن أحمد شفيق من تحقيق الفوز، غير أن الإخوان تمكنوا في هذا الوقت من تحييد حمدين صباحي الذي رفض أية محاولة للائتلاف مع أحمد شفيق.

10

المفاجأة

في يوم الأحد 20 مايو 2012، أدلى الكاتب الكبير الأستاذ «محمد حسنين هيكل»، بحديث مهم إلى صحيفة الأهرام كشف فيه النقاب عن استمرار المؤامرة ضد مصر، وتأثيرها على الانتخابات الرئاسية.

لقد علق هيكل على الأحداث التي شهدتها مسرح البالون، وماسبيرو، ومحمد محمود، ووزارة الدفاع في هذا الوقت فقال: «إن وجود الأيدي الخفية واقع، فالمؤامرة حاضرة دائماً في التاريخ، ويوم تظهر الحقائق فسوف يتكشف على سبيل المثال، حجم الأموال التي دخلت مصر، للتأثير على مجرى الأحداث منذ 25 يناير إلى هذه اللحظة، وهي مليارات الدولارات، فالمشاركة في تحديد وتوصيف وصياغة مستقبل مصر السياسي والاستراتيجي، مسألة تساوى أن يدفع فيها أي ثمن».

كانت تلك كلمات الأستاذ هيكل، قبيل إجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 23 و24 مايو 2012.

في هذا الوقت، وفي التاسعة من صباح اليوم ذاته، التقيت الفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رئيس الأركان في مكتبه بوزارة الدفاع، ثم انضم إلينا د. حسن راتب رئيس مجلس إدارة قناة المحور الفضائية، وقد دار الحوار بيننا في هذا الوقت، حول الدعاوى القضائية التي انطلقت للمطالبة بإصدار إعلان دستوري مكمل، وكان من رأيه أن يبقى الوضع على ما هو عليه،

خصوصًا ما يتعلق بالمادة 56 التي تتضمن سلطات المجلس العسكري، والمحددة في عشرة بنود، خصوصًا أن المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية لحين انتخابه.

وأكد سامي عنان في هذا اليوم، أن الجيش المصري سوف يحمي الرئيس المنتخب أيًا كان توجهه، وسيدافع عن الشرعية وخيار الشعب أيًا ما كان الأمر، وأنه مصمم على أن يبقى على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

وعندما سأله د. حسن راتب: بماذا تنصحنا؟، ولمن نعطي أصواتنا؟ عاد الفريق عنان ليكرر مقولته: «نحن على مسافة واحدة من الجميع، ولك الخيار»!!

كان سامي عنان يحدثنا في هذا الوقت، ويطلب رأينا في شكل الاحتفال الكبير، الذي يقترح إقامته في منطقة غرب القناة لتسليم وتسلم السلطة للرئيس المنتخب، وكان من رأيه دعوة العديد من قادة العالم لحضور هذا الاحتفال، الذي يعقبه تكريم أعضاء المجلس العسكري التسعة عشر من الرئيس الجديد.

وفي هذا اليوم أبلغنا الفريق عنان، أنه تم ضم كل من اللواء «محمود نصر» واللواء «ممدوح شاهين» إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة رسميًا، حيث كانا يحضران اجتماعات المجلس دون عضوية رسمية، وأن المشير أصدر قرارًا بضمهما ليصبح أعضاء المجلس 21 عضوًا في هذا الوقت.

وفي حوالي الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم ذاته، كان لديّ موعد مع الدكتور كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء الذي قال: إنه قادم لتوه من اجتماع مع الفريق سامي عنان، انتهى في نحو الثانية ظهرًا، وإنه تحدث معه في ضرورة صدور إعلان دستوري جديد، وقال لي: «لقد قلت له.. يجب ألا تُترك السلطة للمجهول، وأبلغته بأنني لن أترك موقعي كرئيس للوزراء لأن دوري لن ينتهي إلا باستقرار الأوضاع»، وقال: «لقد قلت له.. إن الرئيس المقبل لا يجب أن يتولّى الحكم إلا بعد الانتهاء من وضع الدستور»، وقال «اقترحت مدة شهرين تقريبًا لانتهاء من الدستور، بعدها يتولّى الرئيس المنتخب مهام السلطة، حتى تكون الأمور قد استقرت في البلاد».

قلت للجنزوري في هذا الوقت: «إن البلاد مقبلة على كارثة كبرى، إذا فاز محمد مرسي، وإن الأوضاع قد تتداعى والبلاد قد تتعرض لمشكلات كبيرة».

وفي مساء اليوم ذاته، اتصل بي الدكتور الجنزوري وقال: «أنا قلق، وأصحابك (يقصد المجلس الأعلى للقوات المسلحة) تحاصرهم الأزمات من كل اتجاه، ولكن نحن في حاجة إلى قرارات حاسمة»، وتواعدنا على اللقاء مرة أخرى.

وقبيل إعلان نتائج المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية، كنت أجلس مع المستشار عبد المجيد محمود النائب العام في مكتبه بدار القضاء العالي، وسألته عن النتيجة المتوقعة، فقال لي: إن أحمد شفيق يتقدم الجميع بنحو 160 ألف صوت، يليه محمد مرسي.

ذهبت إلى مجلس الشعب في هذا الوقت لمتابعة الموقف، كانت لدينا جلسة لمناقشة بعض الموضوعات العادية، لكن كانت هناك حالة ترقب لنتائج الانتخابات الرئاسية.

وخلال الجلسة أرسلت للدكتور سعد الكتاتني رسالة، وهو يجلس على المنصة، قلت له فيها: هناك مؤشرات تؤكد أن أحمد شفيق هو الحاصل على أعلى الأصوات في الجولة الأولى ويفارق 160 ألف صوت، وفجأة وجدت وجه الكتاتني قد تغير، واعتبرته حالة من التجهم، ثم أرسل إلي ورقة والجلسة كانت منعقدة، سألتني فيها: من أين أتيت بهذه المعلومات؟ فقلت له: لقد عرفتُها من مصدر قضائي، فازداد تجهمه بعد أن قرأ الورقة، وبدأ مرتبكاً أثناء إدارة الجلسة.

كنت قد تقدمت في هذا الوقت بطلب إحاطة إلى د. سعد الكتاتني حول موقف الحكومة من قانون الطوارئ الذي سينتهي العمل به يوم 31 مايو، فقال لي: «كيف تطلب مني أن أناقش أمراً لم يردني بشأنه شيء لا من الحكومة ولا من المجلس العسكري؟!».

في اليوم التالي 28 مايو 2012 اتصل بي د. كمال الجنزوري مبكرًا، وطلب مني أن نلتقي في مكتبه بمبنى مجلس الوزراء لمواجهة لمبنى البرلمان في الثانية عشرة ظهرًا، وذهبت إليه في الموعد المحدد، وتدارسنا لنحو الساعة نتائج الانتخابات الرئاسية، التي اتضحت مؤشراتها قبيل إعلانها في اليوم نفسه، وطلب مني أن أبلغ الفريق أحمد شفيق الذي سيدخل جولة الإعادة، بأن عليه أن يقدم برنامجًا قويًا لجماهير الناخبين في الجولة الثانية، يقوم على اختصار مدة الرئاسة لعامين بدلًا من أربعة أعوام، وأن يعد بنسبة محددة في المواقع التنفيذية (محافظين ووزراء) لشباب الثورة، وأن يقدم للناس ما يؤكد عدم وجود نية لديه لإعادة إنتاج النظام القديم.

كانت مخاطرة من الجنزوري، لكنه كان منذ البداية على يقين من أن مرشح الإخوان، إذا ما حقق الفوز، فمعنى ذلك أننا سنمضي إلى المجهول.

بعد هذا اللقاء، اتصلت بالفريق أحمد شفيق هاتفياً وقلت له: «إن صديقنا المشترك الذي في الحكومة يبلغك برسالة محددة». وقلت له مضمون الرسالة، فسألني أحمد شفيق مندهشًا وقال: «ولماذا تختصر مدة الرئاسة إلى عامين؟» وبدا أنه غير مقتنع بهذا الأمر!

في هذا الوقت عدت للحديث مع سعد الكتاتني، عن حالة الطوارئ، خصوصًا أنه لم يكن يتبقى على الموعد المحدد لإلغائها أو تجديدها سوى ثلاثة أيام، فقال لي: «أنا لن أرسل طلبًا بالمد لمدة شهر فيرفضه المجلس العسكري، ولذا ليس أمامنا سوى الانتظار!!»

وفي مساء اليوم ذاته اتصلت بالفريق سامي عنان أسأله عن حالة الطوارئ، والموقف منها، فقال لي: ما رأيك؟، قلت له: لا بد أن يرسل المجلس العسكري إلى مجلس الشعب بما يفيد رفض استمرار حالة الطوارئ بشرط أن تتحملوا مسئولية الأمن كاملة.

قال لي الفريق سامي عنان: نحن نبحث الأمر وسنرى!!

وبعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية مساء اليوم ذاته، وانحصر المنافسة بين محمد مرسي وأحمد شفيق، اشتعلت ثورة الغضب في نفوس عناصر الإخوان وتابعيهم، فقام «علاء عبد الفتاح» وآخرون من مجموعة 6 أبريل، وبعض السلفيين والإخوان بإحراق مقر اللجنة الانتخابية الرئيسي للفريق أحمد شفيق في منطقة الدقي، كما خرجت مظاهرات في القاهرة والإسكندرية ودمياط وبورسعيد وغيرها تعترض على نتائج الانتخابات.

كانت الأوضاع في البلاد تزداد تدهورًا، وراحت جماعة الإخوان تحرّض على العنف، وتنذر بالخراب والدم في حال فوز أحمد شفيق في انتخابات الإعادة. كان أحمد شفيق يدرك أبعاد المؤامرة، لكنه لم يكن على ثقة من أن التصعيد ضده سيصل إلى حد العنف، وحرّق مقراته والتهديد باغتياله.

بعث أحمد شفيق في هذا الوقت برسائل عديدة، مضمونها يؤكد استعدادة للتعاون مع جميع الفرقاء، خصوصًا شباب الثورة، عندما قال: «إن الثورة تُخطفت من هؤلاء الشباب، وإنه حان الوقت لأن يحصلوا على حقوقهم التي أُهدرت، وأن يتبوأوا المواقع التنفيذية التي تمكنهم من تحقيق أهداف ثورتهم».

في هذا الوقت أصدر حزب النور تصريحًا على جانب كبير من الأهمية، على لسان د. طارق فهميم (أمين الحزب بالإسكندرية) قال فيه: «إن الحزب سيقبل بنتائج الانتخابات في حال فوز الفريق أحمد شفيق، ما دام قد جاء بإرادة الشعب، ومن خلال صناديق الانتخابات وبشفافية كاملة، ودون تدخل من أحد» وقال: «إن الحزب سيرفض أي دعوة للخروج على الشرعية؛ لأن ذلك يعرّض مصلحة الوطن للخطر، ويدخلنا في نفق مظلم، لا نعلم كيف سنخرج منه، وبالتالي فإن الدعوة التي تطالب بالنزول إلى الشارع في حال فوز الفريق شفيق مرفوضة تمامًا ولم تصدر عنا». بل الأهم من ذلك أن أشرف ثابت (وكيل مجلس الشعب السابق وعضو الهيئة

العليا لحزب النور) قام ومعه د. ياسر برهامي (نائب رئيس الدعوة السلفية) بزيارة إلى أحمد شفيق في منزله للتنسيق معه حول انتخابات الإعادة.

كان الإخوان يمارسون الابتزاز على الجميع في هذا الوقت، وقد راحوا يرددون الشائعات والأكاذيب، عن احتمال تدخل المجلس العسكري لتزوير الانتخابات لصالح أحمد شفيق، وأنهم لن يقبلوا بالصمت وسيقلبون الدنيا رأسًا على عقب إذا ما حدث ذلك.

وقد تحدثت مع اللواء مختار الملا (عضو المجلس العسكري) لأسمع وجهة نظره في هذه الاتهامات، وكان مستاءً للغاية، وقال: «إن المجلس لن يبقى صامتًا أمام هذه الأكاذيب التي لا سند لها».

وفي مساء الأربعاء 30 مايو، عاودت الاتصال بالفريق سامي عنان لمعرفة موقف المجلس العسكري من حالة الطوارئ، فقال لي: «إن المشير طنطاوي سينهي حالة الطوارئ مع تولي القوات المسلحة لمهام الأمن في البلاد، وأن قرارًا بذلك سوف يصل إلى مجلس الشعب غدًا».

وبالفعل كان القرار قد صدر في اليوم التالي، بإنهاء حالة الطوارئ رغم خطورة الأوضاع والانتخابات الرئاسية المتوقعة، إلا أن المشير طنطاوي كان يعرف أن جماعة الإخوان ستتخذ من قرار المد، شماعة لإثارة المشاكل، فقرر وقف العمل باستمرارها، مع تولي القوات المسلحة المهام الأمنية كاملة لحماية البلاد.

وفي يوم الأحد الثالث من يونيو، كان هناك هجوم عنيف من جماعة الإخوان ضد قضاة مصر، وضد رئيس النادي المستشار أحمد الزند، وثارَت معركة حامية الوطيس بيني وبين النائب الإخواني «محمد البلتاجي»، ومن عجب أن كثيرًا من الليبراليين من أعضاء البرلمان، انضموا إلى البلتاجي في هجومهم على القضاء، وتصاعدت حدة التوتر بيني وبينه، عندما راح يتهمني بأنني أحمل رسالة من

المجلس العسكري وأنتني مجرد مندوب لمن كان يسميهم بـ«العسكر»، وذلك بعد أن تحدثت عن ضرورات انتخاب الهيئة التأسيسية لوضع الدستور.

في هذا الوقت دعا المشير طنطاوي إلى لقاء خاص مع الأحزاب يوم الثلاثاء 5 يونية، قدم فيه ما يشبه الإنذار الأخير، إلا أن جماعة الإخوان ظلت تراوغ حتى اللحظة الأخيرة، يومها أندر المشير بأنه إذا لم يتم الانتهاء من تشكيل الجمعية التأسيسية بشكل يرضي جميع القوى والأحزاب، فإنه سيضطر إلى تشكيل جمعية تأسيسية استنادًا إلى صلاحياته وحقه في إصدار إعلانات دستورية جديدة، ولكن جماعة الإخوان طلبت مهلة من الوقت، بعدها أصدرت الجماعة تعليماتها لعناصرها في البرلمان، وطالبتهم بضرورة تجاوز الأزمة مع المجلس العسكري، وفي يوم الاثنين 11 يونية، تمت مناقشة قانون معايير التأسيسية، وأقر مجلسا الشعب والشورى في 13 يونية 2012، التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، بينما انسحب عدد من ممثلي الأحزاب المدنية بسبب هيمنة الإخوان والسلفيين على التشكيل الجديد.

تصاعدت الأزمة في الشارع مجددًا، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية التي أشارت بعض التوقعات إلى احتمال فوز محمد مرسي بها، بسبب انقسام القوى المدنية حول المرشح الآخر الفريق أحمد شفيق.

في هذا الوقت التقى مسئول كبير بالمشير حسين طنطاوي، في مقر وزارة الدفاع وحذر خلال اللقاء من خطورة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبينما كان المشير طنطاوي يودعه أمام مبنى الوزارة، قال له المسئول الكبير: «إذا كنت أنت لا تريد أن تتخذ قرارًا، اترك شباب العسكريين يدبرون انقلابًا لإنقاذ البلاد، خصوصًا أن فوز مرشح الإخوان محمد مرسي سوف يسبب كارثة كبرى»، هنا بادره المشير طنطاوي على الفور بالقول: «وماذا سيقول علينا الناس؟ سوف يقولون إن هذا الانقلاب تم بمعرفتنا، وإن هناك تواطؤًا على التجربة الديمقراطية، كما أن العالم لن يتركنا وحالنا، بل سيسعون إلى التآمر على الجيش

والدولة، ولذلك نحن ملتزمون باتفاقنا منذ البداية على تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، وأنا لن أتدخل في الانتخابات ولن أسمح بذلك، والخيار الوحيد هو خيار الشعب، والرئيس الذي سيتم انتخابه، سنوافق عليه أيًا كان رأينا فيه، وسندافع عن شرعية انتخابه».

لم يعلق المسئول الكبير على كلام المشير طنطاوي، لكنه قال في قرارة نفسه: ربنا يستر!!

كان الشارع المصري في هذا الوقت، ينتظر حكم المحكمة الدستورية العليا في الطعن المقدم بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب، هذا القانون الذي اضطر المجلس العسكري للموافقة عليه، بعد ضغوط مارسها غالبية الأحزاب والقوى السياسية المدنية منها والدينية، لإجباره على الموافقة عليه رغم التحذير من عدم دستورية بعض مواد هذا القانون.

وفي يوم الخميس الرابع عشر من شهر يونية 2012، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمين أساسيين في قضيتين شغلتا الرأي العام لفترة من الوقت.

كان الحكم الأول متعلقًا بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وتحديدًا المادة (5) منه، حيث قضى الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم 38 لسنة 1972، والمستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 1 23 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2011، وذلك لمخالفتهما مبدأ المساواة الذي كفلته المادة (7) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس 2011، بعد أن ميزا بين المنتمين للأحزاب السياسية البالغ عددهم ثلاثة ملايين، والمستقلين وعددهم خمسون مليونًا، بأن خص المنتمين للأحزاب بثلاثي عدد أعضاء مجلس الشعب، وقصر حق المستقلين على الثلث الباقي، يزاحمهم فيه المنتمون للأحزاب، ولذلك حكمت المحكمة

بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم 38 لسنة 1972، في شأن مجلس الشعب المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2011.. كما قضت بعدم دستورية ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون، المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، من إطلاق الحق في التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب في الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب.

ونصّت أيضًا بعدم دستورية المادة التاسعة مكرراً (أ) من القانون المشار إليه، المضافة بالمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، فيما نصت عليه من تضمين الكشف النهائي لأسماء المرشحين بالنظام الفردي بيان الحزب الذي ينتمي إليه المرشح، وقضت أخيراً بعدم دستورية نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 123 لسنة 2011، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون 120 لسنة 2011، وبسقوط نص المادة الثانية منه.

هذا عن منطوق الحكم الصادر ببطلان عضوية ثلث أعضاء البرلمان، الذين رشحوا أنفسهم على القوائم، وكان طبعياً أن ينصرف الحكم إلى بقية أعضاء المجلس.

وقد أثار هذا الحكم حالة من الغضب الشديد لدى جماعة الإخوان، وبعض القوى المدنية الأخرى، وكنت قد بادرت بعد صدور الحكم إلى إعلان قبولي بالحكم، وتقدمت باستقالتي من البرلمان في مداخلة هاتفية على الهواء مع الإعلامية «لميس الحديدي» بعد صدور الحكم بدقائق.

والى جانب هذا الحكم، كان هناك حكم آخر أصدرته المحكمة الدستورية العليا في الجلسة ذاتها، يقضى بعدم دستورية قانون العزل السياسي الذي يمنع رموز النظام السابق من خوض الانتخابات، وكان معنى ذلك أن المرشح الرئاسي

أحمد شفيق سوف يتمكن من خوض الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في مواجهة المرشح الإخواني محمد مرسي.

وكان الإخوان وحلفاؤهم، قد مارسوا ضغوطاً شديدة على المجلس العسكري، واللجنة العليا للانتخابات لإجبارها على القبول بالقانون الذي قدمه مجلس الشعب والذي قضى بالعزل السياسي، وهو القانون الذي كنت إلى جانب قلة داخل البرلمان قد حذرنا من عدم دستوريته وخطورته على الأوضاع في البلاد.

وفي اليوم نفسه، دعا المشير طنطاوي إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لمناقشة أبعاد الحكمين الصادرين، وبعد مناقشات قصيرة، وقيام اللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس) بتقديم رؤيته القانونية للحكمين، تمت الموافقة، وقرر المجلس الالتزام بتنفيذ حكم حل مجلس الشعب، أما الحكم الآخر فهو ملزم للجنة العليا للانتخابات.

وقد أصدر المجلس العسكري في هذا اليوم بياناً، أكد فيه أن الجولة الثانية من الانتخابات المقرر إجراؤها في 16 و17 يونية 2012 سوف تُجرى في موعدها المحدد، وأنه قام بتوفير جميع الضمانات الأمنية واللوجستية لإجرائها على الوجه الأكمل.

كان موعد الانتخابات هو السبت والأحد، قبلها كنت التقيت الدكتور الجنزوري وقلت له: «إنني أشعر بالخطر من استغلال المواطنين ليومى الخميس والجمعة في السفر إلى الشواطئ، مما يعنى أنهم لن يعودوا إلا يوم الاثنين المقبل، وبذلك نحرم من ملايين البشر الذين سوف تذهب أصوات كثير منهم إلى المرشح أحمد شفيق في حال مشاركتهم في عملية التصويت»، فقال لي الجنزوري: «إن اللجنة العليا للانتخابات رفضت اقتراحاً يقضى بتأجيل الانتخابات إلى الاثنين والثلاثاء، وانتهى الأمر».

وبالفعل منذ يوم الخميس 14 يونية، سافر ما يزيد على 3 ملايين مواطن إلى الشواطئ، تاركين القاهرة والعديد من المحافظات الأخرى، مما حرّمهم من فرصة التصويت، وكان ذلك لصالح المرشح الإخواني بكل تأكيد.

سعت جماعة الإخوان إلى استغلال حكمي المحكمة للتحريض ضد المجلس العسكري، فقد أصدرت بياناً في هذا الوقت أكدت فيه أن قرار المجلس العسكري بحل البرلمان، هو انتزاع للسلطة التشريعية بغير حق، إضافة إلى السلطة التنفيذية التي من المفروض تسليمها للسلطة المدنية بعد أسبوعين.

وقال البيان: «إن ما حدث يمثل انقلاباً على المسيرة الديمقراطية برمتها، ويعيدنا إلى نقطة الصفر من جديد» وقالت الجماعة محذرة: «إن كوادرها لن يقفوا متفرجين على محاولات القضاء على أهداف الثورة في الحرية والديمقراطية والعدل والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، التي توحد الشعب بكل أطرافه، وكلنا ثقة في أن هذه اللّحمة ستعود في مواجهة أعداء الثورة من جديد».

في هذا الوقت كان وفد من جماعة الإخوان، قد سافر إلى الولايات المتحدة، في زيارة لطرق الأبواب والتمهيد لفوز محمد مرسي، وتقديم المزيد من الضمانات والتطمينات للأمريكيين، وقد التقى الوفد مسئولين في الكونجرس والخارجية والاستخبارات الأمريكية، بينما كانت السفارة الأمريكية «آن باترسون» على اتصال مستمر بالجماعة ومرشحها محمد مرسي.

كانت جميع المؤشرات تؤكد أن واشنطن تمارس ضغوطها على المجلس العسكري، واللجنة العليا للانتخابات، بزعم التحذير من خطورة التدخل لصالح الفريق أحمد شفيق، في الجولة الثانية للانتخابات.

في هذا الوقت ترددت معلومات عن عمليات عنف سيقوم بها الإخوان، حال فوز أحمد شفيق، ووصلت التهديدات إلى اللجنة العليا للانتخابات والمجلس العسكري، وفي اليوم الأول تم القبض على أحد الأشخاص أمام اللجنة الانتخابية بمنشية ناصر، ووجد على تليفونه المحمول خطة تقضي بحرق القصر الجمهوري، ومؤسسات سيادية أخرى حال فوز أحمد شفيق.

ظلت عملية الانتخابات مفتوحة في هذا اليوم حتى الحادية عشرة مساءً، وتم مد فترة التصويت حتى الساعة الواحدة بسبب تكديس أعداد الناخبين.

كانت المعلومات تتدفق على اللجان القضائية الانتخابية، عن وجود تجاوزات في أعداد كبيرة من اللجان الانتخابية لصالح المرشح محمد مرسي، وفي اليوم التالي صرح المستشار حاتم بجاتو (أمين العام للجنة العليا للانتخابات الرئاسية) بالقول: «إن اليوم الثاني للانتخابات يشهد عدة مخالفات انتخابية، منها ضبط محاولات تسريب أوراق إلى خارج اللجان الانتخابية، لبدء عملية التزوير عبر ما يسمى «الورقة الدوارة»، إضافة إلى العثور على عدد من الدفاتر التي تحمل أوراقاً مسددة لصالح مرشح بعينه، وصل عددها إلى ألفي ورقة وأغلبها كان في محافظة الشرقية» قال: «إنه تم ضبط البطاقات المسوّدة قبل استخدامها، وإن جميع أوراق الانتخابات المخالفة طُبعت في المطابع الأميرية، وإن كل المخالفات التي وردت إلينا وتشكل جريمة أحلناها للنيابة العامة».

لم يكن المجلس العسكري بعيداً عما جرى، فقد رصدت الأجهزة الأمنية العديد من هذه المخالفات، وتم رفع تقرير بها إلى المشير طنطاوي، وكان أخطر ما تضمنه هذا التقرير الذي اطلع عليه المشير عصر اليوم الثاني للانتخابات في 17 يونيو، ما يفيد بطباعة حوالي مليون و800 ألف بطاقة انتخابية مسوّدة ومزوّرة في المطابع الأميرية لصالح المرشح محمد مرسي، إضافة إلى تهديد الأقباط في بعض محافظات الصعيد ومنعهم من التصويت.

وفي هذا اليوم نفسه طلب المشير طنطاوي من الفريق سامي عنان، الاتصال بالمستشار فاروق سلطان (رئيس اللجنة العليا للانتخابات) ومعه المستشار حاتم بجاتو لإطلاعهما على الأمر.

وقد قام الفريق سامي عنان بالاتصال فعلياً، وأبلغهما بمضمون التقرير، وأكد أن المشير مستعد فوراً للموافقة على أي قرار تتخذه اللجنة لوقف هذه التجاوزات،

حتى ولو كان القرار سيفضي إلى إلغاء الانتخابات، وإعادة إجرائها مرة أخرى، بما يضمن نزاهتها.

غير أن المستشار فاروق سلطان رفض اتخاذ أية خطوات، من شأنها وقف سير الانتخابات، أو إلغائها أو إعادتها، وقال: إن اللجنة العليا سوف تكلف وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية لإجراء تحرياتها، حول هذه التجاوزات، وإنه إذا كان هناك ما يوجب إلغاء نتيجة الانتخابات فلن يتردد في اتخاذ القرار المناسب.

لم يكن أمام المشير طنطاوي من خيار آخر، ف رئيس اللجنة العليا قال كلمته، وهو لا يستطيع إجباره على القبول بأي حل رغماً عنه؛ لأن ذلك لن يكون مقبولاً بأي حال من الأحوال من اللجنة، ولذلك لم يكن أمامه من خيار سوى انتظار التطورات المقبلة.

من سلّم البلد للإخوان؟

بعد إغلاق صناديق الانتخاب، وبدء عملية الفرز الأولية، كانت الأرقام تشير إلى فوز محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان بمنصب الرئيس، قبل إجراء التحريات اللازمة حول وقائع التزوير التي شهدتها الجولة الثانية من الانتخابات.

كان المستشار «حاتم بجاتو» الأمين العام للجنة، قد أجرى اتصالاً بالمستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة في الواحدة من صباح اليوم التالي الاثنين 18 يونية 2012، أبلغه فيه بجميع التطورات التي وردت إلى الأمانة العامة للجنة العليا، وبعض النتائج الأولية التي تم الإبلاغ بها، وأكد له أنه لن يغادر المقر الذي ظل به حتى الثالثة والنصف من صباح اليوم ذاته.

في فجر هذا اليوم كان الإخوان وأعدائهم قد أعدّوا عدّتهم، لقد احتشدوا في ميدان التحرير، ورفضوا مغادرته للاحتفال بإعلان نتيجة فوز محمد مرسي، أيّا كانت النتائج المبلّغة. لقد قرروا فرض سياسة الأمر الواقع مبكراً، وأعدوا العدة، ورسوموا السيناريو كاملاً، وتم الاتفاق بينهم على استباق قرار اللجنة العليا للانتخابات ووضعها أمام خيار واحد ووحيد.

في هذا الوقت تحديداً، تلقّى المشير حسين طنطاوي، تقريراً على جانب كبير من الخطورة، أعدته أجهزة أمنية متعددة، تضمن تفاصيل عملية رصد تهريب الأسلحة من ليبيا إلى عناصر الإخوان، والجماعات الإرهابية، عبر الحدود الغربية

في أوقات سابقة، وذلك بناء على اللقاء والاتفاق الذي جرى بين عناصر إخوانية، وعناصر تنتمي إلى التنظيمات المتطرفة في ليبيا.

وكان أخطر ما تضمنه هذا التقرير، وصول شحنة من صفقة أسحلة حديثة، استولى عليها المتطرفون في ليبيا، من مخازن نظام القذافي، وقاموا بتسليمها لجماعة الإخوان في شهر فبراير 2012 وهي التي قامت الجماعة بتسليمها إلى عناصرها من المتمردين إلى اللجان النوعية.

ورصد التقرير، أنه في مطلع شهر يونية 2012، وقبل إجراء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، بين محمد مرسي والفريق أحمد شفيق، دفعت حركة حماس بعناصر مدربة من «جيش الإسلام» و«جماعة جلجلت»، و«التوحيد والجهاد»، ومجموعة «عماد مغنية» و«حزب الله»، تسلمت إلى داخل الأراضي المصرية عبر الأنفاق غير المشروعة.

وأكد التقرير أن هذه المجموعات قامت في هذا الوقت، بتحديد ومعاينة الأماكن والمنشآت المهمة والأمنية بشمال سيناء، ثم العودة مرة أخرى إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، حيث جرى تدعيم هذه العناصر بالرشاشات الآلية وقذائف آر. بي جي، وسيارات دفع رباعي، وبطاقات هوية بأسماء كودية، وكان ذلك هدفه الإعداد لمواجهة التطورات، انتظاراً لما سوف تسفر عنه الانتخابات الرئاسية في مصر.

كانت الخطة تقضي في حال إعلان فوز الفريق أحمد شفيق، أن يجري استهداف تلك المنشآت، والسيطرة على أقسام الشرطة، وقتل عناصرها، وإعلان شمال سيناء «إمارة إسلامية» مستقلة.

وأكد التقرير المقدم، أن حماس ألقت بكل ثقلها خلف جماعة الإخوان، لأنها قامت بالتنسيق مع المنظمات التكفيرية الأخرى، لتنفيذ مخطط إثارة الفوضى، وإرهاب الشعب المصري، حال سقوط محمد مرسي.

ولأجل ذلك؛ تم تجميع ما سُمي بـ«الكتائب الشعبية»، وتسليحها، وتسليمها كميات كبيرة من المهمات والملابس العسكرية، للإيحاء للمصريين أن هناك انشقاقاً قد حدث في الجيش المصري حال الإعلان عن فوز أحمد شفيق، وكانت الخطة تقضي أيضاً، بأن تقوم هذه المجموعات، بالانتشار داخل المواقع الاستراتيجية في البلاد، في حين جرى تشكيل مجموعات أخرى، هدفها بث الشائعات على موقع التواصل الاجتماعي، وفي الأوساط المختلفة مستخدمين في ذلك وسائل الإعلام الإخوانية، ومن بينها قناة (25 يناير) التلفزيونية التي كلفت باستخدام أكواد مشفرة، وبثها لتحريك تلك المجموعات، وبث أحداث العنف والإرهاب للمواطنين، وضرب المظاهرات السلمية التي سوف تخرج داعمة لأحمد شفيق في حال فوزه.

لقد أشار التقرير أيضاً، إلى وجود خطة للإخوان بالاشتراك مع بعض التنظيمات الإرهابية المتحالفة معها، لضرب العديد من المنشآت الاستراتيجية، ومحطات الكهرباء والمياه، في شتى أنحاء البلاد، والقيام بعمليات خطف وقطع للطرق، ودفع مئات الآلاف للنزول إلى الميادين، بهدف جرجرة الجيش والاعتداء على عناصره، والهجوم على جميع البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وقطع المواصلات وصولاً إلى سيادة العنف والفوضى، وتكرار نموذج السيناريو السوري والليبي على أرض مصر. كان المشير طنطاوي، قد تعهّد بعدم التدخل في الانتخابات، وكان السؤال المطروح أمامه: ماذا إذا نجح مرسي؟ وكانت الإجابة التي ردها أكثر من مرة تقول: «لن نتدخل ولن نكون عقبة أمام أي رئيس يختاره الشعب».

كان المشير قد وافق على بنود الإعلان الدستوري المكمل، الذي أعده اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للشئون القانونية والدستورية، وهو الإعلان الذي صدر في يوم 17 يونية، متضمناً مواداً تهدف إلى الحيلولة دون تدخل الرئيس المقبل في شئون الجيش، ومواجهة احتمال صدور قرار من القضاء الإداري بحل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقد أثار الإعلان الدستوري المكمل، قلق جماعة الإخوان والعناصر المرتبطة بها، غير أنهم ركزوا اهتمامهم في هذا الوقت، على حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية لصالح مرشحهم محمد مرسي.

في الرابعة من فجر الاثنين 18 يونية، كانت نتائج الفرز في جميع المحافظات عدا القاهرة، وصلت إلى غرفة عمليات جماعة الإخوان، وإلى اللجنة العليا للانتخابات، وكان محمد مرسي وفقاً للنتائج المقدمة في هذا الوقت فائزاً على المرشح أحمد شفيق بنحو مليون صوت وفق ما تم إعلانه!!

في هذا الوقت عقد محمد مرسي مؤتمراً صحفياً، بحضور عدد من أنصاره، وأعلن خلاله فوزه بمنصب رئيس الجمهورية، وكان الأمر مثيراً دهشة وصدمة، إلا أن الكثيرين شككوا في هذه النتيجة!

بعد انتهاء المؤتمر الصحفي، توجه محمد مرسي وبعض مرافقيه إلى ميدان التحرير، الذي احتشد فيه الآلاف انتظاراً لنتيجة الانتخابات، ومن هناك ردد ذات الكلمات، معلناً فوزه القاطع والنهائي، واحتفل مع أنصاره الذين كانوا قد أعدوا العدة لهذا الاحتفال.

منذ البداية كانت اللجنة العليا للانتخابات قد حددت الإثنين 18 يونية، موعداً لإعلان نتيجة الانتخابات، على أن يتم فتح باب تلقي الطعون، ابتداء من يوم الثلاثاء 19 يونية، إلا أن اللجنة قررت تأجيل إعلان النتائج، لحين تلقي تقارير وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية، بشأن ما تردد عن وجود تجاوزات خطيرة في العملية الانتخابية، وتم الاتفاق في هذا الوقت على إعلان النتائج يوم الخميس 21 يونية.

في الحادية عشرة صباحاً، كان المستشار «حاتم بجاتو» يعقد اجتماعاً مع المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وبعدها اتجه إلى وزارة الخارجية للتحقيق في الاتهامات الموجهة إلى اللجان الانتخابية في الخارج خصوصاً

السعودية، حيث تم اتهام اللجنة الانتخابية هناك بأنها تلقت تصويتًا جماعيًا، وكذلك الحال بالنسبة للصناديق القادمة من جنوب أفريقيا لصالح محمد مرسي.

وبدأت عملية الفرز من الساعة 12 ظهرًا، حتى الحادية عشرة مساءً، وتم استبعاد بعض الأصوات، إلا أن الشكوك والطعون ظلت مستمرة، وقدم محامى الفريق أحمد شفيق عددًا من التظلمات الخاصة بالتزوير الذي حدث في المطابع الأميرية ومنع الأقباط من التصويت في عدد من المحافظات.

في هذا الوقت كان المستشار «حاتم بجاتو» قد أجرى اتصالاً باللواء مراد موافي، رئيس المخابرات العامة، واللواء أحمد جمال الدين مدير الأمن العام، وأيضاً رئيس جهاز الرقابة الإدارية، طالبهم فيه بضرورة إجراء التحريات اللازمة، حول ما تردد عن وقائع تجاوزات وجرائم تزوير في جولة الإعادة.

كانت الطعون قد زادت على 446 طعنًا، كلها لها أسبابها وحيثياتها، وكانت اللجنة العليا معنية ببحث جميع هذه الطعون والرد عليها.

لكن جماعة الإخوان المسلمين أعلنت على موقعها الإلكتروني، حصول محمد مرسي على 13732000 مليون صوت، بنسبة تصل إلى 52٪ من مجموع الأصوات، بينما أعلنت حصول المرشح أحمد شفيق على 12338973 مليون صوت بنسبة تصل إلى 48٪.

ويبدو أن جماعة الإخوان، كانت قد أعدت نفسها جيّدًا لهذا اليوم، فقد بدأت ماكينتها الإعلامية تبث التقارير والبيانات، إلى شتى أنحاء العالم، لتؤكد وقيل إعلان نتيجة الانتخابات، أن محمد مرسي سيبدأ على الفور بعد الإعلان الرسمي، في تشكيل الحكومة الجديدة من ألوان متعددة من الطيف السياسي، وأن مرسي سيختار خمسة نواب له في رئاسة الجمهورية، من بينهم نائب قبطي، ونائب من الشخصيات ذات الكفاءة من خارج حزب الحرية والعدالة، ونائب من الشباب، ونائبة تمثل المرأة.

في مساء اليوم ذاته دار حوار هاتفي مطول بيني وبين الفريق سامي عنان، حول ما يتردد عن فوز محمد مرسي بانتخابات الرئاسة، وقد شككت في الأمر، وقلت إنها النتائج التي أعلنها حزب الحرية والعدالة، ولكن اللجنة العليا للانتخابات لم تقل كلمتها بعد، كما أن نتائج القاهرة لم تصل إلى اللجنة حتى الآن.

وفي المساء ذاته اتصل بي الدكتور كمال الجنزوري ودعاني إلى لقاء عاجل في الحادية عشرة من صباح الثلاثاء 19 يونية، وعندما وصلت إلى هناك، عرفت أن هناك تكليفاً من المشير طنطاوي للجنزوري، بالالتقاء بعدد محدد من الشخصيات، وذلك للاتفاق على تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، خوفاً من حلها بحكم قضائي كان متوقفاً صدوره في نهاية الشهر ذاته.

وقد ضمت اللجنة كلاً من د. الجنزوري ود. فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، ومنير فخري عبد النور وزير السياحة، وفتحي فكري وزير القوى العاملة السابق، ورجائي عطية، وسامح عاشور، ومصطفى بكري، ود. عبد الله المغازي وياسر القاضي وآخرين.

كان الجنزوري قد وجه الدعوة أيضاً إلى د. حلمي الجزار ممثلاً عن حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان، ولكن فور وصوله ومعرفته بالأمر، التقى الجنزوري وقرر الانسحاب، ثم خرج ليتحدث إلى وسائل الإعلام، متهمًا المجلس العسكري بأنه يشكل جمعية تأسيسية للدستور، بهدف إسقاط الجمعية التأسيسية الحالية.

كان التوتر هو سيد الموقف، فمع توالي نتائج الانتخابات، كانت جميع المؤشرات، تشير إلى أن محمد مرسي سيفوز في هذه الانتخابات، ما لم يتم التدخل للتحقيق في وقائع التزوير التي شاع الكلام عنها.

وأثناء الحديث عن التوقعات أطلعتني «د. فايز أبو النجا» على مضمون مقال نشرته الإيكومونيست البريطانية، بعنوان «انتخبوا الإخوان» وقالت لي: إذن المؤامرة قد اكتملت الآن!! كان منير فخري عبد النور يجري الاتصالات بين الحين والآخر

ليسأل عن نتائج بعض المحافظات، وكان يقول لي: يبدو أن الكارثة في الطريق، وكان يقصد بذلك احتمال فوز محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية.

بعد مناقشات استمرت لعدة ساعات، تم الاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية من مائة عضو، يمثلون جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، وبعض الشخصيات العامة وأساتذة القانون الدستوري، وكان تمثيل الإسلاميين في هذه الجمعية المقترحة لا يزيد على أربعة أشخاص.

وفي مساء اليوم ذاته تحدث معي الفريق سامي عنان، وقال لي إن هناك نسخة من التشكيل المقترح قد وصلته، وأن الأمر لن يطرح إلا إذا صدر حكم من القضاء الإداري ببطلان الجمعية السابقة، وفي هذه الحالة سيصدر المجلس الأعلى التشكيل الجديد، استنادا إلى سلطته المخولة له في الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونية 2012.

وجاء يوم الخميس 21 يونية، لكن اللجنة العليا للانتخابات، رأت ضرورة تأجيل إعلان النتيجة إلى يوم الأحد 24 يونية، وهنا اشتاط الإسلاميون غضبا، وراحوا يوجهون الاتهامات إلى المجلس العسكري بالمسئولية عن التأجيل، حتى يتمكن من تزوير نتائج الانتخابات.

ودعا الإخوان وأنصارهم في هذا الوقت، إلى مليونية في ميدان التحرير، أطلقوا عليها «مليونية الشرعية» طالبوا خلالها بإعلان فوز محمد مرسي فوراً، والتوقف عن التدخل في شئون الانتخابات، وتزوير نتائجها لصالح المرشح أحمد شفيق، كما كانوا يزعمون، واحتشد عشرات الآلاف بعد صلاة الجمعة، ليحذروا وينذروا، ويوجهوا التهديدات بإشعال الأوضاع في حال فوزه.

وفي اليوم نفسه عقد المرشح أحمد شفيق مؤتمراً صحفياً، أعلن فيه فوزه في الانتخابات بنسبة 52٪ على المرشح المنافس محمد مرسي، وهو أمر أثار مخاوف الإخوان وزاد من حدة قلقهم!!

كانت الأجواء في البلاد، تشهد حالة متصاعدة من التوتر، وقد انتشرت في هذا الوقت شائعات تقول إن الإخوان سيحرقون القاهرة في حال فوز أحمد شفيق.

وفي الثالثة صباحاً من فجر اليوم التالي السبت 23 يونية، كان مندوب من النيابة العامة، قد وصل إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات، ليسلم مطروفاً خاصاً من نيابة استئناف القاهرة، إلى الأمين العام للجنة العليا للانتخابات.

كان المطروف يتضمن كتابين مؤرخين بتاريخ 21 يونية، من المستشار النائب العام المساعد، ومدير التفتيش القضائي إلى المستشار حاتم بجاتو، الأمين العام للجنة العليا للانتخابات، يتضمن نتائج التحقيق الأولية حول محضر التحريات، المحرر بتاريخ 21 يونية بمعرفة اللواء «محمود يسري»، وكيل الإدارة العامة للمباحث الجنائية بمصلحة الأمن العام، والذي قدمه بناء على طلب السيد وزير الداخلية، بإجراء التحريات عن الجرائم الانتخابية، التي وقعت يومي 16 و 17 يونية 2012، والكتاب الثاني في شأن الشكاوى التي تلقتها النيابة العامة، عن مخالفات أحكام القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسية، ومباشرة الحقوق السياسية في نحو ما يزيد على الستمائة بلاغ.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات، مكونة من رئيس وأربعة أعضاء هم: المستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً، والأعضاء هم: المستشار محمد ممتاز متولي النائب الأول لرئيس محكمة النقض، والمستشار عبد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة، والمستشار ماهر البحيري نائب رئيس المحكمة الدستورية، والمستشار أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، في حين تولى المستشار حاتم بجاتو موقع الأمين العام للجنة دون أن يكون له حق التصويت.

وعندما اجتمعت اللجنة في يوم السبت 23 يونية، كان قد تم اكتشاف وجود 120 ألف صوت مزور في 16 محافظة، وهذا هو ما تم حصره، وكان السؤال المطروح

أمامها: هل تتم إعادة الانتخابات في هذه المحافظات، أم يتم استبعاد الصناديق التي اكتُشف فيها التزوير؟ وهل إذا تقرر إعادة الانتخابات تعاد بين مرسي وشفيق؟ أم بين الثلاثة عشر مرشحًا الذين دخلوا الانتخابات في الجولة الأولى؟

وبعد مناقشات مطولة، كان هناك ثلاثة من أعضاء اللجنة مع إعادة الانتخابات في المحافظات الست عشرة وهم: المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم، والمستشار ماهر البحيري، والمستشار أحمد شمس الدين خفاجي، في حين اعترض كل من المستشار فاروق سلطان، والمستشار محمد ممتاز متولي، ولكن المناقشات انتهت بانحياز المستشار أحمد شمس الدين خفاجي إلى وجهة النظر الأخرى، فتقرر إعلان النتيجة كما هي، رغم أن المؤشرات كلها كانت تؤكد أن استبعاد صناديق الانتخابات المزورة يعنى فوز الفريق أحمد شفيق.

في وقت مبكر من فجر يوم الأحد 24 يونية، تم الاتفاق على إعلان نتيجة الانتخابات في الثالثة من عصر اليوم ذاته، وفي صباح اليوم نفسه بدأ المستشار حاتم بجاتو في الاستعانة بأحد موظفي الكمبيوتر، الذي كان يعمل معه منذ فترة طويلة لإملاء النتيجة، ثم قام بكتابتها بنفسه بعد ذلك.

في هذا اليوم أعلن المجلس العسكري حالة الاستنفار العام، فدعا موظفي البنوك، وبعض الجهات الأخرى إلى الانصراف في الحادية عشرة صباحًا، كما تم نقل كميات هائلة من أموال البنوك إلى البنك المركزي، وفرض إجراءات مشددة على المنشآت العامة والخاصة، وكانت هذه الإجراءات تشير إلى احتمال فوز الفريق أحمد شفيق في انتخابات الرئاسة.

كانت المعلومات التي وصلتني شخصيًا، تؤكد ذلك، فاتصلت بالفريق أحمد شفيق في هذا الوقت وأبلغته بالنتيجة بالأرقام التفصيلية، فقال لي إنه يجلس معه في نفس الوقت أحد الأصدقاء الموثوق بهم، وأنه أبلغه الأرقام نفسها حرفيًا، والتي

تؤكد فوزه بنسبة 50.7٪، وهو نفس ما أذاعته قناة الـ«سي. إن. إن» نقلاً عن الموقع الإلكتروني للأهرام بالإنجليزية.

كانت لديّ ثقة كبيرة في مصدري، وهو ما دعاني في هذا الوقت إلى الخروج على بعض الفضائيات لإعلان أن كل التوقعات تؤكد فوز أحمد شفيق، وأن الحرس الجمهوري يتجه الآن إلى منزله.

بعد قليل حدثني د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد، وأكد لي أن المعلومات التي لديه تؤكد فوز محمد مرسي، وليس أحمد شفيق، أبدت دهشتي من هذا الكلام، ولكن البيان الذي تلاه المستشار فاروق سلطان في الرابعة إلا الربع، أكد فوز مرسي بنسبة تبلغ 51.76٪.

في هذا الوقت حاولت التواصل مع عدد من أعضاء المجلس العسكري، إلا أنهم جميعاً أكدوا أن أحداً فيهم لم يكن يعرف بنتيجة الانتخابات، بل إن بعضهم مثل اللواء «ممدوح عبد الحق» عضو المجلس، وآخرين أكدوا لي أن المشير طنطاوي لا يعرف شيئاً عن النتيجة.

بعد إعلان فوز محمد مرسي، عمّت الصدمة أنحاء البلاد، لم يكن أحد يتوقع أن تمضي الأمور على هذا النحو، خرجت بعض المظاهرات المحدودة التي تستنكر نتيجة الانتخابات، رافعة صور الفريق أحمد شفيق، لكن كل شيء كان قد حُسم وانتهى.

في اليوم التالي الخامس والعشرين من يونيو 2012، التقى المشير طنطاوي بقيادة وضباط وجنود المنطقة العسكرية المركزية بوسط القاهرة، أدرك المشير حالة القلق التي تعتر بهم جميعاً، وخوفهم على هوية الدولة ومؤسساتها في ظل حكم رئيس إخواني، للمرة الأولى في تاريخ مصر، وبعد أن استمع المشير إلى هذه المخاوف على ألسنة الحاضرين، خصوصاً شباب الضباط، قال لهم: لا تقلقوا كثيراً، إن الدين تناولوا عليكم وطالبوكم بالعودة إلي ثكناتكم حتى قبيل انتهاء المرحلة الانتقالية،

سوف يأتون إليكم خلال عدة أشهر فقط ليطالبونكم بإنقاذهم، إذا لم تلتزم جماعة الإخوان بالحفاظ على الدولة ومصالح الجماهير، أما إذا التزمت فسوف يقف الشعب ومؤسسات الدولة بكل ما يملك مع الرئيس، الذي جرى انتخابه بغض النظر عن الموقف منه، واستكمل حديثه بالقول: «ثقوا إن جيشكم سيحافظ على الدولة وعلى هويتها، ولن يسمح بالهيمنة عليها لصالح فئة بعينها».

كانت كلمات المشير حاسمة، هدأت من مشاعر الحاضرين، الذين أدركوا أن الكرة باتت في ملعب محمد مرسي وجماعته، وأن الجيش لن يفرط في الثوابت الوطنية، ومصالح البلاد تحت أي حال من الأحوال.

وفي مساء اليوم ذاته، أذاعت بعض الفضائيات بياناً مسجلاً من الفريق شفيق إلى الرأي العام المصري، يعلن فيه قبوله بنتيجة الانتخابات، ويقدم التهنئة للرئيس محمد مرسي.

كان الفريق شفيق قد التقى في اليوم نفسه بالمشير طنطاوي، وأبلغه أنه سيغادر البلاد لأداء العمرة، وأنه سيعود إلى البلاد عندما تتحسن الظروف، وبالفعل غادر شفيق وأسرته القاهرة في وقت مبكر من صباح اليوم التالي (الثلاثاء) إلى أبو ظبي ومنها إلى السعودية بعد ذلك لأداء العمرة.

كان شفيق يعرف أن الإخوان سوف يتربصون به من خلال البلاغات الكيدية، ولذلك تلقى نصيحة بمغادرة البلاد من بعض المقربين، حتى يكون بئامن من غدرهم وتآمرهم عليه.

وفي يوم الاثنين ذاته، التقى محمد مرسي بالمشير طنطاوي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمبنى وزارة الدفاع، وفي هذا اللقاء وجّه مرسي الشكر إلى المشير والمجلس العسكري، على وفائهم بالوعد وإخلاصهم للعهد الذي قطعوه على أنفسهم، وفي نهاية اللقاء قال إنه سيتوجه إلى القصر الجمهوري للزيارة.

أبدى المشير دهشته، فالرجل لم يكن قد أدى اليمين الدستورية بعد، ولكنه لم يستطع الاعتراض أو يقف حائلًا أمام ذلك.

توجه مرسى على الفور إلى مبنى القصر الجمهوري في الاتحادية، ورافقته «عصام الحداد»، و«خالد القزاز» وآخرون، ثم مضى إلى مكتب الرئيس على الفور، وطالب بتغييره، خصوصًا أن مبارك كان يجلس على هذا المكتب طيلة فترة حكمه.

في صباح اليوم التالي، كان مرسى يتوجه إلى القصر الرئاسي مرة أخرى، ويلتقي بالموظفين، ويحذرهم من خطورة التقاعس أو التواطؤ لصالح النظام القديم، يومها قال لهم: «أنا مواعيدي من 7 صباحًا إلى 12 مساءً».

في الحادية عشرة من صباح الأربعاء 27 يولية، كان موعدي مع الفريق سامي عنان، ثم لحق بنا الدكتور حسن راتب رئيس مجلس إدارة قناة المحور، جلسنا معه بدايةً لأكثر من ساعة ونصف الساعة، كان سؤالنا المشترك: ماذا حدث؟ وكانت إجابة الفريق سامي أن أحدًا لم يكن يعلم بنتيجة الانتخابات حتى تم إعلانها، أبدت دهشتي، فقال لي الفريق بكل حسم: «ولا المشير كان يعرف، صدقني، كنا ننتظر النتيجة مثل أي شخص آخر».

بعد حوار مطول غادر د. حسن راتب مكتب الفريق عنان، وبقيت أنا، قضيت بعض الوقت مع اللواء ممدوح شاهين، ثم التقيت المشير حسين طنطاوي برفقة الفريق سامي عنان.

بادرني المشير بالسؤال: إيه الأخبار؟!

فقلت له: «الأخبار عند سيادتك».

قال لي: «أنا أسأل عن رأي الناس».

قلت له: «الناس منقسمون في الشارع، والكثيرون مصدومون، وهناك من يرى

أن شيئاً ما قد حدث في اللحظات الأخيرة».

قال المشير: «زي إيه؟!».

قلت له: «إنهم يقولون إن المجلس العسكري قد تدخل بفعل وجود ضغوط خارجية، وأجبر اللجنة العليا للانتخابات على تغيير النتيجة، أي أن المجلس العسكري سلم البلد للإخوان».

نظر إلى المشير وقال: «لا أحد فينا كان يعرف بالنتيجة، أنا كنت موجوداً مع أعضاء المجلس نتابع النتيجة، دخلت الحمام، وما إن عدت حتى فوجئت بفوز مرسي في منصب الرئيس».

قلت: «ولكن الناس لهم رأي آخر».

قال: «نحن لم نتدخل ولا نستطيع أن نتدخل، لقد قالوا قبل ذلك إننا تدخلنا لدى المحكمة الدستورية لحل مجلس الشعب، وأنت نفسك تعرف أن هذا الكلام غير صحيح، والآن جاء البعض يردد الكلام نفسه، ونحن لا مصلحة لنا في نجاح هذا أو ذاك، لقد تركنا اللجنة العليا تمارس حريتها، واحترمنا قرارها وإرادة الشعب، الشعب هو الذي جاء بالإخوان، خصوصاً أن هناك كثيرين سافروا للساحل الشمالي، والشعب الذي جاء بالإخوان هو صاحب القرار، انتظر لفترة من الوقت إذا مشيوا كويس مع الشعب هيدعمهم ويقف معهم، أما غير ذلك فبعد عدة شهور هتشوف هيعمل معاهم إيه؟ ثم ابتسم وقال لي: «لا تقلق كثيراً، الإخوان دلوقتي أصبحوا في يد الشعب، والشعب المصري ده شعب عظيم، متخافش، متخافش».

تركت المشير ومضيت إلى خارج مبنى وزارة الدفاع، متجهاً إلى مكنتي، حدثني أحد أعضاء المجلس العسكري يسألني عن لقائي مع المشير، قلت له: «معقولة المشير لم يكن لديه علم بالنتيجة»، قال لي بحسم: «والله ولا واحد فينا كان يعرف حاجة!!»

القفز في الهواء

ظل الدهول مسيطرًا، كان الشارع المصري يرقب التطورات، وكان هناك من يقول: أعطوا الرجل فرصة، من يدري حتمًا سيفرق بين عضويته لمكتب إرشاد جماعة الإخوان ورئاسة الدولة.

في مساء اليوم 27 يونية، التقيت بالزميلين «محمود مسلم» رئيس تحرير قناة الحياة، وأحمد الخطيب رئيس تحرير برنامج الحياة اليوم، أبلغني محمود مسلم قلق الدكتور السيد البدوي من ضغوط الإخوان، وبعض شباب الحزب، حيث طالبوا بإبعاد عن تقديم برنامج «منتهى الصراحة» الذي كنت أقدمه على قناة الحياة، بسبب انحيازي للفريق أحمد شفيق وعدائي لمحمد مرسي وجماعة الإخوان.

وقال لي محمود مسلم: «إن عناصر الإخوان حطمت سيارة تابعة لقناة الحياة في ميدان التحرير وهاثفوا ضدك، وأن هناك مجموعة من الشباب بالوفد أنشأوا صفحة على الفيس بوك وأعلنوا فيها الحرب عليه بسبب موقفك من الانتخابات الرئاسية، وطالبوا بوقف برنامجك على القناة التي يمتلكها د. السيد البدوي»، قلت لصديقي محمود يومها، لن أراجع عن مواقفي، وللدكتور البدوي الحق في اتخاذ القرار المناسب، وبالفعل تم وقف البرنامج منذ هذا الوقت، ولم أنطق بحرف واحد ردًا على هذا الإجراء، فقد كنت أعرف تمامًا أن هذا القرار جاء بفعل الضغوط التي مورست ضد إدارة القناة.

وفي العاشرة والنصف من يوم الخميس 28 يونية 2012، التقيت بالدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء، حكى لي عن لقائه بمحمد مرسي في وزارة الدفاع، سألته عن موقفه، وقال إنه مستمر في عمله كرئيس لحكومة تسيير الأعمال، فالقضية هنا أكبر من الإخوان، ومن محمد مرسي، ولا يجب السماح بسقوط الدولة، الشارع محتقن ويتدرب، وأنا مهتمتي الآن حل مشكلة البنزين، والبوتاجاز التي تزداد تفاقماً، وكذلك توفير المواد الغذائية لشهر رمضان الذي بات على الأبواب، وحكى عن جلسة مجلس الشورى التي حضرها يوم الأربعاء 27 يونية، وكيف استقبل بحفاوة، واعتبر أن ذلك من الأمور التي تشجعه على الاستمرار، لأن ترك الملعب في هذا الوقت تحديداً، المستفيد الوحيد منه هم جماعة الإخوان.

تحدثنا معاً في المستقبل، وقدرة محمد مرسي على تجاوز الإطار التنظيمي والفكري لجماعة الإخوان، فقال أتمنى أن يخففوا قبضتهم عليه، وأن يدرك أنه الآن بات رئيساً لكل المصريين.

بعد جلسة استمرت لنحو الساعة، مضيت من مبنى الهيئة العامة للاستثمار إلى مكثبي في وسط البلد، كنت في هذا الوقت أهيئ على وجهي في كل مكان، كانت الحيرة تسيطر على عقلي، لكنني كنت على يقين أن الأمور لن تستقيم بهذه الطريقة، كنت على ثقة أن محمد مرسي لن يكون سوى مندوب لمكتب الإرشاد في القصر الرئاسي، وهذا يعني أن الجماعة سوف تسعى إلى أن تحل محل الدولة.

لم يبق من الوقت سوى ثمان وأربعين ساعة ليؤدي مرسي القسم أمام المحكمة الدستورية العليا، كان مكتب الإرشاد يرفض حتى هذا الوقت أن يؤدي «الرئيس» القسم أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، كما ينص على ذلك الإعلان الدستوري المكمل.

وبعد مناقشات طويلة طلب مرسي في هذا الوقت من رئيس المحكمة، أن يحضر ومعه أعضاء الجمعية العمومية إلى قاعة المؤتمرات بمدينة نصر في حضور أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ويمكن في هذه الحالة أن يؤدي القسم أمامهم

جميعًا، خصوصًا أن جماعة الإخوان لا تزال ترفض حكم الدستورية بحل مجلس الشعب، وتعتبر المجلس شرعيًا ويجب أداء القسم أمامه.

رفضت هيئة المحكمة الدستورية اقتراح مرسى، وأصرّت على أدائه للقسم أمام الجمعية العمومية فقط، وداخل مبنى المحكمة الدستورية العليا بالمعادي وليس خارجها.

طرح محمد مرسى حلاً آخر يقضي بدعوة عدد من أعضاء البرلمان المنحل إلى مبنى المحكمة الدستورية للحضور جنبًا إلى جنب مراسم أداء القسم، مع أعضاء الجمعية العمومية للمحكمة، إلا أن المحكمة رفضت ذلك أيضًا.

لم يجد مرسى أمامه من خيار بديل، فقرر بعد التشاور مع مكتب الإرشاد أن يؤدي القسم أمام المحكمة بشرط عدم إذاعته على الهواء، وأن يؤدي القسم أيضًا أمام جماعته وأنصارهم بميدان التحرير يوم الجمعة 29 يونية، ثم يُدعى أعضاء مجلسي الشعب والشورى للاجتماع في قاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة القاهرة ليؤدي القسم أمامهم للمرة الثالثة.

وفي يوم الخميس تلقى المشير اتصالاً هاتفيًا من محمد مرسى وجه فيه إليه الدعوة بالحضور، هو وأعضاء المجلس العسكري للاحتفال المقام بجامعة القاهرة، بحضور أعضاء مجلسي الشعب والشورى، والشخصيات العامة بمناسبة تولي الرئيس مهام السلطة في البلاد، وذلك يوم السبت 30 يونية، أي بعد أداء القسم في المحكمة الدستورية مباشرة.

حاول المشير الاعتذار، وقال: أعرف إن جماعتك ربما يحاولون التناول وإطلاق الهتافات، إلا أن مرسى تعهّد بالألا يحدث ما يعكر الصفو.

وبعد عرض الأمر على أعضاء المجلس العسكري، تم الاتفاق على مشاركة وفد من المجلس برئاسة المشير طنطاوي، على أن يتولى اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية مهمة التنسيق.

في يوم الجمعة أدى مرسى الصلاة بالجامع الأزهر وسط حشود كبيرة من إخوانه الذين هتفوا «الله أكبر ولله الحمد» اغرورقت عيناه بالدموع عندما راح الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، وزير الأوقاف الذي كان يخطب الجمعة، يذكر بمشهد دخول الفرنسيين للجامع الأزهر بأحذيتهم وخيولهم.

وفي مساء اليوم ذاته كان محمد مرسى يتوجه إلى ميدان التحرير، وسط عشرات الآلاف من أنصاره، صعد إلى المنصة سريعاً، كان مرسى يرتدي حُلَّةً بلا رباط عنق، أدى القسم أمام المتظاهرين، وألقى خطاباً كان مثارَ تنذُرٍ لدى الكثيرين، وأبدى العالمون قلقهم من كلماته عندما قال: «أيها الشعب العظيم جئت أمامكم لأنكم مصدر السلطة والشرعية التي لا تعلو عليها شرعية، أنتم أهل الشرعية ومصدرها وأقوى مكان فيها، من يحتمي بغيركم يخسر، ومن يسر مع إرادتكم ينجح، جئت إليكم مؤمناً تماماً بأنكم مصدر السلطة والشرعية، التي تعلو على الجميع، لا مكان لأحد ولا مؤسسة، ولا هيئة ولا جهة فوق هذه الإرادة، الأمة هي مصدر السلطات جميعاً، هي التي تعقد وتعزل، من أجل ذلك أتيت اليوم إلى هنا، الكل يسمعي الآن، الشعب كله يسمعي، الوزارة والحكومة، الجيش والشرطة، أقولها وبكل قوة «لا سلطة فوق هذه السلطة، أنتم أصحاب السلطة، أنتم مصدر هذه السلطة، تمنحونها لمن تشاءون وتمنعونها عن تشاءون».

أدرك الكثيرون في هذا الوقت، أن الرئيس يلعب على مشاعر الجماهير، وأنه لا يعير اهتماماً لمؤسسات الدولة وسلطاتها الشرعية.

لقد أراد الرئيس أن يبعث برسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وما كان يسميه بالدولة العميقة، ويحذر من أنه سيلجأ إلى الشعب في أية محاولة للانتقاص من سلطاته كما كان يقول!

وكان الشعب بالنسبة لمرسى يعني جماعته وأنصارها، فهم وحدهم أصحاب الشرعية، والأكثر حرصاً على مصلحة الدولة، أمّا غير ذلك فلا قيمة له.

قبيل أن ينهي مرسى خطابه في ميدان التحرير، كان قد أزاح الحراسة من أمامه، وكشف عن صدره وهو يقول للمحتشدين: «بابي مفتوح لكم، أنا لا أرتدي قميصًا واقياً، أؤكد لكم إنني سأعمل معكم في كل لحظة من ولايتي الرئاسية».

والحقيقة أن قائد الحرس الجمهوري في هذا الوقت، اللواء «محمد نجيب عبد السلام» كذب ما قاله مرسى من أنه لم يكن يرتدي قميصًا واقياً من الرصاص في حوار على قناة «صدي البلد»، عندما قال: «لقد جئنا له بقميص واقٍ خفيف من الولايات المتحدة، وقام بارتدائه أمامي، وذهب إلى ميدان التحرير وهو يرتدي هذا الواقى من الرصاص».

في تمام العاشرة من صباح السبت 30 يونية، كان موكب محمد مرسى قد وصل إلى مبنى المحكمة الدستورية العليا بالمعادي، رفض الرئيس إذاعة القسم الدستوري، لكن ثلاثة من قضاة المحكمة في مقدمتهم المستشار تهاني الجبالي، أصروا على إذاعته على الهواء، ولم يجد مرسى أمامه من خيار سوى أن يرضخ لمطلب الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية.

بعد أداء القسم توجه محمد مرسى إلى احتفال جماعة الإخوان، بقاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة القاهرة، لقد وَجَّهَتْ الجماعة الدعوة إلى كل أعضاء مجلسي الشعب والشورى، وعدد من كبار الشخصيات العامة والكوادر الرئيسية للجماعة في القاهرة والمحافظات.

قبل أن يدخل محمد مرسى إلى القاعة، كان عدد من أعضاء المجلس العسكري قد توجهوا إلى القاعة، وفور وصولهم إليها انطلقت الهتافات الإخوانية «يسقط يسقط حكم العسكر»، هنا ثار اللواء حسن الرويني وقال بصوت عال أمام الجميع: «جرى إيه يا بلتاجي.. ده أحنا دافينه سوا، مكانش ده اتفاننا».

كاد الحوار يحتدم بين الطرفين إلا أن المرشد العام للجماعة محمد بديع، تدخل في الوقت المناسب وتوجه إلى اللواء حسن الرويني الذي كان في قمة

غضبته وثورته وقال له: «معلش، أنا حخلى القاعة كلها تصفق للمشير فور دخوله» ثم أمسك بهاتف كان في يده وأصدر تعليماته إلى البلتاجي بالتوقف عن الشعارات المعادية للقوات المسلحة والترحيب بالمشير لحظة دخوله!

وما حدث مع قادة الجيش، حدث أيضًا بشكل أو بآخر مع د. أحمد الطيب شيخ الأزهر، الذي فوجئ بعدم وجود مقعد له في الصف الأول، وظل يبحث عن كرسيه وسط تهكم بعض الحاضرين من الإخوان، والذين احتلوا الكراسي المتقدمة، ولكن دون جدوى، تساءل الرجل عن مقعده فلم يجد إجابة، فاضطر إلى الانسحاب خارج القاعة، ومضى إلى مكتبه دون أن يحرك ذلك ساكنًا لدى منظمي الاحتفال من أعضاء الجماعة.

كان شيخ الأزهر يعرف أن جماعة الإخوان لن تغفر له أنه استضاف الفريق أحمد شفيق في منزله بمدينة القرنة بالأقصر، أثناء فترة الانتخابات الرئاسية، ولذلك جرى تعمد إهانته، بالضبط كما تعمد محمد مرسي في وقت لاحق، عندما رفض مصافحته وأثناء حفل تخرج طلاب إحدى الكليات العسكرية وتخطاه أمام الجميع بشكل أثار الاستياء.

عندما تحدث «محمد مرسي» أمام الحاضرين في جامعة القاهرة، أشاد بالمجلس العسكري وقال: «إنه أوفي بالعهد والوعد الذي قطعه على نفسه بـ ألا يكون بديلاً للإرادة الشعبية»، وفاجأ الجميع عندما قال: «إن الجيش المصري سوف يعود ليتفرغ لمهمته في حماية أمن وحدود الوطن»، وقال: «إن القوات المسلحة ستعمل مع باقي مؤسسات الدولة في إطار الدستور والقانون».

وكان أخطر ما قاله مرسي في هذا الاحتفال «هو عودة المؤسسات المنتخبة لأداء دورها»، الأمر الذي كان يعني عودة مجلس الشعب الذي قضت المحكمة الدستورية بحله، بعد قبول الطعن على عدم دستورية إحدى مواد قانون الانتخاب، وقد جاء هذا الكلام مناقضاً لما قاله منذ قليل أمام المحكمة الدستورية العليا.

في هذا الصباح كنت قد تلقيت اتصالاً من المراسم العسكرية، وأمين عام رئاسة الجمهورية، يؤكدان فيه على ضرورة حضوري مراسم تسليم السلطة إلى مرسى في المنطقة العسكرية بالهايكستب، وكان الموعد المحدد هو الواحدة ظهرًا، وقد قررت الذهاب إلى هناك بعد أن اعتذرت عن الحضور للاحتفال المقام في جامعة القاهرة.

عندما وصلت إلى منطقة «الهايكستب» العسكرية، تم إدخالني إلى قاعة الاستقبال الرئيسية، وقد كنت المدني الوحيد وسط قادة القوات المسلحة، وأعضاء المجلس الأعلى للشرطة، وقد كان الجميع في حالة من القلق الشديد على مصير البلاد ومستقبلها.

وفي نحو الرابعة عصرًا وصل مرسى، ورفقته المشير طنطاوي، ألقى المشير كلمة تحدث فيها عن وفاء الجيش بتعهداته واحترامه للشرعية، ثم جاء الدور على الرئيس مرسى، الذي خاطب القوات المسلحة وقال: «كنتم دائمًا عند حسن ظن شعبكم، أشهد بأنكم كنتم دائمًا تقدرعون المسؤولية، وأنكم كنتم دائمًا الرجال الذين يعتمد عليهم رغم صعوبة الطريق ووعورته، وقال أشهد لكم أمام الله والشعب ما حييت أنكم تحبون وطنكم، وأنكم تحرصون على تحقيق مصلحته وتعلنون من شأنه، وأنكم ستكونون في قلبي وتحت نظري».

وكان من الغريب أن يتحدث في هذا الخطاب بلغة مغايرة عن اللغة التي تحدث بها أمام الاحتفال الذي أقيم بجامعة القاهرة، عندما قال: «أطلب من رجال القوات المسلحة أن يبقوا في أماكنهم بالداخل وألا يعودوا إلى ثكناتهم في الوقت الراهن لأن الوطن في حاجة إليكم لحين ترتيب منظومة الأمن»!!

بعد أن تناولنا وجبة الغداء في قاعة الشرف، وكان حاضرًا فيها مرسى ونجله، والعديد من القيادات العسكرية والشرطية والحكومية والإعلامية، قام المشير طنطاوي بمرافقة مرسى إلى خارج القاعة للمغادرة، وقبل أن يغادر قام المشير طنطاوي والفريق عنان بتأدية التحية العسكرية له.

كنت في هذا الوقت أرقب الموقف على مقربة، اهتزت مشاعري وأنا أجد المشير يؤدي التحية العسكرية للرئيس الإخواني، تقدمت نحوه وصافحته كان وجهي مكفهرًا، أدرك المشير سبب غضبتي، قال لي أمام الحاضرين: «فكها.. كل حاجة حتمشي تمام إن شاء الله»؛ لم أعلق على كلماته، كانت الحسرة والإحساس بالحزن والألم قد سيطرت على كل مشاعري، لم أعلق، ولكنني مضيت بعيدًا وغادرت المعسكر.

توجه محمد مرسي في هذا اليوم إلى القصر الجمهوري مباشرة، وبدأ في مناقشة جدول أعمال العمل اليومي، وترتيب القصر من الداخل، مستعينًا في ذلك بعدد من المعينين من قبل مكتب الإرشاد.

في يوم الأربعاء 4 يوليو 2012، نشر خبر في وقت متأخر من المساء أشار إلى أن محكمة القضاء الإداري حددت يوم الثلاثاء 10 يوليو، للنظر في قضية بطلان الجمعية التأسيسية المرفوعة من المحامي «شحاته محمد شحاته»، بعد أن جرى تحديد 4 سبتمبر في موعد سابق لنظر القضية.

سادت حالة من التفاؤل لدى الكثيرين، وقال البعض إن ذلك يمكن أن يقود إلى إصدار حكم يقضي ببطلان الجمعية التأسيسية الحالية، ووضع جمعية بديلة عبر المجلس العسكري، المسئول عن التشريع في هذه الفترة.

في اليوم التالي اتصلت بالدكتورة «فايزة أبو النجا» وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، في حكومة تسير الأعمال وتحدثت معها حول الحكم المتوقع صدوره من محكمة القضاء الإداري، وكانت الوزيرة متفائلة للغاية، وقالت: «إذا صدر الحكم سيكون ذلك تطورًا مهمًا وإيجابيًا».

في هذا الوقت تزايدت حدة التظاهرات الفتوية حول القصر الجمهوري، وكان ذلك أمرًا مقلقًا لمحمد مرسي وجماعته، ولذا صدر بيان على لسان القيادي الإخواني

«صباحي صالح»، أكد فيه أن الدولة العميقة وأنصار النظام السابق، يقفون خلف هذه التظاهرات، وكان ذلك تجنيًا هدفه البحث عن «شماعة» لتعليق المشكلات عليها.

كان الجدل في هذا الوقت يدور حول الإعلان الدستوري المكمل، وفي يوم السبت 14 يوليو اجتمع مكتب إرشاد جماعة الإخوان، بحضور «سعد الكتاتني»، و«أحمد فهمي»، و«محسن راضي»، و«أسامة ياسين» وآخرين.

وقد صرح محسن راضي عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، بأن الرئيس محمد مرسي يدرس إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، وإصدار إعلان دستوري جديد في حال صدور حكم بحل الجمعية التأسيسية، وطرحه للاستفتاء على الشعب، وقال «إن الرئيس ناقش مع القوى السياسية وقيادات بالجماعة هذه الفكرة، وأن اجتماع مكتب الإرشاد كان مخصصًا لمناقشة هذه القضية».

وفي هذا الوقت دعا حازم أبو إسماعيل إلى مليونية يوم الجمعة 14 يوليو 2012، ضد الإعلان الدستوري المكمل، حيث كان الهدف هو إجبار المجلس العسكري على سحب الإعلان الدستوري المكمل وإلغائه، وقال موجهًا حديثه للمواطنين «لا بد أن يترك المجلس العسكري السلطة فورًا ويعود مرة أخرى إلى ثكناته» وتساءل «كيف نقبل أن تكون كرامتنا مرهونة بين يدي 19 شخصًا أعضاء بالمجلس العسكري»، وقال «إن المليونية المقبلة لها أهمية كبرى في التصدي لهيمنة المجلس العسكري على الحكم كي لا تدفع ثمنه الأجيال القادمة»!!

وقال «كارم رضوان» عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة «سيتم الدخول في اعتصام مفتوح في ميدان التحرير حتى يعود البرلمان»، مؤكدًا أن إلغاء الإعلان الدستوري المكمل هو من أهم المطالب، وقال «سوف نطلب من خلال المليونية بعودة الجيش إلى ثكناته»، ولم يتوقف الأمر عند الأحزاب ذات التوجه الديني، بل امتد إلى بعض القوى والشخصيات الليبرالية والمتعاطفة مع جماعة الإخوان.

وقد صرح د. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بقوله: «إن الرئيس المنتخب محمد مرسي يحق له تعديل وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي يشل قدرات الرئيس بعد أدائه اليمين الدستورية».

كانت الحملة ضد المجلس العسكري في تصاعد مستمر، وهو ما دعا أعضاء المجلس إلى الإعراب عن استيائهم من هذا التحريض غير المبرر.

وفي يوم 14 يوليو كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تزور القاهرة، وقبل أن تلتقي محمد مرسي رئيس الجمهورية، صرّحت بأنها ستلتقي في اليوم التالي 15 يوليو بالمشير حسين طنطاوي للتباحث معه حول دور الجيش في حماية الأمن القومي، والتحول الديمقراطي، الذي حدث في مصر وسبل تسليم السلطة.

هذه التصريحات المستفزة أحدثت حالة من الغضب داخل أوساط المجلس العسكري، لأنها مثّلت انحيازاً لجماعة الإخوان وتدخلًا في الشؤون الداخلية المصرية.

وبعد لقاءها بالرئيس مرسي، الذي حدث في هذا اليوم نفسه، خرجت كلينتون بتصريح أكثر استفزازًا عندما قالت: «إنه حان الوقت لتسليم المجلس العسكري السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب»، وقالت: «نحن ندعم عودة الجيش لأداء مهامه في حفظ الأمن القومي المصري».

في صباح اليوم التالي كان موعد اللقاء بين كلينتون والمشير، استمر اللقاء قرابة الساعة، ودعت خلاله كلينتون المشير مرة أخرى إلى ضرورة الإسراع بتسليم السلطة.

استفزت الكلمات المشير طنطاوي مجددًا، وقال: «الجيش ليس طامعًا في السلطة، والمجلس الأعلى مسئول عن سلطة التشريع بمقتضي الإعلان الدستوري الصادر في 30 يونيو 2011 في حال غياب مجلس الشعب»، وقال: «إنه فور انتخاب البرلمان سيسلم المجلس العسكري السلطة».

كان اللقاء حادًا، وقد أعطى فيه المشير درسًا قاسيًا لوزيرة الخارجية الأمريكية، وطلب منها أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، وحذرهما من خطورة التمادي في مسلكها.

بعد انتهاء اللقاء استقل المشير طنطاوي طائرة هليكوبتر، لحضور حفل تسليم وتسلم قيادة الجيش الثاني الميداني بالإسماعيلية، رافق المشير أربعة من أعضاء المجلس العسكري هم اللواء «فؤاد عبد الحليم»، واللواء «إسماعيل عثمان»، واللواء «سامح صادق»، واللواء «ممدوح عبد الحق».

أمسك المشير بورقة وقام بقسمتها أربعة أجزاء، وأعطى كل منهم جزءًا من هذه الورقة، وطلب منهم أن يختاروا اسمًا لتولي منصب وزير الدفاع خلفًا له، وآخر يتولي منصب رئيس الأركان خلفًا للفريق سامي عنان، فكتب كل منهم اقتراحه بشكل سري، وعندما اطلع المشير على الأوراق المقدمة، وجد أن الأربعة اتفقوا على اختيار اللواء «عبد الفتاح السيسي» «مدير المخابرات الحربية»، في هذا الوقت، وزيرًا للدفاع، واللواء صدقي صبحي، قائد الجيش الثالث في هذا الوقت، رئيسًا للأركان، كان ذلك في الخامس عشر من يوليو 2012.

عندما وصل المشير إلى مقر قيادة الجيش الثاني ألقى خطابًا في حفل التسليم والتسلم، قال فيه موجهًا كلامه للضباط والجنود «لا شيء يثني القوات المسلحة عن دورها في حماية مصر وشعبها، وإن مصر لن تسقط، وأنها لكل المصريين وليست لمجموعة بعينها، وأن القوات المسلحة لن تسمح بذلك».

أثارت هذه الكلمات مخاوف جماعة الإخوان التي عقد مكتب إرشادها اجتماعًا خاصًا لبحث تصريحات المشير، وكيفية التحرك سريعًا لإعادة مجلس الشعب «المنحل» وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وتجريد المجلس العسكري من جميع سلطاته.

بعدها قال «محمد فؤاد جاد الله» المستشار القانوني لمحمد مرسي «إن قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب وإلغاء قرار المشير لا يزال ساريًا»، وقال «إن الرئيس نفذ حكم المحكمة الدستورية بحل المجلس وفي الوقت نفسه عالج الفراغ التشريعي بإعلانه إجراء انتخابات مبكرة عقب الانتهاء من وضع الدستور».

وقال «إن بيان الرئاسة أكد على احترام حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار الرئيس بعودة البرلمان لا يعتبر تراجعًا، بل تأكيدًا لقراره مع احترام حكم المحكمة»، وقال «إننا نبحث في التنفيذ الأمثل لقرار المحكمة الدستورية ببطالان بعض البنود الخاصة بقانون الانتخابات وليس القانون بالكامل».

هكذا كانت كلماته التي لا تستند إلى منطق أو قانون أو دستور، بل كانت محاولة للتسويق هدفها التمهيد لقرار عودة البرلمان «المنحل» مجددًا.

أما عن وجود نوايا لإلغاء الإعلان الدستوري فتحدث فؤاد جاد الله بالقول «إن الهدف من قرار الإلغاء المنتظر هو حل المشكلات التي سببها الإعلان مشددًا على أن سلطات الرئيس لا تقتصر على تعديل الإعلان الدستوري فحسب، بل إلغاؤه، لأن الشعب لم يستفت عليه، وأن المجلس العسكري أقره دون وجه حق وبالتالي فمن حق مرسي بالتبعية أن يعدله أو يلغيه».

في هذا الوقت لجأ سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق إلى محكمة النقض للإقرار بعودة البرلمان إلا أن المحكمة رفضت ذلك، وأكدت عدم اختصاصها بنظر صحة العضوية، واعتبرت بالتالي أنها غير مختصة بنظر الخطاب المرسل من سعد الكتاتني على أساس أن مجلس الشعب قد سقط بحكم الدستورية.

وهكذا سد الباب أمام محاولات التحايل، وفشل محمد مرسي مجددًا في أن يعيد الحياة إلى مجلس الشعب، وسقطت جميع ادعاءاته أمام الحكم البات والنهائي الذي كان قد صدر في 14 يونية بحل مجلس الشعب، ولم يجتمع المجلس الباطل سوى جلسة واحدة، وأغلق أبوابه بعد الحكم النهائي لمحكمة النقض.

السيناريو البديل

في فجر الحادي والعشرين من يوليو، وصل إلى مطار القاهرة جثمان نائب رئيس الجمهورية السابق «عمر سليمان» على متن طائرة خاصة قادمة من الولايات المتحدة.

كان رجال المخابرات المصرية قد أعدوا كل شيء بدقة، وكان بعض من أفراد الأسرة قد وصلوا مساء الجمعة قادمين من لندن، واستعدوا لاستقبال الجثمان فجر اليوم التالي.

كان موعد الجنازة هو عصر يوم السبت ذاته، وكان مقرراً أن يشارك فيها محمد مرسي رئيس الجمهورية، إلا أن أوامر صدرت من مكتب الإرشاد بعدم المشاركة، رغم وصول قوات الحرس الجمهوري إلى مسجد آل رشدان بمدينة نصر.

كنت قد وصلت قبل الموعد بفترة من الوقت، جلست في المسجد انتظاراً لوصول الجثمان، وبعد أداء الصلاة انتظم الحاضرون، وكان في مقدمتهم المشير طنطاوي، واللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، وأعضاء المجلس العسكري، والدكتور كمال الجنزوري، وعدد من وزراء الحكومة.

توجهت للمشير ولأعضاء المجلس العسكري، وقلت لهم بصوت عال أمام الحاضرين «ماذا تنتظرون؟ يجب إسقاط حكم الإخوان قبل أن يحاولوا إسقاط مصر».

وعندما بدأ طابور الجنازة العسكرية في التحرك حملني المشاركون على أكتافهم ورحلت أهتف «الأمريكان والإخوان.. قتلوا عمر سليمان»، وهتفت أيضا «يسقط يسقط حكم المرشد»، وكانت تلك المرة الأولى التي يتردد فيها هذا الهتاف، الذي انتشر كالنار في الهشيم على مواقع الانترنت.

مضينا لنحو مائتي متر في موكب الجنازة الشعبية للراحل الكبير، ثم وقف المشير واللواء مراد موافي، يتلقيان العزاء، وسط حالة من الصخب الشعبي والهتافات التي هزت أركان المكان.

كانت لدى الإخوان شماتة غريبة في رحيل عمر سليمان، فقد كان الرجل واحداً من خصوم هذه الجماعة، التي حذّر من وصولها للسلطة في إطار صفقة مشبوهة مع الأمريكيين.

كانت الأجواء تنذر برحيل حكومة الجنزوري، وفي الرابع والعشرين من يوليو 2012، كلف محمد مرسي وزير الري د. هشام قنديل بتشكيل الحكومة الجديدة، وقد أثار اختيار قنديل صدمة لدى الرأي العام، فالرجل لم يكن معروفاً، ولكن مكتب الإرشاد تولّى ترشيحه لهذا المنصب، بسبب قربه من أفكارهم واستعداده لتنفيذ أجندتهم.

كان الاتجاه لدى المجلس العسكري في هذا الوقت أن يرفض المشير طنطاوي استمراره في منصبه كوزير للدفاع، وأن يعتذر عن هذا المنصب، وظل هذا الهاجس يراود الكثيرين، من الذين لم يتخيلوا أن يقف المشير أمام محمد مرسي ليؤدي القسم كوزير للدفاع، وكان من رأي هؤلاء أن يستخدم المشير طنطاوي سلطاته التي منحها له الإعلان الدستوري المكمل، وأن يعيّن وزيراً للدفاع، ويحتفظ لنفسه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة.

وبينما المشاورات مستمرة، أعلن عن وفاة شقيق المشير طنطاوي، بعد صراع مع المرض، وقد أقام له المشير عزاء في مسجد القوات المسلحة بمدينة نصر،

وعندما ذهبت لأقدم العزاء للمشير داخل المسجد، وبجواره الفريق عنان، فوجئت به يبادرني القول «انت فين .. انت فين»؟!

قلت له: موجود يا فندم.

قال لي: «أنا خلاص اتخنقت منهم.. لازم أشوفك فوراً وبسرعة، نسق مع اللواء يسري وتعال فوراً» (اللواء يسري زكي هو مدير مكتبه).

قلت له: حاضر يا فندم..

استمع اللواء مراد موافي إلى حديث المشير معي، فقال لي: أرجوك لازم تروح له سريعاً، انت عارف ثقته فيك، سيادة المشير فعلاً اتخنق من تصرفات محمد مرسى وجماعته، البلد بتضيع والراجل تعبان جداً.

مضيت إلى سيارتي وبقيت أفكر طيلة الطريق في كلمات المشير وتعليق اللواء مراد موافي عليها.. وما وراء ذلك!!

كنت أعرف أن المشير لديه القدرة على تحمل الكثير، ولكن يبدو أن الكيل قد طفح، وأن الرجل لم يعد قادراً على الصمت طويلاً، لكنه بالقطع كان لا يزال يلتزم الحكمة في كل تصرفاته.

في الثاني من أغسطس 2012، أدت الحكومة الجديدة القسم أمام رئيس الجمهورية محمد مرسى، وكان من الصعب على رجال القوات المسلحة، والرأي العام، أن يروا المشير طنطاوي يؤدي القسم أمام محمد مرسى، خصوصاً أن كثيراً من أعضاء المجلس الأعلى كانوا رافضين ذلك وبشدة.

في هذا الوقت كانت الأحداث تتداعى سريعاً، لم أتمكن من اللقاء بالمشير طنطاوي، أو الاتصال به، حتى جاء الخامس من أغسطس 2012، وكانت البلاد على موعد مع حدث خطير، تم الإعداد له سرّاً تحت إشراف جماعة الإخوان، وبالاتفاق مع حركة حماس وعناصر إرهابية داخل سيناء.

في هذا اليوم تحركت عدة سيارات دفع رباعي، واتجهت إلى «كمين الحرية» بمنطقة رفح، وعلى بعد 2 كيلو مترًا من منطقة «كرم أبو سالم» على الحدود مع العدو الصهيوني، وصل الركب في الساعة مساءً، مع انطلاقة مدفع الإفطار، كان الجنود المصريون الذين يربطون في هذه المنطقة، قد انتهوا لتوهم من إعداد وجبة الإفطار، وفجأة انقض عليهم 35 إرهابيا ملثمين يرتدون الملابس العسكرية الزيتية، واستطاعوا في دقائق معدودة قتل 16 من الجنود المصريين، وجرح سبعة آخرين. سالت الدماء الطاهرة، واختلطت بوجبة الإفطار، التي كان الصائمون يستعدون لتناولها، ثم قامت المجموعة الإرهابية بالاستيلاء على مركبة مدرعة، واستخدامها في اختراق الحدود مع العدو الصهيوني في منطقة «كرم أبو سالم» جنوب قطاع غزة. كان الخبر مفاجئًا للكثيرين، لقد أحدث صدمة عنيفة في أوساط المصريين، توالى البيانات التي تشجب وتدين، غير أن أخطر ما تضمنه بيان المجلس العسكري، هو التأكيد على أن الهجوم الإرهابي تزامن معه قيام عناصر من قطاع غزة، بالمعاونة من خلال أعمال قصف بنيران مدافع الهاون على منطقة كرم أبو سالم. كان ذلك يعنى أن هناك عناصر فلسطينية قد شاركت في الهجوم على الجنود المصريين، وأن عناصر معاونة لها هي التي تولت عملية القصف على منطقة كرم أبو سالم، داخل الأراضي التي يستولي عليها العدو الصهيوني، أثناء محاولة الإرهابيين اختراق الحدود إلى داخل المنطقة نفسها!!

في هذا الوقت أصدرت رئاسة الجمهورية بيانًا على لسان المتحدث الرسمي «د. ياسر علي»، أكدت فيه إدانتها للحادث، وقالت إنه لن يمر مرور الكرام دون رد مناسب. وعقد الرئيس مرسي في صباح اليوم التالي اجتماعًا بحضور المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، واللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، واللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة، واللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية، حيث جرت مناقشة آخر المعلومات المتعلقة بالحادث الإجرامي.

وفي هذا الوقت أعلنت القوات المسلحة عن عقدها مؤتمراً صحفياً في اليوم ذاته، بإدارة الشئون المعنوية للإعلان عن تفاصيل العملية «نسر» التي اتُّخذ قرار بالبدء فوراً في تنفيذها، للقبض على الجناة، وتطهير المنطقة من الإرهابيين. وقد وعدت مصادر بالقوات المسلحة بالكشف عن نتائج التحقيق حول هوية المتورطين في الحادث، خصوصاً أن مصدرًا عسكريًا مسئولاً، قال: «إن نتائج التحقيقات تضم الكثير من المفاجآت، ومن حق الشعب أن يعرفها وسنعلنها بوضوح، دون النظر لأي اعتبارات أخرى». انتظر الناس معرفة نتائج التحقيقات، لاسيما أن الجانب الإسرائيلي أخطر مصر بمعلومات محددة حول الحادث، إلا أن انتظار المصريين طال كثيرًا، ولم يتعرفوا على حقائق ما جرى.

لقد استطاعت مصر في هذا الوقت الحصول على موافقة الحكومة الإسرائيلية، بإدخال العديد من المعدات والطائرات العسكرية إلى داخل منطقة سيناء، حيث شنت القوات المصرية هجومًا على الأنفاق، وتمكنت في هذا الوقت من تدمير 60 نفقًا، كما بدأت حملة مطاردات للإرهابيين داخل مناطق عديدة في سيناء، كانت مشاعر الغضب قد عمت البلاد بأسرها، فخرجت العديد من المظاهرات تركزت في القاهرة ومدن القناة والإسكندرية، تُحمّل المسؤولية عن هذا الحادث لجماعة الإخوان ومحمد مرسي، كما راحت الاتهامات تطال بعض القوى الفلسطينية على الساحة، ومن بينها حماس، إلا أن الحركة نفت هذه المعلومات، أما جماعة الإخوان المسلمين فراحت بدورها تتهم إسرائيل، وتحملها المسؤولية عن هذا الحادث، حتى وإن لم تكن قد تورطت فيه بشكل مباشر.

وفي يوم السادس من أغسطس 2012، وجه الرئيس محمد مرسي كلمة إلى الشعب قال فيها: «إن دماء الشهداء لن تضيع هدرًا، وإنه أصدر أوامره للقوات المسلحة والشرطة، للتحرك لمطاردة الإرهابيين والقبض عليهم». وتوعد مرسي بفرض السيطرة الكاملة على المناطق التي استهدفت، وقال إن سيناء آمنة، وسيدفع المتورطون الثمن غاليًا، وإن القوات المصرية قادرة على مطاردة وملاحقة

المجرمين أينما وجدوا، وأن الأمر سيتصاعد اليوم للوصول إلى نتيجة حاسمة مع هؤلاء، وسيرون كيف يكون رد الفعل على هذا الجرم!!

وفي عصر اليوم ذاته قام مرسى يرافقه المشير طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ووزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، بزيارة إلى العريش، إلا أنه لم يتمكن من زيارة موقع الحادث في رفح، والتقى كتيبة حرس الحدود رقم «101»، وتحذرت للضباط والجنود المرابطين، معربًا عن أسفه الشديد لسقوط الشهداء والجرحى، وقال إن المصلحة العامة هي في التوصل إلى الجناة، والجهة التي تدعمهم والأخذ بالتأثر لشهادتنا حماة الوطن.

في هذا الوقت كان اللواء مراد موافي، مدير المخابرات العامة، قد صرّح لعدد من وسائل الإعلام، بأن جهاز المخابرات كانت لديه معلومات مؤكدة عن وجود تهديدات بهجوم إرهابي يستهدف وحدات عسكرية في سيناء، قبل وقوع حادث رفح، وأن هذه المعلومات لم تشر إلى مكان أو توقيت الهجوم، وقال إن المخابرات أبلغت الجهات المعنية بهذه المعلومات.

كان التصريح يعني براءة جهاز المخابرات العامة من أي تقصير في تقديم المعلومة المسبقة، وتحميلها لآخرين. وقد أراد اللواء موافي أن يبلغ الرأي العام عبر هذا التصريح، أن هناك جهات وصلتها المعلومات ولم تتحرك، خصوصًا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بينامين نتياهو»، كان قد طالب قبل هذا الحادث السياح الإسرائيليين بالعودة من سيناء فورًا، لوجود معلومات استخبارية باحتمالية وقوع هجمات إرهابية، بسبب وجود نشاط غير اعتيادي على شريط الحدود بين مصر وغزة. ولقد أثار تصريح مدير المخابرات العامة حالة من الغضب الشديد لدى مؤسسة الرئاسة، وجماعة الإخوان، ولدى المشير طنطاوي الذي اعتبر أن الاتهام بالتقصير موجه إليه شخصيًا، حيث جرى عتاب من المشير لمدير المخابرات العامة.

لقد أبدى الكثيرون من المواطنين تقديرهم لصدور هذا التصريح، الذي كان يعنى إبراءً لذمة المخابرات العامة، ولذمة رئيسها شخصيًا من أي اتهام بالتقصير يمكن أن يوجه، وكانت تلك هي الحقيقة، لا سيما أن اللواء مراد موافي؛ كان قد بذل جهدًا كبيرًا قبيل الحادث لإقناع القيادة العسكرية بالبدء في حملة المواجهة، إلا أن المشير كان يرى أن تدخل الجيش يجب أن يكون هو الخطوة الأخيرة، تاركًا العنان لقوات الشرطة للقيام بتلك المهمة تحت إشراف القوات العسكرية في سيناء.

وكان محمد مرسي غاضبًا أيضًا من تصريح اللواء مراد موافي، لأن الاتهام طاله شخصيًا باعتبار أنه رئيس الجمهورية، وأنه كان يفضل ألا يدلي مدير المخابرات العامة بهذا التصريح علانية.

في السابع من أغسطس 2012، أعلن عن تشييع جثامين الشهداء الستة عشر من مسجد آل رشدان بمدينة نصر، في جنازة عسكرية يحضرها رئيس الجمهورية، وقادة الجيش وكبار المسؤولين، وفي العاشرة والنصف من صباح هذا اليوم، كنت قد مضيت إلى المسجد للمشاركة في الجنازة، التي ستطلق من هناك وصولاً إلى قبر الجندي المجهول بمنطقة «المنصة»، كان الحشد كبيرًا، وكان الألم باديًا على الوجوه، ومع دخول النعوش إلى ساحة المسجد، ارتفعت أصوات أهالي الشهداء بالهتاف الممزوج بالبكاء والدموع، كان المشهد رهيبًا، ستة عشر جثمانًا جرى لفها بعلم مصر، بينما بدا الذهول والحسرة على وجوه الجميع، بعد قليل حضر إلى ساحة المسجد الفريق سامي عنان، وعدد من القادة العسكريين، ثم حضر رئيس الوزراء د. هشام قنديل. انتشر رجال الشرطة العسكرية يحيطون بالنعوش، وكبار المسؤولين، يساعدهم في ذلك عدد من ضباط الشرطة، ورجال الأمن المركزي، الذين احتشدوا في الخارج لتأمين سير الجنازة.. وفور الانتهاء من أداء الصلاة على الجثامين، انفجر الغضب في النفوس، وترددت الهتافات المدوية ضد رئيس الجمهورية، وضد رئيس الوزراء، حاول رجال الحرس الخاص وضباط وجنود الشرطة العسكرية، دفع رئيس الوزراء إلى خارج المسجد سريعًا، إلا أن جمهور

الغاضبين راخوا يلقون بالأحذية على د. هشام قنديل، وكادوا يفتكون به، وراخوا يطاردون جميع القيادات السياسية الأخرى، ومن بينهم د. عبد المنعم أبو الفتوح الذي حاول البعض الاعتداء عليه، وتكرر هذا الاعتداء ضد آخرين، ومن بينهم «نادر بكار»، القيادي بحزب النور، وفور أن خرجت من المسجد، فوجئت بجمهور كبير يحملني على الأكتاف، لتتطلق الهتافات مدوية تطالب «بإسقاط حكم المرشد»، تم حمل النعوش الستة عشر، على سيارات للجيش، واتجهت جميعها، ونحن خلفها، لتحرك من أمام قبر الجندي المجهول، وهناك كان الضباط والجنود والقادة في انتظار وصول الرئيس، حملني المواطنون مرة أخرى على الأكتاف، وراح الهتاف يشتعل من جديد، مطالبين بالثأر وإعلان نتائج التحقيقات على الفور. كان في مقدمة الحضور هناك المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع، والفريق سامي عنان، رئيس الأركان، وأعضاء المجلس الأعلى، ود. كمال الجنزوري رئيس الوزراء السابق، ود. عصام شرف رئيس الوزراء الأسبق، والسيد عمرو موسى المرشح الرئاسي السابق، وعدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين وغيرهم. كانت درجة الحرارة مرتفعة للغاية، ظل الحاضرون ينتظرون مرسى الذي أعلن عن مشاركته في الجنازة، انتشرت قوات الحرس الجمهورى لتحيط بالجنازة المنتظر انطلاقها بعد قليل، كانت كل المؤشرات تقول إن الرئيس قد تحرك من القصر الرئاسى متجها إلى المنصة، وفجأة بعد طول انتظار تم إبلاغنا بأن مرسى عاد مرة أخرى إلى قصر الرئاسة، بعد أن نصحه «أسعد الشىخة» نائب رئيس الديوان، بخطورة مشاركته في الجنازة، فقرر التراجع والعودة، مضى موكب الجنازة، يتقدمه المشير طنطاوي، وارتفعت الهتافات، سادت حالة من الهرج والمرج، جرى على إثرها إنهاء مراسم التشييع بعد أمتار قليلة. كان المشير يشعر بالحرى فقد كانت الهتافات تطالبه بالتدخل، وإنهاء حكم الإخوان، كانت الأجواء متوترة للغاية، بينما راح بعض المشاركين في العزاء، يطاردون كل من يعرفون أنه ينتمى إلى جماعة الإخوان، أو القوى المساندة لها، وقد لوحظ في هذا الوقت غياب قيادات الإخوان عن المشاركة في تشييع الجثامين.

في هذا اليوم، وجه الرئيس محمد مرسي الدعوة إلى عدد من قادة الأحزاب السياسية، لعقد اجتماع طارئ بهم في قصر الاتحادية، وإطلاعهم على آخر التطورات الراهنة، وكان من بين الحضور د. سعد الكتاتني «الحرية والعدالة» د. عماد عبد الغفور «حزب النور» أبو العلا ماضي «حزب الوسط» د. عصام العريان «الحرية والعدالة» د. صفوت عبد الغني «التنمية والبناء» د. أيمن نور «غد الثورة» وآخرون، بدأ الرئيس الحديث بالوضع الراهن، وتعهد بالانتقام من قتلة الشهداء، وقال إنه يتابع سير التحقيقات بنفسه، وأنه لن يهدأ له بال إلا بعد الوصول للمقتلة والمحرضين. ثم تحدث عدد من القادة العسكريين الأمنيين، لإطلاع قادة الأحزاب على آخر تطورات العملية العسكرية والأمنية التي تجري في سيناء، لإعادة الأمن والاستقرار، والقبض على المتورطين. كانت المؤشرات جميعها في هذا الوقت تقول إن هناك عناصر سلفية تكفيرية، ومن بينها عناصر تنتمي إلى جماعة «جلجلت» هي المسؤولة عن هذا الحادث، جنبًا إلى جنب مع حماس التي تردد أنها شاركت في العملية، لحساب جماعة الإخوان، التي أرادت مبررًا لاتخاذ إجراءات ضد المشير وكبار القادة العسكريين، وقيل إن بعضًا من هذه العناصر قد جاءت من قطاع غزة، لتلتقي بالعناصر المصرية، ويجري تنفيذ العملية المشتركة بين الطرفين، وإن هذه العناصر تمكنت من الهرب عبر الأنفاق بعد تنفيذ العملية الإرهابية مباشرة.

لقد جرى في هذا الوقت، خلاف كبير بين الرئيس مرسي والمشير حسين طنطاوي، حول إعلان أسماء المتهمين بارتكاب هذه الجريمة، حيث توصلت سلطات التحقيق العسكرية إلى أسماء هذه العناصر، إلا أنه وفي يوم التاسع من أغسطس 2012، أبلغ المشير طنطاوي الرئيس بنتائج التحقيقات، وطلب الإذن بإذاعتها، حيث أشارت التحقيقات إلى تورط عناصر فلسطينية من قطاع غزة إلى جانب بعض العناصر المصرية المتطرفة المرتبطة سرا بجماعة الإخوان، كان موعد إذاعة البيان هو الخميس التاسع من أغسطس، وكانت القوات المسلحة وقد وعدت

بإذاعة أسماء المتورطين، ونتائج التحقيقات التي جرت، بهدف تهدئة المشاعر، خصوصاً أن هناك مليونية دعت إليها الأحزاب والقوى الثورية يوم الجمعة العاشر من أغسطس 2012. رفض الرئيس طلب المشير، وطالبه بتأجيل الأمر لحين الانتهاء من التحقيقات بشكل نهائي، ومعرفة ما إذا كان المتهمون ينتمون إلى بعض الفصائل الفلسطينية أم إلى حركات جهادية أخرى في غزة؟ ورغم غضبة المشير وإلحاحه الشديد، فإن الرئيس مرسي كان حاسماً في هذا الأمر، وأصر على تأجيل إعلان التحقيقات.

في هذا الوقت تسربت معلومات تقول: إن حركة حماس طلبت من كبار المسؤولين المصريين، تأجيل إعلان أسماء المتهمين الفلسطينيين في الوقت الحالي، حتى لا يحدث أي اضطراب في العلاقات بين أبناء الشعبين المصري والفلسطيني، بسبب مشاركة بعض من العناصر الفلسطينية التكفيرية في الحادث. لقد أشارت التحقيقات في هذا الوقت. ووفقاً لتصريح منسوب إلى مصدر أمني مسئول إلى صحيفة «المصري اليوم»، فقد تم اتخاذ قرار التأجيل عنوة رغم رفض المؤسسة العسكرية لثلاثة أسباب هي:

1- حتى تهدأ الأجواء، وتتضح الحقائق أمام الشعب المصري، الذي لا يجب أن يخلط بين حركة حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبين الجماعات الجهادية التكفيرية.

2 - حتى تكتمل التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية في الأحداث، والتوصل إلى جميع الأطراف المتورطة، لأن التحقيقات توسعت بشكل كبير، وتدخلت فيها أطراف متعددة، وهو ما يتطلب مزيداً من الوقت والجهد.

3- إعطاء الفرصة والوقت الكافيين للجهات الأمنية في حركة حماس، حتى تستطيع القبض على المتهمين، وتسليمهم لجهات التحقيق المصرية، حيث إن التحقيقات أثبتت أن المتهمين الفلسطينيين، فروا إلى قطاع غزة عبر الأنفاق بعد

تنفيذ الجريمة. وفي هذا الوقت صرح د. ياسر علي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئاسة ستعلن في تقرير كامل نتائج التحقيق والمعالجة الوقائية للأحداث، نافياً ضلوع أي من المفرج عنهم من الذين صدرت بحقهم أحكام من الجماعات المتشددة في مصر في هذه الأحداث.

كانت الاتصالات تجري بين الرئيس ووزير الدفاع بشكل مستمر، خلال هذه الأيام، وكان المشير قد أصدر قراراً في هذا الوقت بأن يكون اللواء «عبد الفتاح السيسي»، مدير المخابرات الحربية، هو حلقة الوصل بين مؤسسة الرئاسة والمجلس العسكري للقوات المسلحة، وهو ما استدعى من اللواء السيسي التردد على قصر الرئاسة كثيراً في هذا التوقيت، وكان يساعده في ذلك اللواء محمد العصار، مساعد وزير الدفاع لشئون التسليح.

في يوم الأربعاء 8 أغسطس 2012، كان هناك اجتماع لمجلس الدفاع الوطني برئاسة محمد مرسي، وحضور رئيس الوزراء د. هشام قنديل، ووزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، وبقية أعضاء المجلس من كبار المسؤولين والقادة العسكريين والأمنيين. وقد أعلنت رئاسة الجمهورية في أعقاب هذا الاجتماع، إقالة عدد من كبار المسؤولين أبرزهم اللواء مراد موافي، مدير المخابرات العامة، الذي عين بدلاً منه اللواء «رأفت شحاتة»، وإقالة اللواء نجيب عبد السلام، قائد الحرس الجمهوري، الذي عين بدلاً منه اللواء محمد زكي، واللواء حمدي بدين، قائد الشرطة العسكرية، الذي عين بدلاً منه نائبه اللواء «إبراهيم الدمياطي»، وإقالة اللواء عماد الوكيل، قائد الأمن المركزي، وتعيين لواء ماجد مصطفى كامل، بديلاً عنه، وإقالة اللواء محسن مراد، مساعد الوزير مدير أمن القاهرة، وتعيين اللواء أسامة الصغير بدلاً منه، كما جرت إقالة اللواء عبد الوهاب مبروك، محافظ شمال سيناء في الوقت نفسه. كانت المادة 53 «مكرر» من الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونيو 2012، تنص على أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري، بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة، وتعيين

قاداتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع».

كان هذا النص عائقاً أمام رئيس الجمهورية لاتخاذ القرارات بشكل مباشر، ولذلك كلف الرئيس المشير طنطاوي، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع لتعيين رئيس جديد لجهاز الشرطة العسكرية خلفاً للواء حمدي بدين. كان القرار مفاجئاً للمشير، حدثت حالة ارتباك شديدة داخل الأوساط العسكرية. تساءل القادة: وهل من حق الرئيس أن يعزل واحداً من أعضاء المجلس العسكري، والقادة الأساسيين للجيش، رغم وجود الإعلان الدستوري المكمل؟ ويومها قال اللواء حسن الرويني، إذا صمتنا لمرسي على ذلك فالدور سيكون على المشير نفسه في المرة القادمة!!

كان مرسى وجماعته قد حمل قائد الشرطة العسكرية وقائد الأمن المركزي المسئولية عن الاعتداء الذي تعرض له رئيس الوزراء داخل مسجد آل رشدان، من قبل جمهور الغاضبين، وكان السبب الرئيسي وراء إقالة اللواء مراد موافي، يرجع إلى التصريحات التي أدلى بها لعدد من الصحف ووسائل الإعلام، حول إبلاغه لكبار المسئولين بالمعلومات التي وصلت إليه، حول احتمال الهجوم الإرهابي في سيناء، كما قيل، لكن القضية كانت أكبر وأخطر من ذلك.

كانت مؤسسة الرئاسة مستاءة من تصريحات اللواء مراد موافي، وهو ما أدى بالمستشار محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني للرئيس، إلى الرد على ما أثاره اللواء موافي بالقول «إن الرئيس مرسى لم يكن يعلم بالتقرير الذي تحدث عنه اللواء مراد موافي، وحذر فيه من العملية الإرهابية». وهو ما أدى إلى قيام جهاز المخابرات بالرد على هذا التصريح ببيان أكد فيه «أن جهاز المخابرات العامة جهة جمع معلومات فقط، وليس سلطة تنفيذية، وأن المعلومات التي لديه بخصوص الحادث الإرهابي الذي وقع في سيناء أرسلها إلى صناع القرار، والجهات المسئولة وبهذا ينتهي دور الجهاز». أما بالنسبة اللواء حمدي بدين، فقد أصدر المشير طنطاوي،

بصفته القائد العام للقوات المسلحة، رئيس المجلس العسكري وزير الدفاع قرارا في بداية الأمر، بتعيينه مساعدًا لوزير الدفاع لشئون سيناء، ونقل التلفزيون المصري والعديد من وسائل الإعلام هذا الخبر.

وقد أثار قرار المشير ردود فعل عنيفة داخل مؤسسة الرئاسة، واعتبرت أن قرار المشير يمثل تحديًا لقرار رئيس الجمهورية، وأن المشير يكافئ قائد شرطته العسكرية السابق على «إهماله» في حماية رئيس الوزراء، وكذلك الانفلات الذي حدث أثناء تشييع جثامين الشهداء، مما حال دون مشاركة رئيس الجمهورية في مراسم التشييع، ولذلك اضطر المشير إلى التراجع عن قراره، وطلب من اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للشئون القانونية، نفي هذا الخبر، وبعدها أعلن عن تعيين اللواء بدين ملحقا عسكريا في الصين، وهو أمر لم تكن الرئاسة راضية عنه تمامًا.

كان القرار قد اتُخذ، لا حل أمام الرئيس سوى إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، حتى يفتح الطريق أمامه واسعًا للانفراد بالسلطة والإمساك بالسلطة التشريعية، وإعداد دستور جديد يعطي مزيدًا من الصلاحيات لرئيس الجمهورية، وكان مرسى في هذا الوقت قد تلقى من مكتب إرشاد جماعة الإخوان تعليمات للإسراع بتنفيذ التوصيات التي اتخذها وأهمها عزل المشير، ورئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، كل ذلك كان يجري وسط استعدادات أخرى في سيناء تتم على قدم وساق.

قبلها وفي السادس من أغسطس 2012 تحديدًا، أي بعد يوم من وقوع الحادث، كان قد وصل إلى اللواء أحمد جمال الدين الذي كان قد عُيّن لتوّه وزيرًا للداخلية، إخطار أمني من جهاز الأمن الوطني في سيناء يبلغه فيه أن محمد الظواهري، ومعه مرجان سالم أحد قادة السلفية الجهادية في سيناء، دخلا إلى منطقة الشيخ زويد على متن سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية، أبدى الوزير أحمد جمال الدين دهشته، وتساءل عن السبب، لم يجد إجابة شافية، لم يصدق أن السيارة تابعة لرئاسة الجمهورية،

فقام على الفور بالاتصال بالدكتور أحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس محمد مرسي وسأله عن حقيقة الإخطار؟ فقال له أحمد عبد العاطي، هي فعلاً سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية، والظواهري ومرجان مكلفان بمهمة خاصة من الرئاسة لاحتواء العناصر المتشددة داخل هذه المنطقة، أبدى أحمد جمال الدين دهشته، خصوصاً أنه يعرف التاريخ الإرهابي لكل من محمد الظواهري ومرجان سالم.

في اليوم التالي السابع من أغسطس 2012، كان هناك إخطار آخر يؤكد أن العناصر الإرهابية المتشددة، تتجمع بشكل كبير في منطقة الشيخ زويد، بهدف الاستعداد للإعلان عن إمارة إسلامية داخل سيناء.

قام الوزير أحمد جمال الدين بالاتصال بالدكتور أحمد عبد العاطي، لإخطاره بالأمر حتى يخطر الرئيس مرسي، إلا أن أحمد عبد العاطي كان منشغلاً في هذا الوقت، ونظرًا لخطورة الأمر، قام أحمد جمال الدين بإخطار محمد رفاعه الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وأبلغه بما ورد إليه من الأجهزة الأمنية داخل سيناء، فطلب رفاعه الطهطاوي ساعة من الوقت لإبلاغ الرئيس والرد على وزير الداخلية، وبعد أقل من ساعة كان رفاعه الطهطاوي يخطر الوزير أحمد جمال الدين ويقول له: لقد اتصلنا بهم في الشيخ زويد، وطلبنا منهم التوقف عن هذا الأمر فوراً، وللمرة الثانية أبدى وزير الداخلية دهشته من طبيعة العلاقة التي تربط بين رئاسة الجمهورية، وعناصر إرهابية مطلوب القبض عليها بتهمة ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون.

كانت الأحداث تتطور سريعاً على جميع المستويات، ويبدو أن كل ذلك كان يسير وفق خطة محكمة الأداء من خلال التصعيد على كل المستويات.

وفي يوم الأربعاء الثامن من ديسمبر 2012، كان مجلس الشورى قد أعد العدة من جانبه، إذ أصدر رئيس المجلس عدة قرارات أطاح خلالها بأكثر من خمسين قيادة صحفية، وكأنه يفتح الباب أمام أخونة الصحافة، وضمن تهيئة المسرح من

الناحية الصحفية والإعلامية أمام الحدث المتوقع، خصوصًا بعد أن ضمن السيطرة على التلفزيون والإذاعة من خلال تعيين صلاح عبد المقصود، وزيرًا للإعلام، وهو عضو قيادي في جماعة الإخوان المسلمين. ورغم جميع التحذيرات التي انطلقت في جميع الأوساط الصحفية، والبيان الصادر عن اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة برفض المعايير التي وضعتها اللجنة، التي شكلها مجلس الوزراء لاختيار رؤساء التحرير، ورؤساء المؤسسات، فإن الخطة كانت تقضي بالإستمرار في إحكام قبضة الدولة والجماعة على الصحافة، من خلال أخونها وأختياري عناصر أخرى يمكن أن تقبل بالإملاءات الإخوانية.

في هذا اليوم قررت حركة 6 أبريل، التجمع أمام منزل الرئيس مرسي بالقاهرة الجديدة، وأمام منزل العائلة بالشرقية، وأمام قصر الاتحادية لإظهار الدعم والتأييد لقراراته، ومطالبته بقرارات أكثر جذرية، وأشد وطأة ضد ما اسموه بالدولة العميقة، وضرورة تطهيرها. واعتبر السياسي «جورج إسحاق» أن قرارات الرئيس تأتي في محلها تمامًا، أما الإعلامي والناشط السياسي حمدي قنديل فقد قال اليوم تسلم الرئيس رئاسة الجمهورية، واعتبر محمود عفيفي المتحدث باسم حركة 6 أبريل أن قرارات مرسي ليست كافية، وأن البلاد في حاجة لإجراءات أكبر للتطهير الحقيقي. كانت عناصر النخبة ممن يطلق عليهم «حزب عاصري الليمون»، ترى ضرورة أن يحسم الرئيس موقفه، وأن يتسلم كامل السلطة في البلاد، كما أنهم طالبوه بضرورة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وإنهاء ما أسموه بحكم «العسكر» الذي استمر لـ 60 عامًا.

في يوم الجمعة 10 أغسطس، قام الرئيس مرسي بأداء صلاة الجمعة في مسجد الشيخ محمود الحصري بمدينة 6 أكتوبر، حيث ألقى خطابًا بعد انتهاء الصلاة وسط الحاضرين، قال فيه: إنه يقود بنفسه العمليات الجارية في سيناء لتطهيرها من الإرهابيين، وأن هذه العمليات لن تتوقف حتى تستقر الأحوال الأمنية في سيناء تمامًا. لقد توقف المراقبون أمام مقولة أطلقها الرئيس مرسي خلال خطابه بمسجد

الحصري، عندما قال «سأؤدب المتجاوزين من المواطنين أو الجيش أو الشرطة» إلا أن أحداً لم يكن يستطيع أن يتخيل وقائع ما شهدته الأيام التالية. في هذا الوقت كان الإعلامي «توفيق عكاشة»، قد وجه تحذيراً من على شاشة قناة «الفراعين» إلى المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، وقال لهما «أنا أحذر كما خلال 48 ساعة سيتم الإطاحة بكما بقرار من الرئيس» واعتبر البعض أن هذه الأقاويل هي من باب المخاوف المشروعة وليس أكثر.

بعد انتهاء الرئيس من خطابه في مسجد الحصري، قرر السفر إلى مدينة العريش، ومنها إلى رفح لمتابعة العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية. وقد وصل الرئيس في وقت مبكر من المساء يرافقه المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ووزير الداخلية أحمد جمال الدين، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

في هذا الوقت نقلت صحيفة «الأهرام» عن مسئول أمني بارز، تأكيد نجاح القوات المشتركة في عملية «نسر سيناء» في القبض على ستة من العناصر المتطرفة في مدينة الشيخ زويد يوم الخميس 10 أغسطس، وإصابة مسلحين في مناطق أخرى، وقال المصدر إن أجهزة الأمن نجحت في تحديد شخصية قائد التنظيمات المسلحة المسئولة عن العمليات الإرهابية في سيناء، وإنه فلسطيني الجنسية وينتمي إلى ما يعرف بجيش «جلجلت» في غزة، كان أكثر من 3500 ضابط وجندي يشاركون في عملية «نسر سيناء» تدعمهم 87 مدرعة وطائرتا هليكوبتر قتاليتين، إضافة إلى 60 مدرعة جديدة و117 آلية أخرى، وصلت يوم الخميس، وكانت التوقعات تشير إلى أن عدد المسلحين حوالي 1600 مسلح ينتمون إلى عدة محافظات مصرية فضلاً عن دول عربية مجاورة، ويطلقون على أنفسهم أصحاب «الرايات السوداء».

وصل الرئيس مرسي إلى العريش، وسط إجراءات أمنية لم يسبق لها مثيل، توجه وكبار المسؤولين إلى المنطقة الحدودية الشرقية في رفح في حوالي الخامسة مساءً

نفس اليوم 10 أغسطس، لم يكن الرئيس قد أصدر قراراً بتعيين محافظ جديد لشمال سيناء في هذا الوقت، فكان اللواء «مدحت صالح» رئيس مجلس مدينة العريش في استقباله، وعندما وصل الرئيس إلى منطقة رفح اصطحب في سيارته المشير طنطاوي ورئيس الأركان، ووسط الجنود والضباط قام باعتلاء كرسي ليخطب فيهم، وإلى جواره وقف وزير الدفاع من الناحية اليسرى ورئيس الأركان من الناحية اليمنى. بعد انتهاء زيارة الرئيس إلى سيناء طلب من المشير طنطاوي ضرورة عقد اجتماع في الحادية عشرة من مساء اليوم ذاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضوره شخصياً، إلا أنه طلب من المشير أن يقتصر حضور الاجتماع على أعضاء المجلس الأعلى الأساسيين، مع استبعاد كل المستدعين من الخدمة، والذين ضمهم المشير إلى اجتماعات المجلس العسكري، ولم يستطع المشير أن يرفض مطلب الرئيس، وقرر بالفعل قصر الاجتماع على الأعضاء الأساسيين للمجلس العسكري.

في هذا الاجتماع تحدث الرئيس عن تطورات الوضع في سيناء، وعن الأسباب التي دفعته إلى عدم نشر مضمون التحقيقات الأولى في قضية استشهاد وإصابة الجنود في رفح، وتجاهل مرسى في كلامه أمام المجلس العسكري الحديث عن أسباب قراراته الأخيرة، بإبعاد قائد الشرطة العسكرية وآخرين، إلا أنه تحدث مطولاً عن المؤسسة العسكرية، وضرورة النهوض بها وتوفير جميع الإمكانيات الضرورية لها. كان الرئيس يستهدف من وراء هذا الاجتماع استمالة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكأنه يمهد الطريق أمام قرارات صعبة يريد هم، إن لم يكونوا إلى جواره فيها، فعلى الأقل يلتزمون بسياسة الحياد.

انتهى الاجتماع في وقت متأخر من بعد منتصف هذا اليوم، في حين كانت الحشود، قد انفضت منذ قليل من ميدان التحرير ومنطقة المنصة، وهي حشود كانت تطالب بمحاسبة المتسببين والمتورطين في ارتكاب الحادث الإرهابي ضد الجنود المصريين في رفح. لقد لوحظ حتى هذا الوقت، أن رد فعل جماعة الإخوان

المسلمين تجاه حادث رفع لم يكن قويًا، وتميز بعدم الاكتراث، بل إن بعضهم راح يحمّل المؤسسة العسكرية مسئولية ما حدث، ويطالب بتسليم الرئيس كامل سلطاته من المجلس العسكري، ولم يكن أحد يعرف ما هي هذه السلطات التي في حوزة المجلس العسكري، باستثناء سلطة التشريع، وهي سلطة أصيلة للمجلس في غياب البرلمان.

كان حادث رفع يغطي على ما عداه من أحداث. وكان الناس يتساءلون في كل مكان عن هوية القتلة، ومتى يكشف النقاب عنهم؟ كانت المعلومات الأولية تقول إن نتائج التحقيقات التي كان يفترض إعلانها يوم الخميس 9 أغسطس، كانت تشير إلى أن الجثث الخمس التي تسلمتها مصر من إسرائيل، هي لعناصر فلسطينية قتلت وهي في طريقها للدخول عبر الحدود في منطقة «كرم أبو سالم» كما أن مصدرًا عسكريًا مصريًا قال في هذا الوقت، إن نتائج التحقيقات تضم الكثير من المفاجآت. ومن حق الشعب أن يعرفها، وسنعلنها بوضوح دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى.

وعندما نشر هذا التصريح أدرك المصريون أن هناك أزمة تتصاعد بين الجيش والرئاسة، ولقد توقف المراقبون أمام كلمة «دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى».

في هذا الوقت كانت قد وصلت إلى الأجهزة الاستخبارية المصرية، معلومات تحدثت عن تسلل بعض العناصر الفلسطينية المتشددة إلى داخل سيناء ومصر، تحمل بطاقات رقم قومي مصرية، وتتحلل أسماء مصريين، راجعت الجهات العسكرية مصلحة الأحوال المدنية في هذا الوقت، وتأكد لها أن ما تردد عن سرقة ماكينات طباعة الرقم القومي من مصلحة الأحوال المدنية في سيناء، وتهريبها إلى قطاع غزة واستخدامها بشكل غير شرعي، هو أمر جد ولا هزل فيه.

في هذا الوقت صرح وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، بأن سبعة أشخاص مشتبه في تورطهم في حادث قتل الجنود المصريين على الحدود، قد تم

تحديد هويتهم، وكان الجيش قد قبض على 99 شخصاً ممن تدور حولهم الشبهات، وقيل إنه تم اكتشاف معلومات مهمة عن العناصر المتسللة عبر الأنفاق، ببطاقات هوية مصرية، وكذلك حجم التنسيق بين العناصر الإرهابية المصرية داخل سيناء، وعناصر أخرى تنتمي إلى حماس وتنظيمات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة.

كان جهاز المخابرات الحربية، يقدم المعلومات أولاً بأول إلى جهات التحقيق، وقد وضع الجهاز الذي كان يرأسه اللواء عبد الفتاح السيسي في هذا الوقت، يده على معلومات في منتهى الخطورة، وكان من رأيه ضرورة الإعلان عن الحقائق كاملة. لإبراء ساحة القوات المسلحة من أي اتهامات قد تلحق بها، بزعم عدم إفصاحها عن هوية القتلة.

خيار القدر!!

كان كل شيء معدًّا جيّدًا، يوم السبت الحادي عشر من أغسطس 2012، قام أمير قطر بزيارة سريعة إلى مصر على رأس وفد حكومي كبير، التقى بالرئيس محمد مرسي على مائدة الإفطار، واستمرت مباحثاته نحو ساعتين ونصف الساعة، وانتهت في الساعة والنصف مساءً تقريباً.

وخلال هذه المباحثات أكد محمد مرسي لأمير قطر على أن البلاد مقبلة على تطورات مهمة، وأنه سوف يسترد سلطاته كاملة في أقرب وقت.

كانت الزيارة مريبة، جرت في شهر رمضان، وفي أعقاب الحادث الإرهابي في رفح، ويبدو أن ما شهدته جلسة المباحثات الإنفرادية بين الرجلين حوت ما هو أخطر؛ ولكن أحداً لم يتوصل إلى أية معلومات موثقة حول الدور القطري في سيناريو أحداث 12 أغسطس.

في مساء هذا اليوم كان السيناريو قد اكتمل تمامًا، لقد تم إبلاغ مكتب الإرشاد، وقام د. عصام العريان عضو مكتب الإرشاد ونائب رئيس «حزب الحرية والعدالة» بإبلاغ السفارة الأمريكية بأن الرئيس قد يضطر إلى اتخاذ إجراءات هدفها إحداث تغييرات في القيادات العسكرية.

وفي صباح اليوم التالي الأحد 12 أغسطس، كان الرئيس مرسي قد دعا إلى عقد اجتماع للمحافظين بالقصر الجمهوري، برئاسة برثاسته وبحضور رئيس الوزراء وبعض

الوزراء، وقيل إن السبب في ذلك هو بحث العديد من الأزمات المتفاقمة في هذا الوقت، وأولها أزمة انقطاع الكهرباء.

وفي هذا اليوم استمر الاجتماع لنحو خمس ساعات، وبدأ الأمر وكأن هناك تعمدًا في إطالة موعد الاجتماع، رغم الانتهاء من مناقشة كل القضايا مبكرًا.

ومن الواضح أن الدعوة لهذا الاجتماع، وفي هذا اليوم تحديدًا كان الهدف منها الخديعة، وإيهام المجلس العسكري بأن الأوضاع تمضي في طريقها الطبيعي.

وفي صباح هذا اليوم أيضًا نشرت مواقع التواصل الاجتماعي تصريحًا للدكتور ياسر علي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية يقول فيه: «إن الحد الأقصى لإعلان اسم نائب واحد لرئيس الجمهورية على الأقل هو مطلع الشهر المقبل وفقًا للإعلان الدستوري».

حدث ذلك في الوقت الذي أرسلت فيه رئاسة الجمهورية طائرة خاصة إلى مطار الإسكندرية لنقل المستشار محمود مكي إلى القاهرة ولكن دون إعلان.

وفي هذا اليوم دعا المشير حسين طنطاوي إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بهدف الاطلاع على آخر نتائج التحقيقات في الحادث الإرهابي في رفح، وتطورات العملية العسكرية في سيناء والموقف الراهن.

وفي بداية هذا الاجتماع تحدث اللواء حسن الرويني، مبديا اعتراضه على قرار الرئيس مرسي بمنع أعضاء المجلس ممن هم فوق سن الخدمة، وليسوا أعضاء أساسيين بالمجلس من حضور اجتماع المجلس الأعلى مع الرئيس، والذي تم عقده مساء الجمعة 9 أغسطس.

وقال الرويني «إن ما جرى هو أمر خطير، ويجب الانتباه إليه، لأنه ربما يكون البداية للإطاحة بجميع القيادات بلا شك».

وأكد أن الإعلان الدستوري المكمل يعطي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحده سلطة القرار، وحذر من أن محمد مرسي يسعى إلى اختراق المجلس الأعلى عن طريق هذه القرارات.

وتحدث في هذه الجلسة آخرون من أعضاء المجلس، وعندما حذروا من أن الخطوة المقبلة لمحمد مرسي هي عزل المشير والقيادة العسكرية رد عليهم المشير بكل حسم، وقال الأمر ليس بهذه السهولة!!

في الثانية ظهرًا انتهى اجتماع المشير مع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أبلغ المشير طنطاوي باتصال رئاسة الجمهورية للاجتماع مع الرئيس محمد مرسي في الثالثة والرابع عصرًا.

كان اللواء عبد الفتاح السيسي (عضو المجلس الأعلى ومدير المخابرات الحربية) والمسئول عن الاتصال بين الرئاسة ووزارة الدفاع، قد نقل رسالة من مرسي للمشير في وقت مبكر من الصباح، يطلب فيها مرسي تدبير مبلغ مليار ونصف المليار دولار من ميزانية القوات المسلحة لإنهاء مشكلة الكهرباء وغيرها، وإبعاد من هم فوق سن الخدمة عن عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكان رد المشير أن المبلغ غير متوافر في هذا الوقت، وأن القوات المسلحة دفعت أكثر من سبعة مليارات دولار لسد العجز في الاحتياطي في أوقات سابقة، وأنه لا يمكن كسر الوديعة الدولارية الآن، أما بالنسبة لقرار إبعاد من هم فوق السن من عضوية المجلس فهذا أمر لا علاقة للرئاسة به وسينظر فيه في وقت لاحق.

كان محمد مرسي قد أنهى كل شيء، واستعد لاتخاذ القرارات الخطيرة التي اتفق عليها مع مكتب الإرشاد والسفارة الأمريكية.

لقد طلبت الرئاسة حضور المشير طنطاوي، والفريق سامي عنان، واللواء محمود نصر، عضو المجلس الأعلى للشئون المالية، وكان واضحًا أن دعوة اللواء

محمود نصر لهذا الاجتماع هدفها التمويه على القرارات المنتظرة، وتصوير الأمر كأنه مقصور على مناقشة مطلب الرئيس بتدبير مبلغ المليار ونصف المليار دولار.

قبيل الموعد بقليل كان المشير والفريق سامي عنان، واللواء محمود نصر، قد وصلوا إلى القصر الجمهوري، وكان الفريق يومها أبدى دهشته من توجيه الدعوة إليه، وقال للمشير: وما علاقتي أنا بالأمر المالية؟!!

قبيل أن يصل القادة العسكريون الثلاثة بقليل كان د. ياسر علي قد طلب من الصحفيين الانصراف من القصر الرئاسي، بعد انتهاء جدول أعمال الرئيس، والانتفاء من الاجتماع مع المحافظين.

في هذا الوقت جرى اتصال باللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية، بزعم أن الرئيس يريد أن يناقشه في بعض الأمور المتعلقة بالوضع في سيناء، وذلك بحضور المشير طنطاوي والفريق سامي عنان.

وعندما وصل اللواء السيسي، تم إدخاله في غرفة صالون بعيدة عن المكان الذي يجلس فيه القادة العسكريون الثلاثة.

عندما تم رفع الأذان للصلاة حضر قائد الحرس الجمهوري اللواء محمد زكي ليخطر القادة الثلاثة بدعوتهم إلى الصلاة مع الرئيس، في المسجد الموجود داخل حرم القصر، وفي الطريق إلى المسجد أخطرهم بأن اللواء السيسي موجود في الصالون المجاور.

هنا بادره الفريق عنان..

ولماذا لا يحضر للصلاة معنا؟

تولى محمد مرسي إمامة المصلين داخل المسجد، وبعد الانتهاء من الصلاة، قام بمصافحة القادة الثلاثة، ووعدهم بالمقابلة خلال دقائق معدودة.

في هذا الوقت وصل المستشار محمود مكي إلى قصر الرئاسة، وانتظر في غرفة خاصة، ولم يذهب لأداء الصلاة مع الآخرين، ثم سرعان ما التقى الرئيس مرسي، ومن بعده تم إخطار اللواء السيسي بأن المشير طنطاوي رشحه ليكون وزيراً للدفاع، واللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني رئيساً للأركان.

حتى هذا الوقت لم يكن اللواء السيسي يعلم أن الرئيس مرسي قد خدع الجميع، لقد أدى القسم وهو يرتدى رتبة اللواء، وبعدها توجه على الفور إلى مبنى المخابرات الحربية.

كان الموقف مفاجئاً للواء السيسي، لم يكن أمامه خيار آخر في هذا الوقت، كان كل شيء جاهزاً، التليفزيون قام بتصوير أداء القسم لإذاعته على الفور، والإجراءات الأمنية كانت عادية داخل القصر الرئاسي حتى لا يتم لفت الانتباه.

بعد ثلث ساعة من الموعد المحدد لمقابلة الرئيس مرسي للمشير طنطاوي، ومرافقيه دخل إلى الصالون رئيس الوزراء هشام قنديل، ومعه المستشار محمود مكي الذي كان بدوره قد أدى يمين القسم كنائب لرئيس الجمهورية منذ قليل.

وقد لاحظ الحاضرون أن أحد كبار مسؤولي المراسم كان يصاحب المستشار محمود مكي إلى غرفة الصالون، وقد سمعه الحاضرون يقول له: اتفضل يا سيادة النائب، وكان الأمر مثيراً للدهشة بالنسبة للقادة العسكريين الثلاثة، الذين لم يكونوا يعلمون بتوليته منصب نائب الرئيس.

وجه الرئيس سؤاله إلى اللواء محمود نصر وقال له: هل دبرتم مبلغ المليار ونصف المليار يا سيادة اللواء.

- قال اللواء محمود نصر: لقد جئت إليك بملخص لأبواب الميزانية العامة للجيش بما فيها الاحتياطي.

اطلع محمد مرسي على الموازنة، راح يستعرض الأوراق ويتساءل عن بعض الأرقام ثم قال: لا بد من تدبير مبلغ المليار ونصف المليار دولار.

- قال المشير: رغم صعوبة ذلك لكن سنحاول أن نتدبر.

نظر مرسى إلى المشير ورئيس الأركان وقال لهما: أنتما تعرفان جيداً تقديري للمؤسسة العسكرية والدور الذي قامت ولا تزال تقوم به حتى اليوم، وجميعكم تعرفون أننا في مرحلة جديدة، وأنا أعرف أنك يا سيادة المشير وأنت يا سيادة الفريق سامي ترغبان في تسليم القيادة للجيل الجديد، ولذلك أنا قررت كقائد أعلى للقوات المسلحة إجراء التغيير وتعيينك أنت والفريق سامي مستشارين عسكريين لرئيس الجمهورية.

أبدى المشير طنطاوي دهشته، لم يصدق ما سمعه، أدرك أن مرسى قد أعد لهما كميناً هدفه خداعهما، فقال على الفور: كيف ذلك وهناك إعلان دستوري مكمل يمنع عزل أي من قيادات الجيش إلّا من خلال رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

- قال مرسى: أنا خلاص لغيتيه، وأهوه منشور في الجريدة الرسمية (وقدم إليه الجريدة).

- قال المشير: ولكن ذلك غير دستوري.

- قال مرسى: أنا القائد الأعلى ورئيس الجمهورية ولدي كل الصلاحيات.

- قال المشير: ولكن سلطة التشريع لا تزال في حوزة المجلس العسكري لحين انتخاب مجلس شعب جديد.

وهنا دار حوار بين المشير وبين المستشار محمود مكي الذي راح يدافع عن وجهة نظر الرئيس محمد مرسى من الناحية القانونية والدستورية.

بعدها قال مرسى: لقد قررت تعيينكما كمستشارين عسكريين كما قلت لكما، وقررت منحك قلادة النيل يا سيادة المشير، وأنت وسام الجمهورية يا سيادة الفريق، ونظر إليه وقال له: ولا إيه رأيك؟!

قال الفريق عنان: نحن أديننا رسالتنا بشرف، ولم نكن أبدًا طامعين في السلطة، وإذا كانت هناك مصلحة عامة من هذا القرار فنحن ليس لدينا اعتراض.

أدرك المشير أن الأمر قد حسم، لم يكن أمامه من خيار آخر، سوى الانصراف متوجهًا إلى مبنى وزارة الدفاع ومعه الفريق عنان واللواء محمود نصر.

عندما هبط إلى أسفل وكان متوجهًا إلى سيارته علم أن اللواء السيسي أدى اليمين كوزير للدفاع، وهنا تنفس المشير الصعداء، فقد كانت تلك رغبته وأمنيته.

عندما وصل المشير طنطاوي إلى مبنى وزارة الدفاع كان التليفزيون المصري يذيع القرار الذي قضى بتعيين المستشار محمود مكي نائبًا للرئيس، وإحالة المشير طنطاوي إلى التقاعد ومنحه قلادة النيل وتعيينه مستشارًا للرئيس. وإحالة الفريق سامي عنان إلى التقاعد ومنحه قلادة الجمهورية، وتعيينه مستشارًا للرئيس.

وإحالة كل من الفريق مهاب ميمش قائد القوات البحرية والفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي، والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية إلى التقاعد.

وقرر أيضًا تعيين اللواء محمد العصار مساعدًا لوزير الدفاع، ورضا حافظ وزير الدولة للإنتاج الحربي، ومهاب ميمش رئيسًا منتدبًا لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، وعبد العزيز سيف الدين رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

عندما وصل المشير طنطاوي والفريق عنان واللواء محمود نصر إلى مبنى وزارة الدفاع، التف حولهم القادة العسكريون، يتساءلون ماذا حدث، قال لهم المشير طنطاوي الموضوع انتهى، وأنا سعيد بتولي الفريق أول السيسي وزيرًا للدفاع والفريق صدقي صبحي رئيسًا للأركان.

بعد قليل وصل اللواء عبد الفتاح السيسي، احتضن المشير طنطاوي، وقال له: لقد قال لي إنك أنت الذي رشحتني.

فرد المشير طنطاوي بالقول: أنت ابني الذي اعتز به، وأنا آمن على القوات المسلحة في ظل وجودك أنت والفريق صدقي على رأس المؤسسة العسكرية.

جلس الفريق أول السيسي لبعض الوقت مع المشير طنطاوي، الذي جمع أوراقه وأنهى كل متعلقاته على مدي يومين، ولكن الفريق أول عبد الفتاح السيسي لم ينتقل من مكتبه في المخابرات الحربية، إلى مكتبه في وزارة الدفاع إلا بعد مرور عدة أشهر، احتراماً للمشير طنطاوي وتقديرًا له.

ودع المشير طنطاوي جميع القادة والضباط والعاملين بوزارة الدفاع، بعد أن لملم أوراقه ومضى في صمت إلى شقته في عمارات العبور.

وثائق

نص شهادة المشير طنطاوي في قضية اتهام مبارك وآخرين في قضية قتل المتظاهرين خلال أحداث ثورة يناير 2011:

في بداية الجلسة التي عقدت يوم 24 سبتمبر 2012، نادى القاضي على المتهمين وأثبت حضورهم جميعاً، ثم نادى على الشاهد المشير محمد حسين طنطاوي، دخل المشير من باب مجاور لقفص الاتهام، إلا أن عينية لم تتجه نحو القفص، وقف في المكان المخصص للشهود أمام القاضي، طلب القاضي من الحرس أن يحضروا كرسيّاً ليجلس الشاهد، لكن المشير رفض في البداية.. وأثناء ذلك طلب مبارك من ابنه علاء والطبيب المرافق أن يساعده في الاعتدال بجسده حتى يرى المشير، طوال الجلسة لم تواجه عين المشير عين مبارك، لا نعرف إن كان عن عمد أم التزاماً بالجلسة.

حلف المشير اليمين في بداية الجلسة، ثم بدأ القاضي في توجيه الأسئلة إليه:

س: اسمك؟

ج: محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

س: هل رصدت القوات المسلحة الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2004.

ج: طبعاً وطبقاً لمسئوليتي فإن القوات المسلحة لها مهام محددة تقوم بها طبقاً للدستور.

س: وماذا كانت تلك الأحوال؟

ج: طبعاً كان في موازنات، وكان في بعض المشاكل الموجودة في الاقتصاد، وده طبيعي لأي دولة، وإحنا كنا بتتابع طبقاً لمهمتنا، وبالنسبة لنا كانت الموازنات بتأتي إلينا، وكنا كقوات مسلحة بنؤدي واجبنا على أكمل وجه، ولم تكن هناك أي مشاكل تخص القوات المسلحة طبقاً لمهامنا، أما بالنسبة للدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالذي يقيّم ذلك مجلس الوزراء مع باقي الوزراء.

س: هل رصدت الجهات المعنية بالقوات المسلحة الأحداث التي جرت خلال الفترة السابقة عن شهر يناير 2011 مباشرة من قيام بعض فئات الشعب بتظاهرات أو احتجاجات تطالب بالإصلاح أو مطالب متعددة الجوانب؟

ج: إحنا عندنا الجهاز بتاعنا جهاز المخابرات الحربية ده اللي بيرصد مثل هذه الأحوال، وطبعاً يبلغ بيها.

س: هل كانت تلك الأجهزة ترفع تقارير بشأن تلك الأحداث تنتهي فيها إلى توصية بالعمل على تليبيتها، وإجابة المطالب لترفعها سيادتك للقيادة السياسية في الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية السابق، أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المعنيين كل في موقعه وقت تلك الأحداث؟

ج: ليس من مسئولية القوات المسلحة أو القائد العام، لكن بصفتي قائداً عاماً للقوات المسلحة أشترك مع أجهزة أخرى، وباشترك المخابرات العامة في الجلسات التي تحدث، وكلنا بيكون لنا رأي، والجهات المعنية هي التي تبلغ رئيس مجلس الوزراء والمخابرات العامة، وفيما يخص الأمن أيضاً وزارة الداخلية لكن القوات المسلحة تتابع.

س: بشأن الأحداث التي تولدت يوم 25 يناير هل الجهات المعنية بالقوات المسلحة رصدت حدوثها؟

ج: نعم، وكان يوم 20 يناير حدث اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية، وحضرت وزير الاتصالات ورئيس جهاز المخابرات العامة، واتعرض علينا الموقف بأنه متوتر، وأن هناك احتمالاً لحدوث مظاهرات، وإحنا كان القرار بتاعنا إننا نتابع والداخلية تعمل حسابها وتستعد لاحتمال حدوث مظاهرات.

س: هل ورد إلى رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى السيد مبارك، ما دار في هذا الاجتماع وأسفر عنه، وماذا كان مردوده بالنسبة له؟

ج: الاجتماع كان برئاسة رئيس مجلس الوزراء وأعتقد أنه أبلغه.

س: بداية من أحداث يوم 25 يناير 2011 وحتى 11 / 2 / 2011 هل تم عقد لقاءات أو اجتماعات فيما بين سيادتكم ورئيس الجمهورية السابق محمد حسنى السيد مبارك؟

ج: ليست اجتماعات مباشرة، لكن يوم 28 لما أخذنا من السيد رئيس الجمهورية السابق الأمر بنزول القوات المسلحة كانت الاتصالات تتم بيني وبين السيد الرئيس.

س: ما الذي أبداه أو رآه رئيس الجمهورية السابق في هذه اللقاءات؟

ج: اللقاءات بيننا كانت تتم لمعرفة موقف القوات المسلحة خاصة يوم 28 وبعده، عندما كلفت القوات المسلحة بالنزول إلى البلد لتأمين الأهداف الحيوية، ومساعدة الشرطة في تنفيذ مهامها، وأن في تخطيط مسبق للقوات المسلحة، هذا التخطيط عبارة عن خطة متكاملة لكيفية نزول القوات المسلحة لمساعدة الشرطة. هذه الخطة يتم التدريب عليها بالقوات المسلحة، واللي بيأمر بتنفيذ هذه الخطة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالقوات المسلحة، لم تنزل إلا عندما احتاجت الشرطة المساعدة، وتبين عدم قدرتها على تنفيذ مهامها بالكامل، وهذا ما حدث، وأعطى الرئيس الأمر لقائد القوات المسلحة اللي هو أنا، بتنفيذ الخطة

اللي هي نزول القوات المسلحة لتأمين الأهداف الحيوية ومساعدة الشرطة في ضبط الأمور في البلد، وهذا ما حدث يوم 28 يناير.

وخلال الجلسة قال القاضي: تفضل سيادتك استريح.. تفضل استريح على الكرسي.. المشير: «شكراً أنا هفضل واقف ولما أتعب أبقى أقعد». ثم عاد القاضي للأسئلة:

س: هل وجه رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى السيد مبارك، إلى وزير الداخلية السابق المتهم حبيب إبراهيم العادلي باستعمال قوات الشرطة القوة ضد المتظاهرين بما فيها استخدام الأسلحة الخراطوش والنارية ضد المتظاهرين في الفترة من 25 يناير حتى 28 يناير 2011.

ج: ليس لدي معلومات، ولكنى أعتقد أن هذا لم يحدث.

س: هل ترك رئيس الجمهورية السابق إلى وزير الداخلية السابق المتهمين المذكورين اتخاذ ما يراه الأخير من أساليب لمعالجة الموقف؟

ج: ليس لدي معلومات.

س: هل ورد أو وصل إلى علم سيادتكم معلومات أو تقارير عن كيفية معالجة قوات الشرطة للتظاهرات وآليات تعاملها؟

ج: هذا ما يخص الشرطة وتدريبها، ولكن أعلم أن فض المظاهرات يتم دون استخدام النيران، بعد تلك الإجابة ظهرت ابتسامة على وجه العادلي، فيما وقف جمال مبارك أمام سرير مبارك وأخذ يدون الملاحظات في «أجندة بُنى» بينما جلس علاء مركزاً.

س: هل رصدت القوات المعنية بالقوات المسلحة وجود قناصة استعانت بهم قوات الشرطة في الأحداث التي جرت يوم 25 يناير وحتى 28 يناير؟

ج: ليس لدي معلومات.

س: تبين من التحقيقات إصابة و وفاة العديد من المتظاهرين بطلقات الخرطوش، أو مقذوفات نارية أحدثت بهم إصابات وأودت بحياتهم، فهل وصل ذلك الأمر إلى علم سيادتكم الشخصي، وبم تعلل حدوثه؟

ج: أنا معنديش معلومات بكده بالنسبة للقناصة، لكن احتمال، ودي معلومة من عندي.

س: هل تعد قوات الشرطة بمفردها هي المسؤولة دون غيرها عن إحداث إصابات ووفيات بعض المصابين على نحو ما ذكر؟

ج: أنا مقدرش أقول إنها وحدها لأن أنا معرفش اللي حصل أثناء الاشتباكات.

س: هل تستطيع سيادتكم تحديد إذا كانت عناصر أخرى قد تدخلت في هذا الأمر؟

ج: كمعلومات غير مؤكدة، أنا باعتقد أن هناك عناصر تدخلت في هذا الموضوع.

س: وما هي تلك العناصر؟

ج: ممكن تكون عناصر خارجة عن القانون تدخلت.

س: هل وردت معلومات لسيادتكم أن هناك عناصر أجنبية قد تدخلت في إحداث إصابات ووفيات لبعض المتظاهرين؟

ج: ليس لدي معلومات مؤكدة لكن احتمال موجود.

س: وعلى وجه العموم هل يتدخل رئيس الجمهورية وفق سلطاته القانونية والدستورية في أن يحافظ على أمن وسلامة الوطن، بإصدار أوامره وتكليفاته المحددة بكيفية التعامل في حالة الدعوى المنظورة مع المتظاهرين؟

ج: هو طبعاً رئيس الجمهورية من حقه أن يصدر أوامر بهذا الشكل، لكن على وجه العموم كل شيء له تخطيطه المسبق وكل واحد عارف مهامه والمفروض ينفذها.

س: ولماذا يصدر رئيس الجمهورية على وجه العموم هذه الأوامر والتكليفات؟

ج: التكليفات معروف بتصدر من مين ومين بينفذا طبقاً لمهام كل واحد، ولكن من الممكن أن يرى رئيس الجمهورية أن الموقف يستدعي أن يعطي تلك التكليفات والأوامر بلا شك.

س: وهل يجب قطعاً على من تلقى أمراً أو تكليفاً من رئيس الجمهورية تنفيذه مهما كانت العواقب ومهما كانت الأمور؟

المشير: أرجو تفسير هذا السؤال.. و«المحكمة أعادت صياغته».

ج: رئيس الجمهورية يعطى أمراً إلى شخص المنفذ، المنفذ يناقش مع رئيس الجمهورية، وإذا كانت العواقب والأوامر مضرّة لازم يناقش الرئيس في هذه المهام والأوامر.

س: هل يُعد رئيس الجمهورية السابق مسؤولاً مسؤولية مباشرة أو منفردة أو مشتركة مع من نفذ أو تعامل مع المتظاهرين مما أسفر عنه إصابة أو مقتل البعض منهم وذلك بحكم منصبه الدستوري؟

ج: إذا كان رئيس الجمهورية السابق أصدر هذا الأمر وهو التعامل باستخدام النيران مثلاً، فأنا أعتقد أن المسؤولية في ذلك ستكون مسؤولية مشتركة بس أنا معرفش إذا كان رئيس الجمهورية السابق أعطى هذا الأمر أم لا.

س: وهل تعلم أن رئيس الجمهورية السابق المتهم المذكور كان على علم من مصادره أو مساعديه بإصابة ومقتل بعض المتظاهرين؟

ج: أنا مقدرش أجزم بذلك، ويسأل في ذلك مساعده الذين أبلغوه، إذا كانوا أبلغوه، أهو على علم أم لا.

س: وهل تعلم سيادتكم أن رئيس الجمهورية السابق قد تدخل بأي صورة كانت لوقف نزيف دماء المصابين والكف عن مزيد من الوفيات؟

ج: أعتقد أنه تدخل وأعطى قراراً بأن يتم التحقيق فيما حدث في عملية القتال اللي حدث في التحرير وطلب تقريراً عن السبب ومن المسؤول وهذه معلوماتي.

س: هل تستطيع سيادتكم على سبيل القطع والعزم واليقين تحديد مسؤولية رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسني السيد مبارك، عن التداعيات التي أدت إلى إصابة ومقتل بعض المتظاهرين؟

ج: هذه مسؤولية جهات التحقيق، والتحقيق هو الذي يثبت ذلك.

س: هل يحق وفقاً لخبرة سيادتكم أن يتخذ وزير الداخلية على وجه العموم ما يراه هو منفرداً من إجراءات ووسائل وآليات، وخطط لمواجهة التظاهرات ودون العرض على رئيس الجمهورية لإحاطته علماً والحصول على موافقته؟

ج: إجراءات وزير الداخلية هي إجراءات مخططة ومعروفة لدى الكل بوزارة الداخلية، وفي جميع الحالات يحيط رئيس الجمهورية، وفيما يخص المظاهرات وتحديد التعامل معها هي خطة تدريب موجودة بوزارة الداخلية والقوات التي اشتركت في فض المظاهرات تعلم بها.

س: هل اتخذ وزير الداخلية قراراً بمواجهة التظاهرات مما نتج عنه إصابات ووفيات بمفرده بمساعدة مساعديه المتهمين الآخرين في الدعوى؟

ج: معنديش علم بذلك.

س: هل يصدق القول تحديداً وبما لا يدع مجالاً للشك أو الريبة أن رئيس الجمهورية السابق المتهم لا يعلم شيئاً أو لديه معلومات عن تعامل الشرطة بمختلف قواتها برئاسة وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ومعاونيه المتهمين الماثلين، أو أنه لم يوجه إليهم أوامر أو تعليمات في شأن التعامل أو كفيته؟

ج: أنا معرفش اللي حصل إيه لكن أنا أعتقد أن المفروض أن وزير الداخلية يبلغ ما يحدث ومش ممكن رئيس الجمهورية ميعرفش حصل إيه لكن أنا معرفش.

انتهت أسئلة المحكمة وبدأت النيابة في توجيه أسئلتها:

س: ما هي تفاصيل الاجتماع الذي عقد يوم 30 يناير؟

رفضت المحكمة توجيه السؤال.

س: ما هي تفاصيل مفاوضات التنحي؟

المحكمة رفضت توجيه السؤال.

ثم تقدم المحامون المدعون بالحق المدني لتوجيه الأسئلة، وأمسك الميكروفون «سامح عاشور» ووجه حديثه للمحكمة، فسألته المحكمة «من يكون؟» فقال: «أنا سامح عاشور» المحامي، وأود أنؤكد:

أولاً: أطلب من هيئة المحكمة تحريك الدعوى الجنائية قبل أحد أفراد الأمن الذي اعتدى على المحامي أثناء تأدية عمله ومثوله أمام المحكمة طبقاً للقانون.

وثانياً: أطلب تسجيل رفض هيئة الدفاع عن المدعين بالحق المدني للطرق الإدارية المستفزة التي يتبعها الأمن مع المحامين، وإغلاق باب قاعة المحكمة قبل الساعة التاسعة صباحاً، وعدم تمكين المحامين من دخول قاعة المحكمة قبل مثل الشاهد أمام المحكمة مع إبداء تقديرنا لمثوله.

وثالثاً: نحن نرفض طريقة التهديد والتلويح بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة، ونقول إن هذه الطريقة مرفوضة من قبل الدفاع، وهيئة الدفاع تملك الرد بقوة على ذلك، فسأله رئيس المحكمة عن كيفية «الرد».. فقال عاشور: «الرد بالقانون».. فقال رئيس المحكمة: «القانون بيننا»، ثم انصرف سامح عاشور إلى حيث جلس وتقدم المحامون المدعون بالحق المدني.



ملحق الصور



لقاء مع المشير



مصطفى بكري
مع المشير طنطاوي



مصطفى بكري
مع المشير طنطاوي
خلال أحد اللقاءات



مصطفى بكري
مع الفريق أول عبد الفتاح
السيسي يوم أن كان قائدًا
عامًا ووزيرًا للدفاع بعد
ثورة 30 يونيو



مصطفى بكري
والسيد الرئيس عندما
كان مديرًا للمخابرات
الحربية مارس 2012



مصطفى بكري
مع اللواء ممدوح عبد الحق
عضو المجلس الأعلى
للقتوات المسلحة (سابقًا)



مصطفى بكرى
مع اللواء عصمت مراد
مدير الكلية الحربية
السابق



مصطفى بكرى مع عدد من
القادة العسكريين في المنطقة
الغربية، وإلى جواره اللواء
محمد المصري يوم أن كان قائداً
للمنطقة الغربية



مصطفى بكري يلقي بيان
الأحزاب في أعقاب اجتماعها
مع المشير طنطاوي وعدد من
قادة المجلس الأعلى
في وزارة الدفاع



مصطفى بكري
والفريق عبد المنعم التراس
قائد قوات الدفاع الجوي



مصطفى بكري مصافحا
الفريق صدقي صبحي
وسط عدد من القادة
العسكريين



أحد الاجتماعات العسكرية
بحضور الرئيس السبي



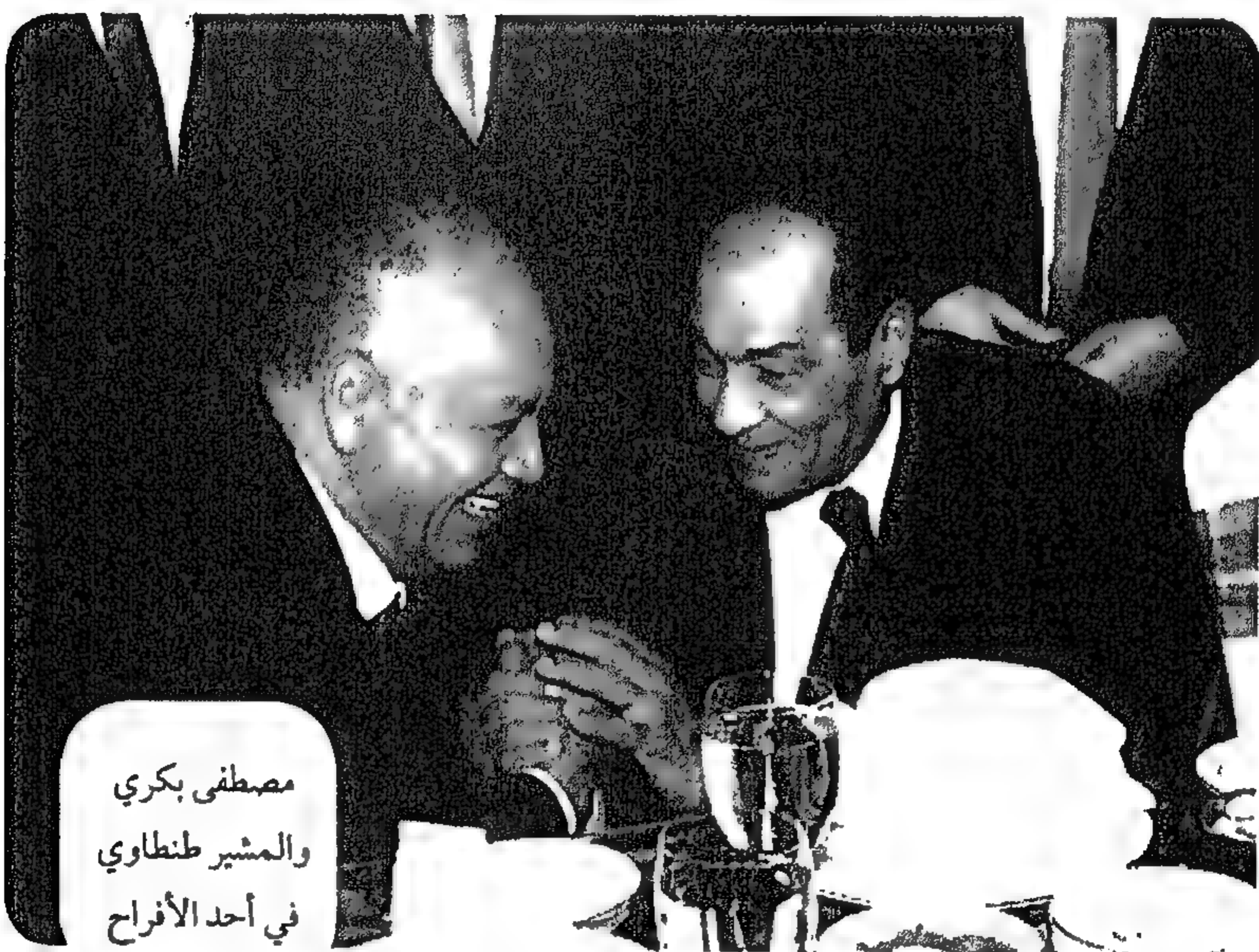
مصطفى بكري والجنزوري
وفريق أول صدقي صبحي
والفريق محمود حجازي في
أحد الاحتفالات العسكرية



مصطفى بكري
والمشير طنطاوي



بكري والمشير
والفريق مهاب ميمش
واللواء ممدوح عبد الحق



مصطفى بكري
والمشير طنطاوي
في أحد الأفراح



مصطفى بكري والمشير
طنطاوي بعد أداء
صلاة الجمعة في أحد
المساجد بعد إعفاء
المشير من منصبه

المحتويات

5	إهداء
7	مقدمة
11	1- خيوط اللعبة
35	2- الصراع المكتوم
55	3- كرة اللهب
77	4- لقاء المصادفة
89	5- اللعب مع الذئب
105	6- اللهو الخفي
115	7- ممنوع الغضب
121	8- الصفقة المشبوهة
141	9- سؤال محير
153	10- المفاجأة
167	11- من سلم البلد للإخوان؟
181	12- القفز في الهواء
193	13- السيناريو البديل
213	14- خيار القدر
221	15- الوثائق
229	ملحق الصور

كتاب "لغز المشير" هو واحد من الكتب المهمة التي تؤرخ لدور المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، في الفترة من 25 يناير 2011، وحتى 12 أغسطس 2012. ويحيب عن الكثير من الألغاز وعلامات الاستفهام حول حقائق ما جرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أن مؤلفه كان شاهداً على الأحداث وقريباً من المشير والمجلس العسكري، ومتابعاً لوقائع ما جرى من خلف ستار، وكاشفاً للعديد من الإجابات التي ظلت مبهمة حتى وقت قريب.

إن أخطر ما في هذا الكتاب أنه يعيد قراءة الأحداث برؤية مختلفة عن تلك التي روّجت لها بعض وسائل الإعلام، مستنداً في ذلك إلى معلومات موثقة وحقائق دامغة لا يزال شهودها أحياء حتى الآن.

"مصطفى بكري" كاتب صحفي وإعلامي تم اختياره أفضل نائب في استفتاء مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء عن دورة مجلس الشعب 2005 - 2010، وعمل رئيساً لتحرير صحف: الأحرار اليومية ومصر الفتاة ومصر اليوم، ويترأس حالياً رئاسة مجلس إدارة صحيفة الأسبوع، واختير في عام 2004 الشخصية العربية الأولى بواسطة المنتدى القومي العربي في لبنان وبحضور ممثلين من الوطن العربي كله، وصدرت له العديد من المؤلفات والكتب، كان آخرها كتاب "السياسي: الطريق إلى بناء الدولة" الذي نفذت منه ست طبعات في أشهر قليلة.

